



الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

مخبر أليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر
ينظم ملتقى وطني يوم الأحد 06 نوفمبر 2022 تحت عنوان:

المرفق العمومي و التحول التكنولوجي و الرقمي

الفرقة الثالثة: التحول التكنولوجي والرقمنة

رئيسة الملتقى

- لباشيش شهيلة

مديرة المخبر

- أ.د أكرور مريام

6 نوفمبر 2022



جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر ينظم ملتقى وطني

يوم الأحد 06 نوفمبر 2022

تحت عنوان :

المرقق العمومي والتحول التكنولوجي والرقمي

الفرقة الثالثة: التحول التكنولوجي والرقمنة

مراسيم الإفتتاح الملتقى: 09:00-09:30

- آيات بينات من القرآن الكريم
 - النشيد الوطني
 - كلمة السيد مدير جامعة الجزائر 1
 - كلمة السيدة نائب مدير جامعة الجزائر-1-
للتنكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي
والبحت العلمي وكذا التنكوين العالي فيما بعد التدرج
 - كلمة السيد عميد كلية الحقوق
 - كلمة السيدة رئيسة المجلس العلمي
 - كلمة السيد نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
 - كلمة السيدة مديرة المخبر
 - كلمة السيدة رئيسة الملتقى واللجنة العلمية
 - كلمة السيدة رئيسة اللجنة التنظيمية
- د. مختاري فارس
د. مدافز فائزة
أ.د. لعلاوي عيسى
أ.د. نساخ فطيمة
د. بوسنة خيرالدين
أ.د. أكرور ميريام
د. لباشيش سهيلة
د. مشتي امال





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر ينظم ملتقى وطني يوم الأحد 06 نوفمبر

2022 تحت عنوان :

المرفق العمومي والتحول التكنولوجي والرقمي

الفرقة الثالثة: التحول التكنولوجي والرقمنة

برنامج الملتقى الوطني :

الملتقى الوطني : المرفق العمومي والتحول التكنولوجي والرقمي			
الجلسة العلمية الأولى:			
من 10:00 إلى 12:10			
رئيس الجلسة: د. بن رجدة أمال			
التوقيت	عنوان المداخلة	إسم، لقب وصفة المتدخل	مؤسسة الإلتساب
10:00 -	التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية	د / دريش وردة أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر-1-
10:10 -	التحول الرقمي كوسيلة لتحسين خدمات المرفق العام في الجزائر	د. خير الدين فائزة أستاذة محاضرة ب	جامعة الجزائر-1-
10:20 -	إشكالات تعميم انخراط المواطنين في التحول الرقمي وانعكاسها على مستوى أداء المرفق العام	د. سعدي فرحات أستاذ محاضر ب	جامعة الجزائر
10:30 -	واقع البيئة الرقمية ودورها في	ط د / زلباح ابتسام طالبة	جامعة الجزائر-1-

	دكتورة	تفعيل وارتقاء الخدمة العمومية في الجزائر	10:40
جامعة الجزائر-1-	د/ حبشواوي ليلي أستاذة محاضرة ب	الإدارة الإلكترونية آلية لضمان استمرارية المرفق العمومي	-10:40 10:50
جامعة الجزائر-1-	ط د/ عبد الحميد أمير ط دكتوراه ط د /سعاد عبد الحكيم	تعزيز التحول التكنولوجي والرقمي لنجاحة المرافق العمومية و تطويرها	-11:00 11:10
جامعة الجزائر1	د. براني فيروز أستاذة محاضرة أ	جائحة كورونا كشف لواقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر	-11:10 11:20
جامعة محمد ملين دباغين سطيف 2	د. شاكري سمية أستاذة محاضرة أ د. بلهامل عبد الفتاح أستاذ محاضر ب	رقمنة المرفق العمومي في الجزائر بين حتنية التفعيل وفجوة الأنترنت في ظل جائحة كورونا	-11:20 11:30
جامعة الجزائر3	ط د/ غنية لبنة بولبينة طالبة دكتوراه علوم سياسية	رقمنة المرفق العمومي في الجزائر بين التشخيص والعلاج	-11:30 11:40
جامعة بومرداس	د/ بوطيش وهيبة	الإدارة الإلكترونية كتوجه مستحدث لسير وإدارة المرفق العام في الجزائر.	-11:40 11:50
		نقاش	-11:50 12:00

الجلسة العلمية الثانية

من 12:10 إلى 14:10

رئيس الجلسة: قرواز فرحات

المركز الجامعي تبازة	د/ بوصوفة الزهرة أستاذة محاضرة ب	عصرنة العدالة كنموذج للمرفق العمومي الرقمي	-12:10 12:20
المركز الجامعي تبازة	د. أعراب نادية أستاذة محاضرة ب	المحاكمة عن بعد كآلية لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر	-12:30 12:40
جامعة أكلي محند ولحاج البويرة	د. حوت فيروز أستاذة محاضرة ب	عصرنة مرفق العدالة في الجزائر. واقع وأفاق قراءة في القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة	-12:40 12:50
جامعة الجزائر-1-	د بن غانم فوزية أستاذة	تأثير التطور التكنولوجي والرقمنة	-12:50

	محاضرة ب	على نشاط قطاع البريد	13:00
جامعة خميس مليانة	د. / بن سالم خيرة أستاذة محاضرة أ	ورش الصحة الرقمية في المنظومة القانونية الجزائرية	-13:00 13:10
جامعة لمين دباغين سطيف 2	د/ بهلول سمية أستاذة محاضرة أ	التوجه نحو نظام البلدية الإلكترونية في تطوير وعصرنة خدمة المرفق العمومي المحلي	-13:10 13:20
جامعة الجزائر-1 جامعة الجزائر 1	د. مشتي أمال، أستاذة محاضرة ب أ. شامي انيسة أستاذة مساعدة أ	المركز الوطني للسجل التجاري و الرقمنة	-13:20 13:30
جامعة الجزائر-1	د. سلاوي يوسف أستاذ محاضراً	دور الرقمنة في تعزيز السلامة المروية الجزائر نموذجاً	-13:30 13:40
جامعة الجزائر-1	أد / أكرور ميريام ، أستاذة التعليم العالي	تعزيز التحول الرقمي المرفق العمومي للتعليم العالي	-13:40 13:50
		نقاش	-13:50 14:00
		قراءة التوصيات	-14:00 14:10

اختتام الملتقى

المدخلات

الملتقى الوطني حول المرفق العمومي والتحول التكنولوجي والرقمنة
عنوان المداخلة: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية
محور المداخلة: المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمرفق العمومي والتحول التكنولوجي
والرقمي

الاسم واللقب: دريش وردة

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة قسم -أ-

مؤسسة الانتماء: جامعة الجزائر. كلية الحقوق .

رقم الهاتف: 0558065580

مخبر الانتماء: آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

البريد الإلكتروني: ww4712773@gmail.com

ملخص المداخلة:

تعد الإدارة الإلكترونية بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة، والمعدات، وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتقدم حلول التعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية فيشكلها التقليدي فهي عبارة عن إدارة بلا أوراق، بلا مكان وزمان، وبلا تنظيمات جامدة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة المقدمة إلى المواطنين وترشيد استخدام الموارد وضبط الأداء وفق المواصفات الفنية والقانونية والنظم الإدارية المعتمدة.

مقدمة:

إن التطورات الحاصلة في المجتمعات جعلت من حتمية التقدم الوظيفي والإداري ضرورة ومطلباً ملحا لتلك الشعوب التي ما آثرت إلا أن تزيد وتحسن من الخدمات الوظيفية التي تعكس مدى التطور البشري في مجال الخدمات الإدارية، ما استوجب إيجاد حلول وطرق جديدة من شأنها تطوير العمل المرفقي والإداري والرقمي به في مجالات عديدة، وزيادة على الثورة المعلوماتية

التي حدثت في أواخر القرن العشرين ما جعل العديد من الاكتشافات والتكنولوجيات الحديثة تظهر كأثر لتلك الثورة وما أفرزته على الجانب البشري والتقني والإداري فتولد ما يسمى بالمرقق العام الإلكتروني أو بالإدارة الإلكترونية هاته التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية ما يجعل عملها يتحول من ورقي تنظيبي إلى إلكتروني شبكي حيث لا وجود لعراقيل وحواجز إدارية وتنظيمية تقف أمام العمل الإداري كما أن مفهومي الزمان والمكان ينتفيان ولا يصبح لهما أدنى تأثير على مجريات العمل الإداري تحت شعار العمل المستمر في كل مكان وأي زمان، هذه التغييرات في مجال العمل الإداري فرضت نفسها على الدول وأصبح لزاما عليها تطبيقها حتى تحقق أفضل الخدمات لشعوبها وبالتالي كسب ثقة شعوبها وولائها لأنظمتها، تستخدم الإدارات الحديثة في مجال عملها التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين وتطوير العمل الإداري والرفع من الكفاءة الإدارية، بغية الوصول إلى وظائف إدارية تقنية وعصرية تتماشى والمنهج الحديث في مجال العمل الإداري، لهذا تجد أغلب الإدارات اليوم تلجأ إلى إعادة رسكلة وهيكله مرافقها ووظائفها وموظفيها وفق ما تقتضيه الحاجة الإدارية إلى تحسين العملية الإدارية و من هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بالإدارة الإلكترونية و ما منهجية التحول نحوها ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم موضوعنا إلى محورين مهمين :

المحور الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية .

المحور الثاني: منهجية التحول نحو الإدارة الإلكترونية .

المحور الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

ترتكز دراستنا هنا على محاولة ضبط مختلف ما قدم حولها من تعاريف. إضافة إلى

تحديد الجوانب المرتبطة بمبادئ وعناصر وأهداف الإدارة الإلكترونية.

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الإدارة التقليدية.

1. تعريف الإدارة الإلكترونية

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر إلا أن هنا كالعديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وأن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الإلكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والمرقق العام الإلكتروني، حيث عرفت الإدارة الإلكترونية "بأنها استخدام

الوسائل، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلام"¹.

وقد عرف الباحث سعيد بن معلا العمري انطلاقا مما تضيفه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية الإدارة الالكترونية بأنها "تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة".

في حين ركزت دراسات أخرى على محاولة تبين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في انجاز المعاملات، وتقريبا لمسافات، فعرفت الإدارة الالكترونية بأنها "انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لانجاز معاملات، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات".

أما الدكتور سعد غالب إبراهيم قد قدم تعريفا للإدارة الالكترونية، انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها، مثل الحكومة الالكترونية، والأعمال الالكترونية، ويعرف الإدارة الالكترونية باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة" هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة².

في حين عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف البنك الدولي بأنها "مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين،

¹ عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، 2010 ص 13.

² عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، جامعة بسكرة،

والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المجتمع المدني¹.
ومنه يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن انطلاقاً من التغيير الحاصل في مفاهيم الإدارة العامة، ومضامين الخدمة العامة، كمحصلة للتحوّل في عملاً لأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي، إلى شكل يرتكز أساساً على تقنيات الانترنت، والبرمجيات، لتلبية حاجيات المواطنين بشكل يزيد من رضا الأفراد على عمل الحكومات.

2_ تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية

تقدم الإدارة الإلكترونية وجهاً مغايراً لوجه الإدارة التقليدية نظراً لسلاسة أدائها و إيقاعها السريع، ونميز من خلال الجدول التالي العناصر التي تتميز بها الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية:²

التصنيف	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الميزة	المعاملات الورقية تتعرض للتلغف مع مرور الوقت.	النظام الإلكتروني في مأمّن عن التلغف والتقدّم ويمكن تأمينه عبر أكثر من وسيط تخزين الكتروني.
الحفظ	احتمال ضياع المعاملات وأوراق مهمة.	صعوبة فقدان أية بيانات أو ملف من الملفات التي تم حفظها على الشبكة الإلكترونية.
الضياع	صعوبة الاسترجاع.	سهولة البحث في أرشيف الشبكة عن أية معاملة.
الاسترجاع	ارتفاع تكاليف حفظ	تكلف فقط وسائط تخزين

¹ حازم صلاح الدين عبد الله، تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديدة، 2013، الإسكندرية، ص59.

² حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 6-9.

ع	الملفات والمعاملات واستخراجها.	أو الشبكة التي حملت عليه المعلومات سلفا.
ف	تحتاج إلى مخازن ضخمة.	تحتاج الأجهزة المحملة عليها الملفات إلى غرفة صغيرة.
المكان	تتأثر بالعامل البشري.	تضمن برامج حماية عدم التلاعب بالملفات والمعاملات سواء بالحذف أو الإضافة.
الحماية	تتأثر بالعامل البشري.	البرامج التقنية تسجل أي إحصاء يتم بالساعة والدقيقة والثانية.
التوثيق أو الضبط	ضرورة التعامل مع الموظف.	يتم التعامل من خلال برامج الحاسوب، أو مكائن الإدارة المخصصة لهذا الغرض.
ت	خضوعها للارتياح أو التعب أو الوساطة ضمن أحد الطرفين.	لقاء افتراض، تقوم على إجراء معاملة بين طرفين لا يوجد سوى أحدهما فقط.
التفاعل	تحتاج إلى أيام وأشهر لإنجاز المعاملات.	تتفاعل بسرعة فائقة مع مراجعها.
السرعة	محدودية ساعات الدوام الرسمي.	تقديم خدماتها 24 ساعة يوميا.
مدة الخدمة	صعوبة انجاز المهام الخاصة نتيجة الإجراءات المتداخلة.	سهولة انجاز المهام الخاصة بيسر وسهولة.

ثانيا: عناصر الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية أحد أهم أهداف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ميدان المعلومات والاتصالات حيث يقوم على عناصر رئيسية عدة تتمثل في:

إدارة بلا أوراق: حيث أنها تستخدم أنظمة الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة الإلكترونية.

إدارة بلا مكان: وهي تعتمد في الأساس على الهاتف المحمول والهاتف الدولي الجديد والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخليبية.

إدارة بلا زمان: حيث تعمل وتستمر 24 ساعة متواصلة وبالتالي فإن فكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الإلكتروني الرقمي الجديد فنحن ننام وشعوب أخرى تستيقظ وتوفر تقنيات الانترنت والتي بدورها تجعل العمل متاحا ومتوفرا على مدار 24 ساعة في اليوم سواء في أماكن العمل أو المنزل أو في أي مكان.

إدارة بلا تنظيمات جامدة: لأنها بالأساس تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية والتي تعتمد على عمال وموظفي المعرفة وعلى صناعة المعرفة.¹

ثالثا: مبادئ وأهداف الإدارة الإلكترونية

يرتكز مفهوم الإدارة الإلكترونية على العديد من المبادئ والأهداف، والتي سيتم تناولها في

الآتي:

1. مبادئ الإدارة الإلكترونية:

تقديم أحسن الخدمات للمواطنين: وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب إيجاد بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات، المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة، وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

التركيز على النتائج: حيث ينصب اهتمام الحكومة الإلكترونية عن طريق الإدارة العامة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأنت حقق فوائد للجماهير تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف، الغاز، لتسديد الرسوم، والفواتير المطلوبة.

¹إصدام الخماسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، طبعة 2013،

سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: أي إتاحة تقنيات الحكومة الالكترونية للجميع في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.

تخفيض التكاليف: ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

التغير المستمر: وهو مبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس¹.

2. أهداف الإدارة الإلكترونية:

تعمل أغلب مبادرات الإدارة الالكترونية على تحقيق انتقال، وتحول جذري من الأساليب الإدارية التقليدية إلى العمل الالكتروني، لتجسيد عدد من الأهداف العامة نوجزها في الآتي:
- ترشيد الأيدي العاملة وتخفيض التكاليف، وذلك بإفراز الأفراد غير الفاعلين المحسوبين على المؤسسة.

- إدارة الملفات واستعراض المحتويات بدلا من حفظها، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها.

-التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الالكتروني بدلا من الصادر والوارد.

-اختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات حيث إن التعامل الالكتروني يتم بشكل آني دون انتظار.

-تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيده إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددتها.

-التحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة، بالآليات التقنية الحديثة.

-التخلص من البيروقراطية مع التوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام عملاء، المواطنين الموردين².

¹عاشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 21.

²عبد الحميد بسيوني، الصحة الالكترونية، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 2، القاهرة، ص 54.

ومما سبق يلاحظ تركيز هذه الأهداف والمبادئ التي قدمت للإدارة الالكترونية، على الجوانب المتصلة بعمليات الإصلاح الإداري، كالقضاء على الروتين، وزيادة فعالية الأجهزة الإدارية، والتعامل الجيد مع طالبي الخدمة بشكل يدعم الثقة لدى عملاء الإدارة، حيث يسجل عدم اهتمامها بالمحددات البيئية، والتي تنعكس على مستوى المردود المنتظر أن يحققها لتحويل نحو تطبيق الإدارة الالكترونية، بسبب المشاكل التي تفرزها هذه البيئة، والتي تؤثر سلباً على محتوى ونوع الخدمات الالكترونية، وجعل أسرار الأعمال الحكومية عرضة للتهديد، ومخاطر الجرائم الالكترونية، كإتلاف المواقع والبيانات، وتدميرها عن طريق الفيروس المعلوماتي.

المحور الثاني: منهجية التحول نحو الإدارة الالكترونية.

الإدارة الالكترونية ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط، بل أنها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئة وغيرها، وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الالكترونية وإخراجها إلى الواقع العملي.

وعليه ما هي متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية؟ وفيما تتمثل مراحل هذا الانتقال؟.

أولاً: متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية:

لبناء إدارة الكترونية يجب توفر المتطلبات الإدارية والقانونية، والمتطلبات البشرية والمالية والمتطلبات الأمنية والتقنية.

1_ المتطلبات الإدارية والقانونية:

أ_ المتطلبات الإدارية:

تتمثل فيما يلي:

_ القيادة والدعم الإداري: من أهم العوامل المؤثرة في أي مشروع كان هو القيادة، وهي المفتاح الرئيسي لنجاح أو فشل، أي منها، إذ أن دعم الإدارة وقدرتها على إيجاد بيئة مناسبة للعمل تلعب دوراً رئيسياً في نجاح أي عمل أو فشله، كما أن التزام القيادة يعتبر أمراً ضرورياً لدعم كل نقطة من نقاط إستراتيجية المؤسسة، كذلك متابعة القيادة للمشروع وتقديم المعلومات المرتدة سيضمن نجاح المشروع وتطويره. كما أن قناعة واهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق

تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كافة يعتبر أحد العوامل المساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية¹.

_ الهيكل التنظيمي: يتطلب تطبيق الإدارة الإدارية الإلكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية أو دمج بعض الإدارات مع بعضها (يعني النموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب عصر الصناعة لم يعد ملائما لنماذج الأعمال الجديدة)، وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة أن يتم ذلك التحول في إطار زمني متدرج من المراحل التطويرية².

_ تعليم وتدريب العاملين، توعية وثقافة المتعاملين: تتطلب الإدارة الإلكترونية إحداث تغييرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها وهذا يعني إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع والأساليب التعليمية و التدريبية على كافة المستويات³.

ب- المتطلبات القانونية - وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات:

إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتلبية متطلبات التكيف وفقا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر مع الموظف وطالب الخدمة وكذا الاعتماد على الشهادات الإثبات الموثقة، وبالطبع فإن لتحويل إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج بيئة قانونية مختلفة، كما أن وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج المرتبطة عليها.

2_ المتطلبات البشرية والمتطلبات المالية:

أ_ المتطلبات البشرية:

ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظام العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من

¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 90.

² موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع نفسه، ص 91.

³ عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، العدد 07، ص 38.

البرامج التدريبية والتي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة، لتحقيق الكفاءة عند تطبيقات الإدارة الإلكترونية¹

ب_ المتطلبات المالية:

يعد مشروع الإدارة الإلكترونية من المشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى أموال طائل، لكي تضمن له الاستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين مستوى البنية التحتية وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية وتحديثها من وقت لآخر وتدريب العناصر البشرية باستمرار.

3_ المتطلبات الأمنية والمتطلبات التقنية:

أصبحت هناك حاجة ماسة في ضوء الثورة التقنية وازدياد شبكات الاتصال والمعلومات إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الاختراقات.

أ_ المتطلبات الأمنية:

توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالٍ لحماية المعلومات الشخصية والوطنية ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة والأفراد، ويقصد بأمن المعلومات حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، بحيث تؤمن المنشأة نفسها والعاملين فيها وأجهزة الحسابات المستخدمة فيها ووسائل المعلومات التي تحتوي على بيانات المنشأة، ويتم ذلك عن طريق إتباع إجراءات ووسائل حماية عديدة بما يكفل سلامة المعلومات التي هي بمثابة كنز ثمين للمنشأة يجب الحفاظ عليه².

ب_ المتطلبات التقنية:

توافر البنية والإستراتيجية المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات الإلكترونية، من خلال إنشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبين المواطن وبينها وبين مزوديها.

¹ حسام الدين حسن عطية حمدونه، تطوير صنع القرار الإداري في ضوء الإدارة الإلكترونية في وزارة الصحة الفلسطينية، مؤتمر مقدم بعنوان تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي الفلسطيني، فلسطين، 2020، ص 38.

² عبد العزيز فهد المعيزة، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إجراءات العمل الإداري من وجهة نظر موظفي ديوان وزارة الداخلية السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية، 2010، ص 24_25.

حل المشاكل القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الالكترونية، فعلى الحكومة أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنت حيث يجب أن تتواجد سياسة تتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة مع الانترنت.

ثانيا: مراحل التحول نحو الإدارة الالكترونية

المراحل التي تمر بها عملية التحول هي مرحلة الظهور والتعزيز ومرحلة المعاملات الإجرائية والتكامل.

1_ مرحلة الظهور ومرحلة التعزيز

أ_ مرحلة الظهور:

تقوم الدوائر الحكومية بوضع المعلومات الكاملة عن نفسها في شبكة الانترنت من أجل أن يطلع عليها المواطنون وتسمى مرحلة الاتصال الأحادي، وترتبط هذه المرحلة بإتاحة النماذج وإمكانية طباعتها وإعادة إرسالها بالبريد والتسليم المباشر دون الحاجة إلى السفر للوصول إلى المؤسسات الحكومية ويتطلب ذلك بناء قاعدة بيانات صوتية وإتاحتها لأكثر عدد من المشتركين في نفس الوقت، أو استخدام أكشاك خدمات يتم توصيلها بشبكة الانترنت أو من خلال استعمال أسطوانات مسجل عليها نفس البيانات¹.

ب_ مرحلة التعزيز:

تشمل هذه المرحلة أن تكون هذه المواقع بمثابة وسائل اتصال ثنائية، أي أن الإدارة تقوم بوضع المعلومات عن نفسها وفي نفس الوقت باستقبال استفسارات المواطنين مما يتيح للأفراد التفاعل مع الأجهزة الإدارية الحكومية عبر التواصل المستمر من خلال معلومات التغذية والتي تتم من خلال نماذج صممت لهذا الغرض وعبر رسائل البريد الإلكتروني ولهذا يتم التأكد من أن تلك المعلومات والنماذج المنشورة في المواقع هي قيد الاستخدام وتلقي قبولا من المواطنين لأن الهدف هو تفاعل المواطنين مع الخدمات التي تقدم لهم عبر الانترنت التي تعتبر بمثابة الأداة المشغلة لمفهوم الإدارة الالكترونية².

2_ مرحلة المعاملات الإجرائية ومرحلة التكامل

¹ عرفات عوجان، الحكومة الالكترونية، شروط النجاح، مجلة الحاسوب، العدد 47، 2000، ص 10.

² رفيق بن مرسل، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 123.

1_ مرحلة المعاملات الإجرائية:

تقوم المواقع الالكترونية للدوائر والإدارات العامة في هذه المرحلة بطريقة رسمية لتبادل المعلومات والاتصال المتبادل بينها وبين المواطنين، حيث يستطيع مثلاً المواطنين دفع ما يستحق عليهم من مبالغ مالية للدوائر الحكومية أو تلقي الخدمات الحكومية بطريقة الكترونية إنها مرحلة التكامل الرأسي، حيث يستطيع طالب الخدمة إنهاء كافة معاملاته مع جهة واحدة بالرغم من تعدد وحداتها. تتميز هذه المرحلة بتركيز الدولة اهتماماتها نحو إنشاء أنظمة فعالة ضماناً لسرية الإدارة الالكترونية، والعمل على تحسين منظومة إيصال الخدمات وتوزيعها.¹

2_ مرحلة التكامل:

يتم فيها تصميم المواقع أو ما يسمى بالواجهة الذي يعمل على تكامل الخدمات الإدارية الحكومية الالكترونية معتمداً على حاجة لشخص واختصاصه، أو وظيفة الدائرة التي تقدم الخدمة، وهي مرحلة التكامل الأفقي، وهي مرحلة معقدة تتطلب قاعدة بيانات عملاقة عن كافة الأفراد والمؤسسات، حيث يستطيع طالب الخدمة الحصول على خدماته من خلال أي وحدة لتقديم الخدمة مهما تعددت الجهات التي تتعامل معها. تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الربط الالكتروني الكامل بين قواعد البيانات الحكومية وإتمام جميع المعاملات والخدمات مباشرة كما تهتم هذه المرحلة بتوصيل الخدمات والمعلومات إلى المستفيد بدلاً من أن يأتي بنفسه للحصول عليها.²

الخاتمة:

بعد التطرق لمختلف الأطر المفاهيمية المرتبطة بالإدارة الالكترونية، وتبيان أهم خصائصها ومميزاتها، يتضح أن الإدارة الألكترونية تختلف اختلافاً جذرياً عن الإدارة التقليدية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

1_ إن الإدارة الالكترونية هي وليدة ظاهرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متمثلة في شبكة الانترنت التي أحدثت ثورة في مجال تداول المعلومات وأسلوب حياة الأفراد.

¹ رفيق بن مرسل، المرجع نفسه، ص 134.

² رفيق بن مرسل، المرجع نفسه، ص 138.

- 2_ توجد عدة متطلبات لتفعيل الإدارة الالكترونية لعل أهمها توفر الإرادة للتحول نحو الإدارة الالكترونية، البنية التحتية والوسائل الالكترونية وكذا توافر شبكة الانترنت، والتشريعات المنظمة للأنشطة الالكترونية عامة.
- 3_ الإدارة الرقمية منظومة الكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من الإدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب بالاعتماد على نظم معلوماتية الكترونية ورقمية قوية تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية بأسرع وقت وبأقل التكاليف.
- وعليه يمكن التأكيد على التوصيات التالية:
- 1_ ضرورة توفير الكوادر المتخصصة في مجال البرمجة واستخدام أجهزة الحاسوب المتطورة.
- 2_ إقامة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الالكترونية لجميع الموظفين لإيضاح مفهوم الإدارة الالكترونية لهم من أجل زيادة مساهمتهم في إنجاح عملية التحول نحو الإدارة الالكترونية.
- 3_ تعزيز وزيادة ثقة الموظفين بالنتائج التي ستحققها الإدارة الالكترونية من تطوير أساليب العمل وسرعة الإنجاز بكافة المعاملات.
- 4_ ضرورة الإسراع في تحديث البنية التقنية المعلوماتية.
- 5_ تطوير التشريعات والأنظمة الإدارية لتواكب مع التعاملات الرقمية التي تفرضها الإدارة الرقمية.

قائمة المراجع:

أ_ الكتب:

- 1_ حازم صلاح الدين عبد الله، تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديدة، 2013، الإسكندرية.
- 2_ صدام الخماسية، الحكومة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، 2013، الأردن.
- 3_ عبد الحميد بسيوني، الصحة الالكترونية، الطبعة الثانية، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، دون ذكر سنة النشر، القاهرة.

ب_ الرسائل الجامعية

- 1_ عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري 2010.
- 2_ عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2016.
- 3_ عبد العزيز فهد المعيزة، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في إجراءات العمل الإداري من وجهة نظر موظفي ديوان وزارة الداخلية السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية، 2010.
- 4_ رفيق بن مرسل، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

ج_ المقالات:

- 1_ حسين بن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 2_ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
- 3_ عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، العدد 07.
- 4_ حسام الدين حسن عطية حمدونه، تطوير صنع القرار الإداري في ضوء الإدارة الالكترونية في وزارة الصحة الفلسطينية، مؤتمر مقدم بعنوان تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي الفلسطيني، فلسطين، 2020.
- 5_ عرفات عوجان، الحكومة الالكترونية، شروط النجاح، مجلة الحاسوب، العدد 47، 2000.

التحول الرقمي كوسيلة لتحسين خدمات المرفق العام في الجزائر

Digital transformation as a means to improve public utility service

فايزة خيرالدين

أستاذة محاضرة ب

كلية الحقوق سعيد حمدين- جامعة الجزائر1

Khireddine.faiza@yahoo.com

الملخص:

ساهمت التطورات الحاصلة في مجال الاتصال والمعلومات في تركيبة مختلف المجالات بما فيها مجال التسيير نظرا لما حققته من تقدم في هذا المجال نتيجة الاستعانة بشبكة الانترنت، فاستخدام وسائل الاتصال الحديثة في القطاع العام وتحول نحو برنامج الحكومة الالكترونية الذي انعكس على الإدارة التي أصبحت تعرف بالإدارة الالكترونية، نتيجة لتحول الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية نتيجة لدوره هام في تحسين كفاءة المؤسسات والخدمات المقدمة من طرف المرافق العامة، إذ أصبح من الضروري بالنسبة لكافة المرافق من اجل تقديم أحسن وخدمة وتسييره بطريقة أفضل، خاصة وأن التحول الرقمي لايعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة بل هو برنامج شمولي كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها داخليا وأيضا كيفية تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع.

الكلمات المفتاحية: المرفق العام، الإدارة الالكترونية، القيادة الرقمية، التحول الرقمي.

Abstract

the developments in filed of communication and information contributed to the composition of various fileds, including the fielded of management, in view of the progress achieved in this field

as a result of the use of the internet , the use of modern means of the communication in the public sector and a shift towards the e-government program, which was reflected in the administration that became known as electronic management, as a result of the digital transformation, which has become an inevitable necessity in improving the performance and efficiency of institutions and utility services, because digitisation is not limited to technology, but there must be complete comprehensive programs that contribute to the smooth running and delivery of utility services in easier, faster and guaranteed ways.

Key words: Serviced Public, Digital Leadership, Digital transformation, Electronic Management.

مقدمة:

عرف العالم في الألفية الثالثة ثورة هائلة في جل المجالات العلمية والتكنولوجية، التي أحدثت تغيير في حياة الإنسان فأصبحت من الركائز الجوهرية والمعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما انعكس على الإدارة العمومية التي تعتبر هي الآلية التي تحرك عجلة التنمية في الدولة وتخدم المواطنين، بذلك تم إدراج البرمجة المعلوماتية داخل أجهزة عمل الإدارة.

فعملت الدولة من خلال على عصرنة المرافق العمومية وتدعيمها بالجانب المعلوماتي الحديث الذي ينفرد بخصوصية متميزة عن الثروات التقنية الأخرى، إذ عملت على تطوير وتسريع وتحسين مردودية في أداء الخدمات الإدارية، إذ يجعل من الإدارة ضرورة تطوير نظم المعلومات المتكاملة بما فيها التنظيم والمعالجة، ونخص بالذكر استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا البرمجيات، وانطلاقا مما سبق، فإنه لا يمكن أن نتصور تقديم خدمات إلكترونية متاحة عبر الشبكة العالمية "الإنترنت" دون اللجوء إلى تبسيط الإجراءات وإدخال بعض الحركة والمرونة في إجراءاتها حيث يعتبر الآن مشروع الإدارة أو الحكومة الإلكترونية نتيجة حتمية لتفاعلات مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبسيط وتحسين وتسهيل العلاقة مع المواطن والإدارة. هذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل كيف ساهم التحول الرقمي في تحسين أداء المرافق العامة؟ وكيف أثرت التحولات الرقمية على المبادئ العامة التي تحكم سير المرافق العامة؟.

المحور الأول: تحديد مفهوم التحول الرقمي والمفاهيم المرتبطة به

قامت مختلف الدول بمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات التي ساهمت في تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية من أجل الحصول على نتائج قوية وسريعة، ولكن هذا يتطلب

اتخاذ إجراءات على عدد من الأصعدة، والتشجيع على تحقيق الأهداف المحددة وذلك من خلال أخذ هذه الإجراءات بعين الاعتبار كوضع الخدمة المقدمة على النت، مما يجعلها محل اهتمام مما ينبغي أن تكون أداة الإدارة الإلكترونية سهلة الاستخدام، وينبغي تحسين واجهتها وتبسيط الإجراءات وذلك عن طريق تشجيع استخدام الإدارات العامة للخدمات الرقمية نتيجة لنجاحات التي حققتها في القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات المالية، التي حولت الكثير من عملياتها إلى عمليات رقمية تلقائية¹.

فعملية التركيز على تنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة الأساسية كان من خلال الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لعبت دوراً هاماً في تحسين الخدمات والإجراءات الأساسية، لأن الهدف من هذا التحول هو تحقيق المصلحة العامة.

أولاً: مفهوم الإدارة الإلكترونية

يذهب بعض الباحثين إلى أن الإدارة الإلكترونية منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات باستخدام كل الوسائل الإلكترونية، مثل البريد الإلكتروني (Email) والتحويلات الإلكترونية للأموال (Electronic Funds Transfers) والتبادل الإلكتروني للمستندات (Electric Data Interchange)².

فالإدارة الإلكترونية هي بكل بساطة الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني، وبمعنى آخر "الإدارة الإلكترونية" هي إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترنت بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصياً لإنجاز معاملاتهم مع فالإدارة الإلكترونية تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم الحديث أتصل ولا تنتقل، "وينقله خطوة إلى الأمام بحيث يصبح ادخل على الخط و لا تدخل في الخط"³.

¹ - يتم التركيز على عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة في الإدارات تُظهر تجارب المؤسسات العامة والخاصة الأخرى أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه عندما يتعلق الأمر بتحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الإدارات لزيادة كفاءتها، نتيجة للإنجازات التي حققتها القطاع الخاص التي تعدت الحدود الإقليمية للدولة عن طريق التعامل الإلكتروني والتواصل عبر شبكة الانترنت.

² - حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على المرقق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 12 وما يليها.

³ - خيرالدين فايزة، التعامل الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية في الجزائر - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق سعيد حمدين، الجزائر، 2022، ص 19.

فالهدف منها ومن استخدام وسائل الاتصال الحديثة على المرافق العمومية وتقديم الخدمات العمومية بطريقة الكترونية هو العمل بدون أوراق لأنها تعتمد بشكل كلي على تكنولوجيا المعلومات، بهدف تحسين الإنتاجية والأداء ورفع جودة الخدمة المقدمة في المرافق العمومية، ولقد أصبح مفهوم الإدارة الالكترونية متداولاً مع توجه العالم بشكل سريع نحو العالم الرقمي¹.

فالإدارة الإلكترونية شكل من أشكال الإدارة العامة ولكنها تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) للقيام بأنشطتها، وتهدف إلى تقديم خدمة أسرع وأكثر دقة للمواطنين بفضل إمكانية إجراء عمليات إدارية عبر الحواسيب الآلية، ولقد أصبحت الإدارة الالكترونية لزاماً مع التحول الرقمي الكبير الذي يشهده العالم لما تمتاز به من دقة وسرعة وقلة تكلفة مقارنة بالورقيات التي كانت تتكدس بها المكاتب دون جدوى، فهي تسعى نحو بناء هيكل بيانات حوسبي يعتمد على العنصر الآلي في العمليات على البيانات أكثر من الاعتماد على العنصر البشري².

وحتى تستطيع أي دولة مواكبة هذه التطورات وتعديل مرافقها والتعامل بطريقة الكترونية لبد من مواجهة المعوقات التي تحول دون تطبيق منظومة الإدارة الالكترونية وتطبيقها على المرافق العامة³، بهذا ومن بين هذه المعوقات نجد:

1- التحديات الفنية التي تضمن خصوصية تطبيق مفهوم الإدارة الالكترونية حسب ما هو معروف مجموعة من المشاكل الفنية في تنفيذ ذلك، فالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي التحدي الرئيسي للتحول الإلكتروني، لكن مع مراعاة المشكلة الرئيسية في الأنظمة الالكترونية والتي هي خصوصية وأمان التقارير والمعلومات، فهناك مخاوف دوماً بشأن اختراق

³ - محمد أمين الرومي، التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 25 .

⁴ - إلياس ناصيف، العقود الدولية -العقد الإلكتروني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2009، صص 26 ، 27 .

⁵ -محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص17 .

³ -محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابه-الجزائر، طبعة مزيدة ومنقحة 2005، ص43 إلى غاية 46.

البيانات التي تخص المرفق المراد تشغيله بالتقنيات الحديثة عبر شبكة الانترنت، وهذا يتحقق بضمان وتوفير نظام حماية الأمن المعلوماتي¹.

2- نقص تدريب الموظفين المؤهلين وذلك بعدم درايتهم ونقص المهارات الرقمية لديهم وهذا بعد أحد التحديات الرئيسية في الإدارة الرقمية، فتعيين وتدريب الموظفين على اكتساب المهارات الفنية والوظيفية أمر ضروري للغاية، وهذا لمواجهة تسلا للمقرصنين لأنظمتها الرقمية والاستحواد على أنظمتها المعلوماتية من خلال قرصنة مواقعها وشل أنظمتها المعلوماتية وتعطيل مرافقها واستمرارها².

3- توفر الانترنت³: قد يكون الوصول إلى الإنترنت تحديًا، فلا يمكن لجميع المؤسسات الوصول إلى الإنترنت، كما يعتبر نقص معرفة الكمبيوتر أحد التحديات الرئيسية، زد على ذلك فتدفقات الانترنت بكمية معتبرة هي الأساس والعكس يعدو احد المعوقات التي تحول دون تقديم الخدمة العمومية على أحسن وجه⁴.

يتضمن مفهوم الإدارة الإلكترونية التحول التكنولوجي داخل الإدارات والمؤسسات بناء على أسس وأهداف موضوعة وعلى الرغم من فوائد الإدارة الإلكترونية إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تعوق استخدامها وتجعل من التحول الإلكتروني تحديًا كبيرًا خاصة في بلداننا العربية.

¹- يعد أمن المعلومات والنظم ضد الكشف عن البيانات أو إتلافها أحد الشواغل الرئيسية، ويشمل الأمن أمن الوثائق وأمن الشبكة وأمن البنية التحتية الإلكترونية، لذلك يجب أن تكون إمكانية الوصول إلى البيانات محدودة، حيث يجب استخدام تقنيات التشفير وجدران الحماية وكلمات المرور.

²- عبد الرحمن حسن محمد، واقع التحول الرقمي للملكة العربية السعودية -دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مجلة صادرة عن جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 03، لسنة 2020، ص ص 9، 10.

- عمر محمد بن يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الإلكترونية - مقدمة إلى العالم الافتراضي وقانونه، الطبعة الأولى، دار النهضة للنشر، القاهرة، 2004، ص ص من 287 إلى 308.

9- خيرالدين فايزة، المرجع السابق، ص 15.

- ماجد راغب الحلو، العقد الإداري الإلكتروني، طبعة 2007، دار الجامعة الجديدة، الارازيطة- الإسكندرية، ص 17.

فمن خلال التعريفات السابقة فإن تطبيق مفهوم الإدارة الالكترونية يتجلى من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة، التي أصبحت ضرورة حتمية من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاتصال والمعلومات، مما أصبحت تعرف مع الوقت بالمرافق العمومية الالكترونية.

ثانيا: مفهوم التحول الرقمي

التحول الرقمي¹ (Digital Transformation) هو عملية تحليل احتياجات العملاء والاستفادة من التكنولوجيا لتحسين تجربة المستخدم النهائي، إذ يمكن أن يكون المستخدمون المرتفقين عملاء أو موظفين، وتحتاج العديد من المؤسسات إلى مراعاة آراء كليهما، فالتحول الرقمي غرضه تطوير مختلف الأعمال من خلال تجربة تقنية جديدة وإعادة التفكير في تبني نهجه، نتيجة للأهداف التي حققها على مختلف مستويات التنظيم والنشاط المرفقي.

1- مراحل التحول الرقمي²:

نتيجة لما فرضتها التحولات والتطورات الحاصلة في مجال الثورة المعلوماتية والاتصال وما توصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المجال تقريبا، حددت ستة مراحل للتحول الرقمي والقائمة على النتائج الجيدة من خلال :

- المرحلة الأولى: العمل كالمعتاد، والإدخال التجريبي قدر المستطاع.
- المرحلة الثانية: وقت التجريب على جميع المستويات مع الرقمية على مستوى الهيئة محل الإصلاح الرقمي وتقديم الخدمات تدريجيا بطريقة الكترونية.
- المرحلة الثالثة (إضفاء الطابع الرسمي) وذلك من خلال تفعيل الرقمنة بطريقة رسمية أي العمل بنظام الأمن المعلوماتي وحمايتها من القرصنة وعدم إفشاء المعلومات والبيانات.
- المرحلة الرابعة (إستراتيجية): وضع خطط إستراتيجية لمواكبة وتعميم الرقمنة على مستوى جميع المجالات، ووضع الأهداف، ووضع الأنظمة في مكانها لدعم التحول.
- المرحلة الخامسة (مبتكرة وقابلة لتكيف) عندما يصبح التحول الرقمي جزءا من الأعمال والقيادة، تنشئ نظاما لرصد التكنولوجيا واتجاهات السوق حتى تتمكن من الاستمرار في التطور.

1- عبد الرحمن حسن حسن محمد، المرجع السابق، ص15.

2- المرجع السابق، ص 17.

2- أهمية التحول الرقمي

تظهر من خلال الأهداف المرجوة منه خاصة لما يتعلق الأمر بتطبيقها على المرفق العام، ويتطلب التحول الرقمي مشاركة كاملة من الإدارة، أي إذا كانت تركز على الأهداف الأساسية، فهناك فرصة كبيرة لنجاح التحول الرقمي وهي:

-تحسين الخدمة: يعد تحسين الخدمة أحد الأركان الأساسية للتحول الرقمي إذ لا يمكن أن تكون أي تعديلات داخلية في حد ذاتها، أي يجب أن يتمتع العملاء بخدمة أفضل ويجب تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر اكتمالاً، ودقة وسيكون لهذا تأثير إيجابي على الإدارة وخدماتها.

-زيادة التعاون الداخلي: إذا كان مشروع التحول الرقمي كبيراً بما يكفي، فيمكنه لم المؤسسة بأكملها وتعزيز التعاون الداخلي بشكل أفضل.

-تحسين العمليات: كل عمل يمر بسلسلة من العمليات المتكررة، قد تكون مرتبطة بشكل الوثيقة أو الإمضاء فالتحول الرقمي يتيح فرصة صقل الكفاءات لتحسين العمليات، وبالتالي سيؤدي لتحسين عملية أي جزء من العمل المنجز، كما يكمن جمال لتحول الرقمي أن يستهدف أجزاء قليلة من العمل، أو المؤسسة بأكملها في وقت واحد وذلك عن طريق الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة.

-زيادة الكفاءة: هنا بقصد بها تفاعل خبرة الموظف وقدرته على استخدام وسال الاتصال الحديثة للعمليات المتطورة، وباستخدام القوة التي لا مثيل لها للتكنولوجيا الحديثة يمكن أن تصبح تدفقات العمل أسرع أدق، إذ يقضي الموظفون وقتاً أقل في المهام العادية حتى يتمكنوا من التركيز على الأفكار والابتكارات، مع الحفاظ على ميزتهم التنافسية.

-الاستقلالية: تتيح التكنولوجيا للموظفين العمل بصفة مستقلة وهذه الاستقلالية تصبح متصلة ومرنة يقل فيها وقت اتخاذ القرار نتيجة استخدام التحول الرقمي، يمكن قياس كميات هائلة من نقاط البيانات وتحليلها بهدف التحسين وزيادة السرعة في تنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات.

-إنشاء نماذج أعمال جديدة¹: قد فتحت الثورة الرقمية العديد من نماذج الأعمال الجديدة تساهم في عملية تقديم الخدمات وإرسالها للمرتفقين أو المتعاملين معها وحمايتها عن طريق نظام الأمن المعلوماتي من السرقة أو تزويرها.

1 - إلياس ناصيف، العقود الدولية -العقد الالكتروني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2009،

-تقليل التكاليف: خفض التكلفة الانتقال واقتصار الجهد والوقت من خلال الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة.

-تحسين أداء الموظف:يمكن أن يخلق التحول الرقمي بيئة عمل حيث يستطيع للموظفين تحسين الإنتاجية في حياتهم العملية اليومية، فمثلا يمكن لأدوات Microsoft Teams تقليل الخسائر وزيادة الإنتاجية في المرفق¹.

-الالتزام بأمن البيانات: لضمان وزيادة ثقة التعامل بالوسائل الالكترونية لبد من ضمان حماية أمن المعلومات والبيانات، من خلال حمايتها من القرصنة الالكترونية للبيانات.

المحور الثاني: مميزات التحول الرقمي

نتيجة لما حققته الإدارة الالكترونية من تقدم وارتقاء في تقديم الخدمات بطريقة الكترونية نتيجة للتطور السريع لوسائل الاتصال الحديثة، والتي كان لها تأثيرا واضحا على خصائص يتميز بها التحول الرقمي جعلت كل المرافق تسعى لتحقيقه وتجسيده من خلال برامجها التنموية.

أولا: خصائص التحول الرقمي

نظرا لما يتميز به التحول الرقمي انه سريع التغيير والتطور، ظهرت بعض الخصائص المحددة للتحول الرقمي وهي كالتالي:

- التركيز على تقديم العمل أو الخدمة على أكمل وجه.
- تفعيل الخدمات من خلال ضمان مبدأ الشفافية وتبسيط الإجراءات.
- التكفل بإتمام الخدمة عن طريق البيانات وبناء على المعلومات الرقمية التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات دون الخروج عن مضمون نص القانون والإجراءات.
- إبراز قيمة التعامل الالكتروني باعتبار التحول الرقمي طريقة جديدة تماما للتفكير في كيفية تقديم الخدمة من خلال نظام رقمي محمي إلكترونيا.

وفي الأخير لقد أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة أكثر من ما مضى، وذلك بتحول المؤسسة رقميا، ويعود ذلك وبشكل أساسي إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات، سواء كانت متعلقة بالمعاملات المقدمة من القطاع الحكومي أو الخاص أو كانت تخص الأفراد.

1 - ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص 16.

ثانيا: فوائد التحول الرقمي

لهذا التحول فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات والشركات أيضا، لما يوفره من التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، كما انه يعمل على تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للجمهور ويخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات، والتي ستساهم بدورها في خلق حالة من الرضا والقبول من الجمهور تجاه خدمات الإدارة أو المرافق بصفة عامة¹.

ويعتبر تطبيقات المحمول والمواقع الالكترونية إحدى هذه الطرق، وبمجرد تطبيق هذه المفاهيم سيتكون كم هائل من البيانات والمعلومات التي ستساعد بدورها متخذي القرار في هذه الهيئات على مراقبة الأداء وتحسين جودة خدماتها بالإضافة إلى تحليل هذه البيانات والمعلومات التي ستسهل اتخاذ القرار وتحديد الأهداف والاستراتيجيات.

كما يساعد التحول الرقمي كذلك الإدارات والمرافق العمومية من خلال ربط موقعها والتوسع لنشر المعلومات في مواقعها الالكترونية، ليس فقط في نطاق محلي ولكن يمكنها من التوسع في نطاق إقليمي ودولي من خلال التطبيقات المواقع الرسمية لها مما يساهم في نشر المعلومة وضمان مصداقيتها في تقديم الخدمة.

ثالثا: المعوقات التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المرافق العمومية المؤسسات

وذلك في:

- تحديد الأولويات حيث أن ترتيب الأولويات قد يتجاهل التحول الرقمي كأولوية قد تساهم في تحقيق العديد من الأهداف متحججين في ذلك إلى نقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج.
- التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجية وهذه من أهم وأخطر العوائق التي تهدد سرية المعلومات وامن البيانات .
- ضعف شبكة الانترنت تعد الشبكة العنكبوتية العصب الرئيسي لمختلف التعاملات الالكترونية، وعدم تدفقها يؤثر سلبا وتعد عائقا في إتمام التحول الرقمي من عدمه.

1 - عبد الرحمن حسن حسن محمد، المرجع السابق، ص15.

- نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل المؤسسة والقادرة على قيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المرفق بصفة عامة، فهذا يمثل أكبر عائق يحول دون تنفيذ برامج التحول الرقمي وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

المحور الثالث: تأثير الرقمنة على المبادئ الأساسية للمرفق العام

مهما تعددت أنواع المرافق العامة¹ وطرق إنشائها واختلافها فإنها جميعها تخضع للعديد من المبادئ العامة² اللازمة لتحقيق المصلحة العامة، وهذه المبادئ هي:

1- مبدأ استمرارية المرفق العام :

يتجسد هذا المبدأ بالتزام السلطة على سيرورة المرفق العام مهما كانت طبيعة والصعوبات التي تواجهه دون انقطاع³، وأن يستمر في تقديم خدماته بصفة دائمة ودقيقة ومتقنة، وفي هذه النقطة تساهم الرقمنة في تحول المرافق العامة وعصرنتها، كما تساهم في تقديم الخدمات للمترقبين بطريقة حديثة وسريعة دون بذل جهد أو عناء التنقل ودون تقاعس منها وهذا كله من أجل تحقيق المصلحة العامة، فاستمرارية المرفق في إشباع حاجيات المترقبين دليل على انتظامه والتزامه من أجل المحافظة على النظام العام، بالاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة بواسطة شبكة الانترنت.

فسير المرفق العام يقع على عاتق السلطة الإدارية المسئولة عن تعويض أي إخلال بهذا الواجب الذي من شأنه أن يحدث ضررا بالمنتفعين، وذلك في حالة انقطاع شبكة الانترنت وتعطل مصالحهم مما يلحق ضرر بهم وهذا لا يمنع من أنه يمكن محاكمتها أمام القضاء الإداري إذا توفرت شروط الدعوى التي تدل على عدم تقديمه للخدمة العامة.

1 - فايزة خيرالدين، تطورات المرفق العام وتفويضاته في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 04، العدد 1، سنة 2020، ص 133 وما يليها.

2 - مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2015 ص 14، 15.

-محمد فاروق عبد الحميد، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين المفهوم التقليدي و الاشتراكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 17، 18.

3-عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة قسنطينة، 2010، ص 62.

(2) مبدأ المساواة امام المرفق العام¹:

يعد مبدأ المساواة من بين المبادئ الأساسية التي نصت عليها مختلف الدساتير والقوانين الداخلية لكل الدول، وهذا يعني أن جميع المرتفقين متساوون في الانتفاع من خدمات المرفق العام، أي أن هذا الأخير يقدم خدماته إلى كل من يطلبها بدون تمييز بين المنتفعين، والاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة إذا توفرت فيها أو في تقديمها لخدماتها، إلا أن هذه المساواة ليست مطلقة وإنما هي مساواة في حالت توفر الشروط القانونية، فالقاعدة لا تتنافى مع ضرورة شروط لابد من توفرها في كل من يريد الانتفاع من خدمات المرفق العام، وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات منها:

-إصلاحات قطاع العدالة في 2004/02/06 من هلال الاطلاع على مختلف القضايا وجدولتها وسيرها من خلال تفعيل المحاكمات عن بعد والاستعانة بالسوار الالكتروني كوسيلة لتنفيذ العقوبة.

-رقمنة الإدارة المحلية الولاية والبلدية من خلال ربطها بوزارة الداخلية في سنة 2017 وتمكين المواطنين من الحصول على بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وحتى البطاقة الرمادية البيومترية ابتداء من سنة 2015.

(3) مبدأ قابلية المرفق العام للتبديل أو التغيير²:

إن تنظيم المرفق العام وطرق إدارته تتطلب التجديد والتغيير ليتلاءم والأوضاع المتجددة والمتغيرة، فالرقمنة تلعب دور كبير في تجديده وتطويره مهما تعددت سبل إدارته، كما أنه يمكن للإدارة في تغير أساليب ووسائل التعامل وتقديم الخدمات بطريقة الكترونية والابتعاد عن الإدارة الورقية والاستعانة بالإدارة الالكترونية.

فهذا التحول لا يتعارض والمبادئ العامة لتسير المرفق العام وإنما تهدف إلى منح آليات عصرية وموحدة تمكن البلديات والوصاية من عمليات التسيير للموارد المالية ومراقبتها في آن واحد (الرقابة الالكترونية)، ولقد بدأت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تجسيد مشروع عصرية واستغلال الميزانيات التابعة للبلدية من خلال الميزانية الالكترونية التي تحتكم إلى تقنية

¹ -زين الدين بومرزوق، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع- الجماعات المحلية نموذجاً، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2014 ، ص 27.

²-المرجع السابق، ص 35.

موحدة، هدفها تسهيل التواصل بين مديريات الإدارة المحلية والبلديات التابعة لها من جهة الوزارة المعنية من جهة أخرى¹.

وفي الأخير فأهمية التحول الرقمي لا تنحصر بكيفية استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو القطاع الخاص على حد سواء فهو يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء والجمهور المستهدف من تلك الخدمات، فهو يقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل مما يخدم سير العمل داخل المؤسسة المرفقية في كافة أقسامها وأيضاً في تعاملها مع العملاء والجمهور لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد، وهذا يتحقق باحترام المبادئ الأساسية التي يقوم عليها سير المرافق العامة.

الخاتمة:

وفي النهاية إن برامج التحول الرقمي داخل المرافق العامة هي برامج مستمرة، لا تتوقف لأنها مرتبطة بالتطورات التكنولوجية على الساحة العالمية، لذلك لابد وكأي إستراتيجية أخرى من مراقبتها وتقييم نتائجها ومقارنتها مع أفضل الممارسات العالمية وإن لزم الأمر مراجعتها الأخذ بعين الاعتبار المستخدم أو المرتفق وضمان تواجده في قلب عملية التحول الرقمي لأنه أصبح ضرورة حتمية لبد من مواكبتها.

التوصيات:

1- ضرورة وجود إستراتيجية واضحة مع خارطة طريق تحدد أولويات المرافق العامة والأهداف التي تسعى لتحقيقها من هذا التحول ضمان لتحقيق المصلحة العامة وتقديم الخدمة على أكمل وجه.

2- لابد من البدء التدريجي والمتوازن في برنامج التحول الرقمي بشكل تدريجي، هذه الإستراتيجية لابد أن يتم رعايتها ومراقبة تنفيذها من القيادة العليا في الدولة وتحت رعاية السلطة الوصية وذلك لكون تأثيرها ونتائجها تمس المصلحة العامة.

3- ضرورة تفعيل الآليات والإجراءات اللازمة لمراقبة تنفيذ إستراتيجية التحول، وجدير بالذكر بأن استحداث وظيفة مدير برنامج التحول سيكون له تأثير واضح وإيجابي على نجاح تنفيذ الإستراتيجية.

¹ - زين الدين بومرزوق، المرجع السابق، ص 70.

4- التكوين البشري ومن أهم عوامل نجاح أي برنامج تحول رقمي هو المستخدم أو المستفيد أو الجمهور، لذلك يعتبر من الضروري والمهم وضع الجانب البشري في صميم وقلب عملية التحول.

5- لابد من ضمان مشاركتهم خلال رحلة التحول ومعرفة وإتاحة فرصة الاطلاع على المواقع الالكترونية الخاصة بكل المرافق المراد الاطلاع عليها وذلك بتفعيلها فعليا، وكذلك الأدوات والوسائل التكنولوجية التي سيتم استخدامها وذلك لتحقيق الهدف النهائي المرجو منها وهو تسهيل وتبسيط الإجراءات وضمان وصولها للمستفيد باستخدام كافة قنوات الاتصال الحديثة.

قائمة المراجع:

1- إلياس ناصيف، العقود الدولية –العقد الالكتروني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2009.

2- عبد الرحمن حسن محمد، واقع التحول الرقمي للملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مجلة صادرة عن جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 03، لسنة 2020.

3- عمر محمد بن يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية – مقدمة إلى العالم الافتراضي وقانونه، الطبعة الأولى، دار النهضة للنشر، القاهرة، 2004.

4- محمد أمين الرومي، التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.

5- محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابه- الجزائر، طبعة مزيدة ومنقحة 2005.

6- ماجد راغب الحلو، العقد الإداري الالكتروني، طبعة 2007، دار الجامعة الجديدة، الارازيطة- الإسكندرية.

7- مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2015.

8- محمد فاروق عبد الحميد، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين المفهوم التقليدي و الاشتراكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- 9- زين الدين بومرزوق، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع- الجماعات المحلية نموذجا، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2014.
- 10- خيرالدين فايزة، التعامل الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية في الجزائر-دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق سعيد حمدين، الجزائر، 2022.
- 11- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة قسنطينة، 2010.
- 12- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.
- 13- فايزة خيرالدين، تطورات المرفق العام وتفويضاته في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 04، العدد 1، سنة 2020.

إشكالات تعميم انخراط المواطنين في التحول الرقمي و انعكاسها على

مستوى أداء المرفق العام

سعيد فرحات

أستاذ محاضر "ب"

كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

ملخص

يعتبر التحول الرقمي عاملا أساسيا لتطوير مجتمع المعرفة، ونظرا لكونه عنصرا هاما لترقية وتحسين أداء المرافق العامة، سعت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى تطوير خدماتها الرقمية من خلال تعزيز قدراتها في المجال التكنولوجي بغية إرساء مبادئ عامة للثقافة الرقمية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على تسريع التحول نحو الرقمنة ودمج التكنولوجيات الحديثة

في قطاع الخدمات، لتحديث مرافقها العامة وتوفير خدمات للمواطنين بطريقة فعالة وسريعة، ما من شأنه أن يوقّر الجهد والمال والوقت.

ومن هذا المنطلق عملت الحكومة الجزائرية على تطوير بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات، لتحقيق التحوّل الرقمي للمجتمع الجزائري الذي أصبح ذات أولوية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية، ومن ثم تمكين الفرد من الولوج والوصول إلى جميع أشكال الخدمات الرقمية، وإحداث التواصل السلس بين الفاعلين بالمرافق العامة والمواطنين، مواكبة للتطور التقني والخدمات في العالم.

الكلمات المفتاحية: التحوّل الرقمي، المرفق العام، التكنولوجيات الحديثة، خدمات

Abstract

Digitization is an essential factor for the development of a knowledge society, and given that it is an important element for upgrading and improving the performance of public utilities, many countries, including Algeria, have sought to develop their digital services by strengthening their capabilities in the technological field in order to establish general principles for digital culture, and therefore Algeria has worked for years to accelerate The shift towards digitization and the integration of modern technologies in the service sector, to modernize its public facilities and provide services to citizens in an effective and fast manner, which would save effort, money .and time

From this standpoint, the Algerian government has worked to improve its information technology infrastructure, to achieve the digital transformation of Algerian society, which has become a priority in the national development strategy, and then to enable the individual to access all forms of digital services, and to create smooth communication between actors in public utilities and citizens, keeping pace with development. technology and services in the .world

Key words: Digital transformation, public utility, modern technologies, services

لقد أصبحت الثورة الرقمية واقع تعيشه المجتمعات في جميع نواحي حياتها، ومما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذكية وتكنولوجيات أخرى ذات الصلة، سوف تغير الحياة اليومية للمواطنين، بحيث الملاحظ حاليا زيادة واستعمال مذهلين للهواتف الذكية عند الأفراد، وربط عدد كبير من المنازل بشبكة الإنترنت.

ولمواكبة هذا التطور أصبح لزاما على المرفق العام تجديد طريقة عمله ليسهل إجراءات حصول المواطنين على الخدمات التي يقدمها، وثم مساندة التقدم التكنولوجي في مجال التحول الرقمي للاستفادة من التطبيقات العلمية في هذا المجال.

أضف إلى ذلك الظروف الصحية الاستثنائية التي عاشها العالم في العامين السابقين إلى يومنا هذا، جراء جائحة كورونا، كانت سببا وعاملا أساسيين دفعا المرافق العامة في الدولة إلى متابعة تقديم خدماتها للمواطنين عن بعد خاصة التي لا تستلزم حضور هؤلاء.

مع العلم أن المرفق العام ملزم بمواصلة تقديم خدماته للمواطنين انطلاقا من المبادئ التي تحكمه وهو مبدأ استمرار النشاط الذي يقوم به المرفق العام دون توقف أو انقطاع، بحيث توقفه سينتج عنه اختلالات كبيرة، ستؤثر سلبا على حسن سيره وعلى المواطنين.

وللإشارة عرف المرفق العام على مرّ السنين عدة تطورات، بتنوّعه ليشمل المرافق العامة الاقتصادية والمهنية والاجتماعية إلى جانب المرافق العامة الإدارية، وكذا من خلال طرق تسييره، بدءا بالتسيير الحر إلى التسيير عن طريق المؤسسة العمومية ثم الامتياز وأخيرا طريقة الاقتصاد المشترك، كما أصبحت له مجموعة من المبادئ التي يرتكز عليها كمبدئي قابليته للتعديل والتغيير وسيره بدون انقطاع.

وقد سعت العديد من الدول على تبني نماذج جديدة لتحسين أداء الإدارة العامة، لمساندة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة في العالم، وكان التحول الرقمي أهم هذه النماذج المطبقة في العديد من الدول ومنها الجزائر التي واكبت هذا التطور الرقمي للانتقال من النظام الإداري التقليدي الورقي إلى النظام الرقمي في مرافقها العمومية، لتمكين الفرد من الاستفادة من خدمات هذه المرافق والتواصل معها في أي مكان وفي أي وقت.

لذا ومع تنامي دور المرافق العامة وتنوعها في العديد من المجالات ومع التطور الكبير الذي عرفه قطاع المعلومات والاتصالات، أصبح من الضروري رقمنة هذه المرافق لتحسين الخدمات التي تقدمها للمواطنين، مما يستوجب على الدولة العمل على تحقيق وتجسيد ما يسمى بالإدارة الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق وبحكم المعوقات القانونية والمادية والبشرية التي يجب على الدولة تجاوزها لإنجاح التحول الرقمي للمرفق العام، نطرح التساؤل التالي:

ما هي التحديات التي تواجه الإدارة في سعيها لرقمنة المرفق العام؟ وما تأثيرها على المساعي المبذولة لإدماج تكنولوجيا المعلومات لتجسيد وتعميم هذا التحول الرقمي؟

وبناء على ما تقدم عالجننا هذه الدراسة في مبحثين، خصصنا الأول للمراحل التي مرّ بها المرفق العام من حيث تنوعه وطرق تسييره والمبادئ التي تحكمه مع التركيز على مبدأي سيره بانتظام واطراد ومدى قابليته للتعديل والتغيير، وصولاً إلى مرحلة الرقمنة.

أما المبحث الثاني فقد عالجننا من خلاله مسألة رقمنة المرفق العام في الجزائر بوقوفنا على واقع رقمته والإطار القانوني الذي وضعه المشرع الجزائري لضبطه وتنظيمه، وكذا العراقيل التي تعيق تصميم عمليات ومسارات تجسيد وتعميم هذا التحول الرقمي.

المبحث الأول: مراحل تطور المرفق العام

في هذا المبحث ارتأينا بداية استعراض الدلالات التي توضح التطور الذي مرّ المرفق العام به من خلال تنوعه والمبادئ التي تحكمه خاصة مبدأي سيره بانتظام وقابليته للتعديل والتغيير، وكذا طرق تسييره (المطلب الأول)، ثم التطور الحالي المتمثل في رقمته عن طريق استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دلالات قابلية المرفق العام للتطور

لقد وضعت عدة تعريفات للمرفق العام وفقاً للمعيارين الشكلي والموضوعي ثم المعيار المزدوج (الفرع الأول)، وعرف المرفق العام تطورات هامة من حيث المبادئ التي تحكمه في ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المرفق العام

اختلف الفقهاء في تعريف المرفق العام، فهناك من عرفه من الناحية الشكلية كالفقيه هوريو الذي يرى أن المرفق العام هو " منظمة عامة تملك من السلطات والاختصاصات، ما يكفل القيام بخدمة معينة تسديها للجمهور، على نحو منظم ".

أما الفقيه دوجي الذي عرفه وفقا للمعيار الموضوعي، يرى أن المرفق العام هو " كل نشاط يجب أن يتولاه الحكام، إذ أن اضطلاع الحكام بهذا النشاط يؤدي إلى تحقيق التضامن الاجتماعي على أفضل وجه "

وتفاديا للانتقادات التي وجهت لهذين التعريفين، على أساس أن المعيار الشكلي ركّز على الجهة التي تدير المرفق العام دون التعرض للنشاط الذي يقوم به، والمعيار الموضوعي الذي ركّز بدوره على نشاط المرفق العام دون ذكر الجهة المنوط بها تحقيق هذا النشاط، ولذا ظهر اتجاه وسطي جمع بين المعيارين الشكلي والمادي، وعرف المرفق العام على أنه " مشروع تنشئه الدولة أو تشرف إدارته وتنظيمه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويهدف إلى تلبية حاجة عامة"¹.

الفرع الثاني: التطورات التي حدثت على المرفق العام

مرونة المرفق العام مرتبطة أساسا بأهمية وحجم النشاط الذي تقدمه الدولة للمنتفعين، ويبدو ذلك جليا في اتساع المرافق العامة وتنوعها والتي شملت العديد من المجالات في الدولة (أولا)، ونظرا لأهميتها بالنسبة للمواطنين والزامية تقديمها من قبل الدولة وضمن استمرارها كان لا بد على القائمين عليها العمل على تكييفها وتعديلها وتطويرها بما يناسب استقرارها (ثانيا)، أيضا ولتخفيف العبء عن الدولة وبغية تطويرها وتحسين أدائها عملت هذه الأخيرة على استحداث عدة أساليب لإدارتها (ثالثا).

أولا: تطور المرفق العام من حيث تنوعه وتعدده

نظرا لتزايد عدد السكان وكذا الخدمات التي أصبح من الواجب على الدولة توفيرها وتقديمها للأفراد لإشباع حاجياتهم، مما يحقق المصلحة العامة، قامت هذه الأخيرة بإنشاء العديد من المرافق العامة، بداية بالمرافق العامة التقليدية التي ينصب نشاطها على وظائف الدولة الأساسية في حماية أمنها الخارجي والداخلي والدفاع والأمن والتعليم والصحة وغيرها، ثم ظهرت المرافق العامة الاقتصادية التي تمارس نشاطا ذا طابع اقتصادي في المجال الصناعي والتجاري والمالي، وتلتها المرافق الاجتماعية التي تقوم بتقديم أوجه النفع الاجتماعي العديدة للمنتفعين بها كالضمان الاجتماعي، وكذا المرافق المهنية التي ينصب نشاطها على أبناء مهنة أو حرفة معينة².

¹ د. هاني علي الطهراوي، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، عمان، الأردن، ص. 261 و263.

² أ. د. نواف كنعان، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص. 324 و328.

وقد عرف عدد المرافق العامة في الجزائر تطورا كبيرا من حيث العدد الذي يبرز مدى تنوعها، إذ فاق عددها 6500 في سنة 2001 بعد إعادة هيكلة بعض القطاعات مثل الصحة والتعليم العالي، وهذا العدد قد يرتفع كثيرا باحتساب المرافق العامة التي تشرف عليها الهيئات المحلية¹.

ثانيا: تطور المرفق العام من حيث المبادئ الحاكمة له

استقر الفقه والقضاء الإداريين على مجموعة من المبادئ التي تحكم المرافق العامة على اختلاف أنواعها في سيرها ونشاطها، وتتمثل في:

1 / مبدأ المساواة أمام المرفق العام: أي مساواة المنتفعين بخدمات المرافق العامة في

المزايا، والمساواة بين المنتفعين بخدمات المرافق العامة في الأعباء والتكاليف.

2 / مبدأ سير المرافق العامة بانتظام واطراد: أي استمرار النشاط الذي يقوم به المرفق

العام وانتظامه دون توقف أو انقطاع نظرا للانعكاسات الخطيرة التي تترتب على انقطاعه والتي تتمثل في الاضطراب الذي قد يصيب حياة الأفراد في المجتمع، وعليه تعتبر الرقمنة عاملا أساسيا لإبقاء المرفق العام في حالة نشاط، وهذا ما لاحظناه خلال جائحة كورونا، أين تعذر على بعض المرافق العام تقديم خدمات مباشرة للمنتفعين، مما أدى بالسلطات إلى اللجوء إلى البدائل الإلكترونية للوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين.

ومن بين المرافق التي حرصت الدولة على ضمان استمراريتها مرفق التعليم العالي،

الذي بالرغم من الحالة الوبائية التي عرفتها الجزائر على غرار باقي الدول في العالم، عملت على ضمان الحد الأدنى للخدمة عبر مؤسسات التعليم العالي، باللجوء إلى الرقمنة لاستمرار تقديم خدمة التعليم للطلبة عن بعد، من خلال الوسائط التعليمية بوضع الدروس عبر الخط².

3 / مدى قابلية المرفق العام للتعديل والتغيير: أي أن يكون للجهة الإدارية القائمة بإدارة

المرفق العام أو المشرفة الحق دائما، ومن خلال سلطتها التي خولها القانون ممارستها، أن تدخل على تنظيم المرفق العام وقواعد تشغيله، وعلى علاقته بالمنتفعين بخدماته من التعديلات والتغييرات ما تراه ضروريا حتى يتحقق الهدف منه، لأن من المصلحة العامة أن يتابع المرفق العام

¹ P. BOUSSOUHAH Mohamed, L'Etablissement public, Office des Publications Universitaires, 2012, p.4.

² د. أكرور ميريام، "المرفق العمومي للتعليم العالي في الجزائر ووباء كوفيد 19"، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، حوليات جامعة الجزائر 1، مجلة علمية محكمة دوليا، العدد 34، عدد خاص، القانون وجائحة كوفيد 19، جويلية 2020، ص. 231.

تطورات الحياة ومستلزماتها¹، وبمعنى آخر يجب على السلطات المنوطة بها الإشراف على المرفق العام، العمل على تكييف هذا الأخير حسب حاجيات المواطنين والتقنيات الحديثة لتلبية هذه الحاجيات في أحسن الظروف².

وهذا ما أقرته المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 88 - 131 المنظم لعلاقات الإدارة مع المواطن، التي جاء فيها أنه " تسهر الإدارة دوما على تكييف مهامها وهيكلها مع احتياجات المواطنين، ويجب أن تضع تحت تصرف المواطن خدمة جيدة"، وجاء كذلك في الفقرة 3 من المادة 21 من نفس المرسوم على أنه " يجب عليها، زيادة على ذلك عليها أن تطور أي إجراء ضروري لتتلاءم مع التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير"³.

الملاحظ من هذه النصوص القانونية أن الإدارة كمرفق عام عمومي هي مطالبة بتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة منتظمة وبدون انقطاع، لذا فهي ملزمة بالتكيف مع الظروف التي قد تصعب عليها القيام بنشاطها، وبالتالي تلجأ إلى الوسائل التي تمكّنها من الاستمرار في تقديم هذه الخدمات، ومن بينها التحوّل الرقمي باستعمال الوسائل التقنية والتكنولوجية اللازمة لإشباع حاجات المواطنين.

ثالثا: تطور المرفق العام من حيث طرق تسييره

عرف تسيير المرافق العامة تطورا من حيث طرق وأساليب إدارته، وتتنوع هذه الطرق والأساليب بحسب ما تراه الدولة بسلطة تقديرية، فقد ترى أن الطريقة الملائمة لإدارة بعض المرافق العامة هي طريقة الإدارة المباشرة، لكن قد تجد الدولة أنه من الأوفق للصالح العام أن تتخفف عن الإدارة المباشرة بأعبائها فتنشئ لإدارتها مؤسسة عامة، أيضا قد تلجأ الدولة إلى أسلوب عقد التزام (امتياز) المرفق العام، إذا وجدت أن تسيير المرفق ونشاطه بما يستلزمه من منشآت وآلات قد يكون مرهقا لميزانيتها العامة، وأخيرا هناك طريقة الاقتصاد المختلط (أو الاستغلال المشترك)، حيث تكون إدارة المرفق مشتركة بين سلطة إدارية وبين الأفراد⁴.

المطلب الثاني: الرقمنة كأداة للارتقاء بالمرفق العام

¹ أ. د. نواف كنعان، القانون الإداري، مرجع سابق ص. 333، 335، 345 و346.

² MAISTER DU CHAMBON Patrick, Droit Administratif, L'action administrative, Presse Universitaires de Grenoble, 2004, p. 118.

³ مرسوم رئاسي رقم 88 - 131 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق 4 يوليو سنة 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، جريدة رسمية العدد 27.

⁴ د. محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2012، ص. 304.

مما لا شك فيه أن رقمنة المرافق العامة سينعكس إيجابيا على جودة حياة المواطنين من خلال الارتقاء بهذه المرافق، وكما أشرنا فقد عرف المرفق العام عدة تطورات وأخيرها الاتجاه نحو الرقمنة التي أصبحت ضرورة يفرضها التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات في العالم، وعلى ذلك سندعرض تعريف الرقمنة في الفرع الأول، لنتناول في الفرع الثاني الأهمية والأهداف المنظرة منها.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

تعرف الرقمنة على أنها "عملية نقل أي صنف من الوثائق إلى النمط الرقمي، وتصبح الوثيقة قابلة للاستعمال والاستقبال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وتعرف كذلك على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية"¹.

وعرفها البنك الدولي بأنها "عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات الإنترنت والمعلومات العرضية وغيرها، التي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات بين المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات"، وعرفها آخرون على أنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير أسلوب العمل داخل المؤسسة الحكومية ذاتها أو في تعاملاتها مع المواطنين، بما يمكن من تيسير إجراءات تقديم الخدمة بحيث تصبح أكثر كفاءة بالإضافة إلى تقديم كافة الاحتياجات من المعلومات للمواطنين عن الخدمات والقوانين واللوائح والتشريعات عبر شبكة الانترنت"².

أيضا عرفت على أنها "إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت

¹ مليكة بوظياف، "رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022، جامعة الشلف، ص.

² عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، "التحول الرقمي للحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مصر نموذجا، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 3، الإصدار 3، 2021، ص. 160.

والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة"، وأنها "إدارة بلا ورق، ووسيلة لرفع أداء وكفاءة السلطة وتعتمد أساسا على الوسائل التكنولوجية"¹.

كذلك هناك من يرى أن رقمنة المرفق العام لم تكن نتيجة لمرض كورونا أو بسببه، إذ عرف المرفق العام التحوّل الرقمي قبل ذلك في مجلي التعليم والصحة مثلا، لكن جائحة كورونا سرّعت من تعميم الرقمنة في المرافق العامة، وأصبحت أمر ضروري لا غنى عنه².

وبناء على ما تقدم نستشف أن الإدارة الرقمية تركز على ثلاثة عناصر هي:

أولاً: الخدمات الرقمية: التي من خلالها يتم تقديم خدمات للمواطنين عن طريق شبكة الانترنت.

ثانياً: الإدارة الرقمية: التي عن طريقها يتم استخدام برامج وتطبيقات الحاسب ذات التقنية العالية لرفع كفاءة مستوى الأداء، بما يمكن من تبسيط إجراءات سير العمل داخل الهيئات الحكومية.

ثالثاً: التجارة الرقمية: والتي تتمثل في عملية سداد مقابل الخدمات التي يحصل عليها المواطن مثل سداد فواتير التليفون، المخالفات المرورية وغيرها³.

الفرع الثاني: أهمية الرقمنة

للرقمنة أو ما يسمى بالتحوّل الرقمي أهمية كبيرة في تحسين كفاءة المرافق العامة، نستعرضها كما يلي:

- توفر التكلفة والجهد بشكل كبير، وتعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمنتفعين، وتمكنهم من ربح مهم للوقت بفضل توفر الخدمات عن بعد.
- مساهمة التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، مما يستوجب العمل به لما يحققه من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية.

¹ د.بن يمينة خيرة، د. ناشد داوود، أحمد زادي، "دور الرقمنة والإدارة الإلكترونية في تهيئة إدارة الموارد البشرية"، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويف، مجلد 12، عدد 12، سنة 2012، ص. 70 و71.

² ANNEQUIN Vincent, "la Numérisation du Service Public dans la lutte contre le Coronavirus", Revue des Droits et Libertés Fondamentaux, 2020, N° 28

³ عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، المرجع نفسه، ص. 161 و162.

- يحزر المؤسسة ويخلصها من ضغط المنتفعين وترددهم على المرفق، من خلال سرعة الإنجاز وإتمام المعاملات بعيد عن الروتين والبيروقراطية.
- يساعد التحوّل الرقمي المؤسسات الحكومية على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من المواطنين، وكذا محاربة الفساد والقضاء عليه من خلال الشفافية عند تقديم الخدمات¹.
- توفير قابلية الوصول إلى منظومة الخدمات في أي وقت ومن أي مكان من خلال التوافر المستمر وواسع الانتشار للرقمنة².

الفرع الثالث: شروط تفعيل وإرساء الإدارة الرقمية وأهدافها

- لابد من توافر عدة شروط لإقامة نظام جديد لإدارة المرافق العامة يقوم على التحوّل الرقمي (أولا)، بغية تحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطة المعنية وبالتالي مواكبة التقدم التكنولوجي في ميدان المعلومات (ثانيا).
- أولا: شروط تفعيل وإرساء المؤسسة الرقمية

- توفير الأجهزة اللازمة من حاسبات وبرامج تطبيقات متطورة، ووضع دورات تكوينية للعاملين في الهيئات المعنية³، والتي يرى بصدها الأستاذ حسين مصيلحي سيد أحمد أنه " لتنفيذ برامج التحوّل الرقمي لابد من خطة لتطوير الكفاءات والقدرات البشرية داخل المؤسسة وتنميتها، ويكون ذلك بتوظيف كفاءات وقدرات جديدة ذات خبرة ببرامج التحوّل والاستفادة من الوسائل التكنولوجية"⁴

- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل انتشار أوسع للإنترنت لدى المؤسسات المعنية وكذا المواطنين.

- إعادة تنظيم مستويات الإدارة من حيث إنشاء مصالح خاصة بالرقمنة⁵.
- تمكين المنتفعين من التعامل مع المؤسسة الرقمية من خلال وضع مثلا دليل للبرامج الرقمية المتاحة.

¹ عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، المرجع نفسه، ص. 159.

² أ.د. علي محمد الخوري، الحكومة الرقمية، مفاهيم وممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، سنة 2018، ص. 93.

³ أ.د. علي محمد الخوري، نفس المرجع، ص. 97.

⁴ أ.د. حسين مصيلحي، التحوّل الرقمي، الإطار المستقبلي لنظم وتكنولوجيا المعلومات، دار الكتب والوثائق، مصر الطبعة الأولى، سنة 2021 ص. 14.

⁵ أ.د. علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص. 97.

■ وضع نظام قانوني ينظم ويضبط تعاملات المؤسسة الرقمية مع المواطنين بما يكفل حماية حقوق ومصالح الطرفين¹. للإشارة أن فرنسا سنت قانون خاص بالمعاملات الرقمية في 1978، الذي نص في مادته الأولى على وجوب وضع خدمة الإعلام الآلي تحت تصرف كل مواطن، ومنع المساس بهوية وحقوق الإنسان وحياته الخاصة وكذا الحريات الفردية والعامّة².

■ إضفاء الطابع البشري (humanisation) للخدمات المقدمة في البيئات الرقمية، من خلال تصميم وتقديم خدمات جديدة مبسطة وسلسة³.

■ تبني وتفعيل الحوكمة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة، بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتحقيق جودة الخدمات العمومية وتجسيد مبدأ الديمقراطية الإلكترونية⁴، وتبرز أهمية الحوكمة في الحكومة الإلكترونية في التزام الإدارات والوزارات بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن السلطة المنوطة بإدارة الحكومة الإلكترونية، ووجوب اعتماد الدوائر الحكومية لمعايير ومقاييس في حال قررت بناء أنظمة الحكومة الإلكترونية، وكذا راقبة جودة الخدمة وكيفية قياس مدى استخدامها من قبل الجمهور المستهدف، والوقوف على الأدوار التنظيمية والمسؤوليات في إطار إطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية⁵

ثانياً: أهداف الإدارة الرقمية

■ من بين الأهداف الإدارية المقصودة منها هي التقليل من كلفة الإجراءات الإدارية، وزيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال معاملتها.

■ أيضاً من الأهداف الإدارية، استيعاب أكبر قدر ممكن من العملاء في فترة زمنية قصيرة، وإنهاء أو التقليل عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة، ومن ثم القضاء على البيروقراطية.

¹ عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، مرجع سابق، ص. 162.

² Voir la Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés, Legifrance.gouv.fr. Article 1 stipule que " L'informatique doit être au service de chaque citoyen. Son développement doit s'opérer dans le cadre de la coopération internationale. Elle ne doit porter atteinte ni à l'identité humaine, ni aux droits de l'homme, ni à la vie privée, ni aux libertés individuelles ou publiques".

³ أ.د. علي محمد الخوري، نفس المرجع، ص. 97.

⁴ د. عدنان مريزق وحسينة لونيس، " الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية"، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد رقم 5، العدد 2، سنة 2014، ص. 139.

⁵ سويقات عبد الرزاق، دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، سنة 2019، ص. 48.

- ومن نفس الأهداف، إلغاء نظام الأرشيف الورقي، وتوفير المعلومات والإحصائيات في وقت قصير، وكذا الرفع من مستوى الرقابة الإلكترونية.
- أما الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة من هذه العملية تتمثل في تعميم وتجسيد الشفافية، وتقريب الإدارة من المواطن، وكذا تحسين الانتعاش الاقتصادي، ومن ثم التقليل من تكلفة الخدمة المقدمة وبالتالي تعزيز القدرات التنافسية للإدارة¹.

المبحث الثاني: مسألة رقمنة المرفق العام في الجزائر

تولي الجزائر اهتماما خاصا بإدخال التكنولوجيات الجديدة في مختلف المرافق العامة، وهذا يعكس بصورة واضحة الإرادة القوية للحكومة من أجل دعم وتطوير المجال الرقمي في الجزائر (المطلب الأول)، إلا أنه هناك عدة عوامل تحول دون تحقيق عملية التحول الرقمي والتخلص من الأنظمة القديمة والغير متطورة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التدابير العملية لرقمنة المرفق العام في الجزائر

كما أشرنا إليه سعت الجزائر منذ سنوات إلى تسريع التحول نحو الرقمنة ودمج التكنولوجيات الحديثة في قطاع الخدمات، في محاولة لمسايرة التطور التقني والخدماتي للدول المتقدمة وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين، وعليه قامت بإطلاق إستراتيجية جديدة للتحول الرقمي تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العمومية لتوفير خدمات ذات جودة للمرتفقين (الفرع الأول)، إلا أنه ولإنجاح رقمنة المرافق العامة لابد من وضع إطار قانوني مناسب ومكيف مع التطور المتواصل والسريع الذي يميز تكنولوجيات الرقمنة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حقيقة التحول الرقمي للإدارة في الجزائر

الجزائر على غرار العديد من الدول في العالم باشرت منذ زمن إجراءات وعمليات التحول الرقمي على مستوى إدارتها العامة، حيث أطلقت من خلال وزارة البريد والمواصلات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال مشروع برنامج الجزائر الإلكترونية للسنوات 2008 – 2013، ولتجسيده فتح باب التشاور مع عدة فاعلين في الساحة الوطنية من بينهم مؤسسات عامة إدارية واقتصادية وكذا الجامعات ومراكز البحث العلمي والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والخواص².

¹ د.بن يمينة خيرة، د. ناشد داوود، أحمد زادي، مرجع سابق، ص. 74 و 75.

² د.بن يمينة خيرة، د. ناشد داوود، أحمد زادي، نفس المرجع نفسه، ص. 92.

وفي نفس السياق أكد وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل أن قطاعه يعمل على تعزيز الدفع الإلكتروني وترسيخ ثقافة الرقمنة لدى المواطنين، من أجل أن تشمل الرقمنة كل القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأشار الوزير إلى وجود أزيد من 450 أرضية رقمية وتطبيق في الجزائر¹.

الملاحظ أن برنامج الحكومة الإلكترونية الذي تعمل على تجسيده بلدنا هو برنامج طموح يهدف إلى الارتقاء بالمرفق العام لتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين. ومن بين هذه الخدمات الموجهة للمواطنين المسجلة في البوابة الحكومية للخدمات العمومية حسب الفئة، على سبيل المثال:

- الخدمات المرتبطة بالشؤون الدينية، التي تقدم معلومات عن الخدمات الإسلامية المختلفة مثل تسجيل مقاولي الحج، العمرة، المقرأة الإلكترونية، الفتوى، بوابة الحج، بوابة العمرة.
 - الخدمات المرتبطة بالثقافة والرياضة: تقدم خدمات مثل التذكرة الإلكترونية، إدارة الجمعيات الشبانية والرياضية.
 - الخدمات المرتبطة بالحالة المدنية: تقدم خدمات إلكترونية بخصوص بطاقة التعريف البيومترية، جواز السفر البيومتري.
 - الخدمات المرتبطة بالتعليم العالي: التي تقدم خدمات حول البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، الأرضية المعلوماتية الخاصة بالنقل الجامعي، المنصة الوطنية لسندات الملكية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بوابة حاملي البكالوريا الجدد، أرضية تسجيل الحائزين على بكالوريا أجنبية².
- ومن بين الخدمات الموجهة إلى المقاولات نذكر على سبيل المثال:

¹ الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، معرض الصحافة، الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، ماي 2022، ص. 6.

² البوابة الحكومية للخدمات العمومية <https://bawabatic.dz>

مع الإشارة أن هذا الموقع صنّف الخدمات حسب الفئة وحسب القطاع (الوزارات المعنية).

- بوابة المناقصات والاستشارات لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (صفقتك)، التي تقدم معلومات حول الصفقات العمومية المتعلقة بانجاز مشاريع مؤسسات وهيئات القطاع¹.

- البوابة الإلكترونية المخصصة لطالبي القروض المصغرة التابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة)²
الفرع الثاني: وضع إطار قانوني مناسب لتنظيم وضبط رقمنة المرفق العام

من المهم جدا وضع إطار قانوني للتحوّل الرقمي في الجزائر، من خلال وضع قواعد قانونية ملزمة لحكم وتنظيم هذا النشاط، ومن ثم وضع بيئة ملائمة للتحوّل الرقمي مبنية على أسس قانونية سليمة لإنجاح مشروعات هذا التحوّل، وبالتالي تطوير هذا الإطار القانوني بنفس وتيرة التطورات التكنولوجية، من أجل تقديم حماية قانونية للمرتفقين عند ولوجهم للخدمات الرقمية المقدمة لهم.

إذ تعد حماية خصوصية المستخدمين الأفراد جانبا مهما لضمان ثقة المواطنين في استخدام تقنيات الاتصال والتواصل الجديدة، وتبعاً لذلك، فإن القوانين واللوائح المتعلقة بالتعريف الرقمي، والتوقيع الرقمي، والدفع الرقمي، وحماية البيانات، ذات أهمية قصوى³.

وفي هذا الصدد قامت الدولة الجزائري بإعداد ووضع جملة من التشريعات لضبط البرامج الرقمية المعمول بها في المرافق العامة، ومنها المرسوم التنفيذي رقم 98 – 257 الصادر في سنة 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنات" واستغلالها الذي عدل مرسوم تنفيذي رقم 2000 – 307 مؤرخ في 16 رجب عام 1421 الموافق 14 أكتوبر سنة 2000⁴.

ومنها كذلك، القانون رقم 2000 – 03، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية⁵، والذي نص في الفقرة 2 من المادة 4 منه على مبدأ أساسي

¹ بوابة المناقصات والاستشارات لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.safqatic.dz>

² الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: التسجيل عبر الإنترنت، <https://www.promoteur.angem.dz>

³ أ. د. علي محمد الخوري، نفس المرجع، ص. 221.

⁴ مرسوم تنفيذي رقم 2000 – 307 مؤرخ في 16 رجب عام 1421 الموافق 14 أكتوبر سنة 2000، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 98 – 257 المؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنات" واستغلالها، الجريدة الرسمية عدد 60.

⁵ قانون رقم 2000 – 03 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، جريدة رسمية العدد، 48.

للمرفق العام وهو استمرارية وانتظام الخدمات للجمهور، وجاء في المادة 28 من نفس القانون في فقرتها 1 أنه "يمكن استغلال إنشاء و/أو استغلال شبكات عمومية أو منشآت الموصلات السلكية واللاسلكية وتوفير خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية حسب الشروط المحددة بموجب هذا القانون والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه"، وجاء في الفقرة 3 من نفس المادة أنه "يجب أن يتم الإنشاء والاستغلال المشار إليهما أعلاه، وفق شروط منافسة مشروعة وباحترام المتعاملين لمبدأ المساواة في معاملة المرتفقين".

وكذا القانون رقم 09 - 04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ومنها على سبيل المثال التي تمس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات، (المادة 1/2)، والقيام بوضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية (المادة 03)¹.

والمرسوم التنفيذي رقم 01 - 123، المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية، الذي يحدد شروط على رخصة إنشاء أو استغلال شبكات عمومية للموصلات السلكية واللاسلكية و/أو توفير خدمات هاتفية بما فيها خدمات تحويل الصوت على الانترنت².

الملاحظ أن المشرع الجزائري قد حاول وضع إطار قانوني لتنظيم وضبط خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية، والتي تشكل البنية التحتية لنجاح عملية التحول الرقمي على مستوى المرافق العامة، إلا أنه لا بد من تحيين وتحديث هذا الإطار التشريعي لضمان نجاح هذا المشروع ومن ثم حماية البيانات وتطوير الخدمات التي تقدمها المرافق العامة عن طرق نظام الرقمنة.

وبهذا الصدد أكد وزير الرقمنة والإحصائيات حسين شرحبيل، أن مشروع قانون

الرقمنة، الذي هو حاليا قيد الانجاز، يهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيعها وتسهيل التحول الرقمي وتأمين البيانات مع تطوري الحكومة الإلكترونية، وأن أولويات قطاعه من خلال

¹ قانون رقم 09 - 04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية العدد 47.

² راجع المواد 2، 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 01 - 123 المؤرخ في 15 صفر عام 1422 الموافق 09 ماي 2001، يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية، جريدة رسمية العدد، 27.

هذا القانون هو تطوير استغلال البيانات وحماية الحياة الخاصة، والانتقال من الإدارة العادية التقليدية إلى الإدارة الرقمية¹.

المطلب الثاني: تحديات وحلول رقمنة المرفق العام في الجزائر

قد يواجه مشروع رقمنة المرفق العام عدة تحديات قد تؤثر في سير عمل هذا المشروع وتعيق تجسيده (الفرع الأول)، ومن ثم يتوجب على القائمين على هذا المشروع وضع الحلول المناسبة لتنفيذ وإرساء هذا التحول الرقمي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التحديات التي تعيق رقمنة المرفق العام في الجزائر

لقد عرف برنامج رقمنة الإدارة والحياة الاقتصادية في الجزائر بكامل مرافقها بعض التأخير سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وحتى الأنشطة التي صنفت على أنها مستعجلة كالـتعليم والصحة وغيرها من القطاعات سجلت تأخرا في التحول الرقمي، نظر لعدة أسباب وهي على التوالي:

- عدم استكمال البنية التحتية للاتصالات، والتي أخرت ربط القطاعات المعنية مع المواطنين عبر الانترنت، الذي يزال انتشاره محدودا،
- نفور الجزائريين في تعاملاتهم المالية من استخدام التعاملات المالية الإلكترونية، إذ هناك فئات كبيرة من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين الذي يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب الأخطاء المتكررة الناجمة عن أجهزة السحب الإلكتروني.
- عدم وجود إطار قانوني يحكم وينظم هذا النشاط الجديد في بلادنا، لحماية المتعاملين والمواطنين على السواء من أي تجاوزات أو اختراقات للمنظومة المعلوماتية.
- النقص في الاستثمارات في هذا المجال نظر للتكلفة الباهظة التي تتطلبها، مما سيؤثر على الجداول الزمنية لمواعيد الإنجاز والميزانيات المخصصة لها².
- نقص الموارد البشرية المؤهلة لتكنولوجيا المعلومات. وبالتالي فإننا حتى لو أدخلنا تقنيات ومعدات تكنولوجية جديدة على مستوى المرافق العامة وتم تأسيس البنية التحتية اللازمة لذلك، فلا يمكن توقع تأثيرها ما لم تكن هناك موارد بشرية فعالة في هذه المرافق يمكنها التعامل معها، لذا من الواجب الاهتمام بتوفير الموارد البشرية الخبيرة بالتكنولوجيا وتدريبها على استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز قدرتها على التعامل معها.

¹ الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، مرجع سابق، ص. 6 و10.

² د. بن يمينة خيرة، د. ناشد داوود، أحمد زادي، نفس المرجع نفسه، ص 94 و95.

■ مقاومة التغيير التي تؤدي عادة إلى بروز مقاومة لأي تغيير قد يطرأ على التسيير على مستوى الإدارة أو المؤسسة، بحيث كل تغيير أو ابتكار في القطاع الحكومي قد يشكل صدمة لدى المدربين والموظفين في القطاع الحكومي، خاصة بأنه قد يبعدهم عن مناطق الأمان التقليدية التي اعتادوا عليها¹، ولدى وبخصوص التحول الرقمي قد يكون من أسباب مقاومته أن بدايته قد تكون غير واضح المعالم للأشخاص الذين سوف يتأثرون بهذا التغيير سواءً أكانوا عملاء أو عاملين بتلك الإدارة أو المؤسسة، لذا لا بد من توعية هذه الهيئات بأهميته وفوائده.

أيضا قد تتجلى هذه المقاومة في صعوبة تغيير عقلية المدراء، لذا لا بد من تعزيز الوعي بضرورة التحول الرقمي لدى مسؤولو المرافق العامة، لأنه حتى لو فهم الموظفون ضرورة التكنولوجيا وكانوا قادرين على استخدام المعدات التقنية الحديثة. فإذا لم تفهم الإدارة هذه الضرورة وتقتنع بضرورة التغيير، فسيكون من الصعب تطبيق التحول الرقمي في هذه المرافق.

الفرع الثاني: حلول التحول إلى الإدارة الرقمية

لإرساء الرقمنة بالإدارة العامة وبالتالي مرافقها العامة، يتعين على الحكومة توفير كل الشروط الضرورية لتحسين أداء الإدارة وتقديم خدمات رقمية مناسبة، وهو ما يستلزم تغيير وتيسير طريقة تقديمها بالتماشي مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وهو ما يفرض بدوره إزالة العراقيل التي تعطل تجسيد هذا المشروع الهام، ومن بين هذه العراقيل:

أولاً: القيادة والدعم الإداري: من العوامل المدعمة لنجاح تطبيق الإدارة الرقمية، هو مساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات حتى تنخرط الإدارة بقوة لنجاح هذا المشروع²، وبمعنى آخر فعدم وجود دعم قيادي من الإدارة العليا وكبار المسؤولين لإنجاح مثل هكذا مشروع، سيؤدي إلى سوء وضعف اعتماد الموارد الضرورية، مما سيؤثر سلباً على باقي القطاعات³.

ثانياً: تقوية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: من أسباب تجسيد

الرقمنة وتعميمها على مستوى الإدارة هو تواجد بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على ضمان تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها

¹ أ.د. علي محمد الخوري، نفس المرجع، ص. 180. لقد أدرجنا هذا الرأي لتقاربه لما يقع في دول أخرى

² بن عياش أسية وأوكيل محمد أمين، "رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة معالم للدراسات القانونية، جامعة محمد ميرة، بجاية، لجزائر، المجلد 04، العدد 02، السنة 2020، ص. 270.

³ أ.د. علي محمد الخوري، نفس المرجع، ص. 203.

وبينها والمواطن¹، أي تأمين نقل وتبادل البيانات وتقديم الخدمات، وبالتالي سد الفجوة التي قد تحدث بين الإمكانيات الضرورية للحكومة الرقمية والإمكانيات المتوافرة، من خلال تقييم البنى التحتية التكنولوجية والتخطيط لتطورها.

ثالثاً: عدم الاعتماد على المساعدات الخارجية: قد يؤدي النقص في الموارد البشرية المؤهلة وكذا الأموال الكافية لتغطية التكاليف الباهظة للاستثمارات في مجال الرقمنة، أن تلجأ الدولة إلى المساعدات الخارجية لتجسيد هذه الاستثمارات، مما قد يعرض هذه المشاريع إلى بعض المخاطر، خاصة عند انتهاء التمويل الخارجي أو تدخل الدول المانحة في خطط هذه المشاريع².

الخاتمة

في الختام يمكن القول أن الرقمنة أصبح لها دور فعال في ترقية المرفق العام وتحسين أدائه لصالح المواطنين، وهذا من خلال استعمال وسائل تقنية حديثة تسمح بتقديم معلومات للمرتفقين في حينها وتسهيل وصولهم إليها، طبقاً لحاجياتهم ورغباتهم عن طريق التعاملات الإلكترونية، بعيداً عن النظام الورقي التقليدي.

وكما أشرنا ستسهم الرقمنة في تقليص الهوة والفوارق القطاعية والاجتماعية، وتعمق الشفافية والنزاهة، والحد من مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وتوفّر للمواطن ميزة سهولة وسرعة الوصول إلى المعلومة، بالإضافة إلى حماية أمن معاملاته وحماية معطياته الشخصية، وأنها ستكون محفزا لتحديث المرافق العامة وتوفير الخدمات للمواطنين بطريقة فعالة وسريعة، ما من شأنه توفير الجهد والمال والوقت.

¹ بن عياش أسية وأوكيل محمد أمين، ص. 270

² أ.د. علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص. 205.

وقد سطرت في هذا الخصوص الدولة الجزائرية كما أشرنا إليه برنامجا طموحا لرقمنة مرافقها العامة لزيادة كفاءتها والرفع من وتيرة العمل فيها، للقضاء على البيروقراطية والتضييق التي يعاني منها المواطن.

لكن ونظرا لحدثة هذا المشروع في بلادنا، لا بد على القائمين عليه توفير كل المتطلبات الضرورية لتجسيده وضمان نجاحه، والمتمثلة في الوسائل المالية والمادية من معدات لتحضير البنية التحتية اللازمة لتجسيده، وتأهيل العنصر البشري وتكوينه لإعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية، أضف إلى ذلك ضرورة وضع إطار قانوني لضمان احترام حقوق المواطنين والفاعلين في هذا المجال وفي مقدمتها حماية المعلومات الخاصة التي تنشر في شبكات التواصل الاجتماعي.

لكن يجب الإشارة أنه رغم رضا أغلبية المواطنين الجزائريين بنظام الرقمنة التي سهّلت عليهم من الناحية العملية إتمام إجراءاتهم الإدارية بأريحية، هناك مجموعة من الجزائريين الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من هذا النظام للأسباب التي ذكرناها سابقا.

وبناء على ما تقدم نقترح جملة من التوصيات التي انتهت إليها هذه الدراسة والتي يمكن أن تساهم في تعميم وتسريع رقمنة المرفق العام، وتوفير بنية تحتية تقنية متطورة لتقديم خدمات الكترونية للمواطنين، وهي:

- ضرورة توفير الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لإنجاح التحول الرقمي بالمرافق العامة، وتسهيل تجهيز المواطنين بالمعدات اللازمة للاستخدام الملائم لهذه التكنولوجيا.
- وجوب إرساء المنشآت التكنولوجية الضرورية على جميع مستويات الإدارة العامة لضمان تسريع وتعميم وتثبيت الرقمنة بمرافقها العامة.
- وضع برامج تكوينية لفائدة العاملين بالمرافق العامة لمسايرة تطور تكنولوجيا المعلومات، لتلبية حاجيات هذه المرافق بالموارد البشرية المكونة والمؤهلة.
- توعية وإعلام المواطنين بالمنافع والفرص الكبيرة التي توفرها الرقمنة على مستوى المرافق العامة في حياتهم اليومية، وإطلاعهم على مزايا ومكاسب تكنولوجيا المعلومات.
- وضع إطار قانوني مناسب لتأمين الشبكات والأنظمة المعلوماتية، والمعطيات ذات الطابع الشخصي عند معالجتها.

- تعميم التحول الرقمي على مستوى المرافق العامة لتسهيل عمل الموظفين، وخفض تكرارهم التقليدي للمهام التي يقومون بها، لتمكينهم من جمع ومعالجة المعلومات في فترات زمنية قصيرة.
- عدم الاكتفاء ببعض الخطوات الرقمية من خلال تقديم خدمات معينة للمواطنين، بل يجب تعميم الرقمنة لتشمل أكبر عدد ممكن من المرافق العامة بجميع أنواعها.
- تسريع التحول الرقمي للمرفق العام لما أظهره من أهمية كبيرة من خلال تثبيته لمبدأي استمرار نشاط المرافق العامة، ومدى قابلية المرفق العام للتعديل والتغيير.
- ديمقراطية الأنترنت، بالسماح لأكبر عدد ممكن من المواطنين من الولوج إلى تقنية الأنترنت، بهدف اعتمادهم السريع لهذه التكنولوجيا.
- الاستجابة لتطلعات المواطنين، بتقديم خدمات عمومية بطريقة متكاملة وشفافة ومؤمنة، بفضل المعالجة الآلية والمبسطة للمعلومات، من خلال برنامج طموح للإدارة الالكترونية.
- متابعة برنامج تعميم التحول الرقمي للمرافق العامة، بهدف تطوير الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات، للرفع من القيمة المضافة للخدمات الرقمية.

قائمة المراجع

الكتب

أولاً: باللغة العربية

- 1/ د هاني علي الطهراوي، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، عمان، الأردن.
- 2/ د. نواف كنعان، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2002.
- 3/ د. محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2012.
- 4/ أ.د. علي محمد الخوري، الحكومة الرقمية، مفاهيم وممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، سنة 2018.
- 5/ أ.د. حسين مصيلحي، التحول الرقمي، الإطار المستقبلي لنظم وتكنولوجيا المعلومات، دار الكتب والوثائق، مصر الطبعة الأولى، سنة 2021 ص. 14.

2 / باللغة الفرنسية

1 / P.BOUSSOUMAH Mohamed, L'Etablissement public, Office des Publications

Universitaires.

▪ أطروحات ومذكرات

1 / أطروحات

1 / سويقات عبد الرزاق، دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، سنة 2019.

2 - مذكرات

1 / MAISTER DU CHAMBON Patrick, Droit Administratif, L'action administratif, Presse

Universitaires de Grenoble, 2004.

▪ مقالات

أولاً: باللغة العربية

1 / د. أكرور ميريام، المرفق العمومي للتعليم العالي في الجزائر ووباء كوفيد 19، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، حوليات جامعة الجزائر 1، مجلة علمية محكمة دولياً، العدد 34، عدد خاص، القانون وجائحة كوفيد 19، جويلية 2020.

2 / مليكة بوظياف، رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022، جامعة الشلف.

3 / عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، التحوّل الرقمي للحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مصر نموذجاً، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 3، الإصدار 3، 2021.

4 / د.بن يمينة خيرة، د. ناشد داوود، أحمد زادي، دور الرقمنة والإدارة الإلكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويف، مجلد 12، عدد 12، سنة 2012.

5 / د. عدمان مريزق وحسينة لونيس، " الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية"، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد رقم 5، العدد 2، سنة 2014.

6 / بن عياش أسية وأوكيل محمد أمين، "رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة معالم للدراسات القانونية، جامعة محمد ميرة، بجاية، لجزائر، المجلد 04، العدد 02، السنة 2020.

ثانيا: باللغة الفرنسية

ANNEQUIN Vincent, " la Numérisation du Service Publique dans la lutte contre le Coronavirus", Revue des Droits et Libertés Fondamentaux, 2020, N° 28

▪ النصوص التشريعية

أولا: قوانين

باللغة الغربية

- 1 / قانون رقم 2000 – 03 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، جريدة رسمية العدد، 48.
- 2 / قانون رقم 09 – 04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية العدد 47.

باللغة الفرنسية

Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés,

Legifrance.gouv.fr.

ثانيا: مراسيم

- 1 / مرسوم رئاسي رقم 88 – 131 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق 4 يوليو سنة 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، جريدة رسمية العدد 27.

2 / مرسوم تنفيذي رقم 98 – 258 مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يضبط شرط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها، جريدة رسمية العدد، 63.

3 / مرسوم تنفيذي رقم 2000 – 307 مؤرخ في 16 رجب عام 1421 الموافق 14 أكتوبر سنة 2000، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 98 – 257 المؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها، الجريدة الرسمية عدد 60.

▪ مراجع أخرى

1 / الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، معرض الصحافة، الطبعة الأولى لندوة الجزائر للرقمنة، ماي 2022، ص. 6.

2 / البوابة الحكومية للخدمات العمومية <https://bawabatic.dz>

3 / بوابة المناقصات والاستشارات لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

<https://www.safqatic.dz>

4 / الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: التسجيل عبر الإنترنت،

<https://www.promoteur.angem.dz>

واقع البيئة الرقمية ودورها في تفعيل وارتقاء الخدمات العمومية ط/د زلياح ابتسام جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة

الملخص: إن التطور الكبير في التقنيات والبرمجيات والاتصالات باعتبارها فضاء واسع تسعى من خلاله الجزائر عبرا لوسائل ال تكنولوجيا الحديثة وبعد ظهور الشبكات بمختلف أنواعها وأفاقها الواسعة إلى الرفع والتحسين من مستوى نجاغة الخدمة العمومية ,التي تتماشى مع التحولات والتطورات الاقتصادية الجديدة ودالك من خلال توفير المتطلبات المادية والادارية والبشرية والتقنية وخاصة منها الأمنية ,التي تعمل بدورها على توفير الاحتياجات المتزايدة للمواطن بجودة وسرعة وكفاءة في الأداء .فالخدمة العمومية اليوم أصبحت محل ضغط الحكومة نظرا للتغير نمط الحياة والوعي الثقافي مما استوجب مسايرتها عن طريق رقمنة وعصرنة المرفق العمومي .

الكلمات المفتاحية : المرفق العمومي , الإدارة الالكترونية ,الخدمات العمومية

,الحكومة , الخدمة العمومية الالكترونية

Abstract

The great development of technologies .software.and commuications is a broad space through which algeria seek via modern tecgnological means . following the emergence of networks of various kinds and their vast prospects .to raise and improve the level of efficiency of the public service .which is in line with new economic changes and developments.this is done

through the provision of material administrative, human and technical requirements especially security which in turn serves to provide the growing needs of citizens with quality speed and performance efficiency. Today the public service has been the subject of pressure to the government owing to the changing lifestyle and cultural awareness, which has necessitated its pursuit through digitization and modernization of the public utility.

Keywords : "public utility-administration public services, government, electronic public service.

مقدمة :

إن التطور التكنولوجي والرقمي الحاصل في العالم أوجب على الجزائر مسيرته وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في شتى المجالات بما في ذلك المجال الإداري، وذلك بغية ضمان استمرارية العمل الإداري والرفع من نجاعة أداء المرفق العمومي لمستوى النجاعة وذلك من خلال تولد القناعة الحتمية لدى السلطات العمومية بإتخاذ كافة السبل العصرية الهادفة لكسب ود المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم من جهة، وتسريع وتيرة عمل المرفق العمومي في إطار مقتضيات التطور والحداثة من جهة أخرى، وهذا ما جعل جل السياسات والمخططات المراد تجسيدها في مجال تحسين الخدمات العمومية ينصرف اهتمامها إلى ترقية وعصرنة المرافق العامة واتجاه أساليب تتماشى مع الحتميات التكنولوجية، بغية تحسين جودة الخدمات العمومية وارساء مجتمع يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل التكنولوجية .

حيث كان لها مردودية ايجابية في تحسين أداء الخدمات العمومية ولعل توجه المؤسسات والمرافق العامة في الجزائر للاستخدام التكنولوجي المعلومات والاتصالات تدفعنا لمحاولة معرفة مدى ادراك الجزائر لتحكمها في استخدام التكنولوجيا المعلومات تطبيقها في الخدمات التي يقدمها المرفق العمومي، إضافة إلى ذلك استمرار اعتماد المرفق العام على الأساليب التقليدية بدلا من الأساليب الالكترونية رغم إن المرفق العام قطع أشواطاً كبيرة في العديد من دول العالم لهذا وجب علينا أخذها بعين الاعتبار وتحليلها والحد منها والتشجيع على المضي قدماً باصلاح الإدارة نحو وجهتها الصحيحة وانهاء زمن التردد والعرقلة بغية تحقيق مبدئي الشفافية والعدالة

وبناء على ما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمة الرقمنة في ترشيد الخدمات العمومية ؟ وماهي الضمانات الكفيلة بكسب ثقة المرتفقين بفاعلية عصرنة المرفق العمومي ؟

أسباب إختيار الموضوع :اهم الدوافع لاختياري للموضوع تكمن في النقاط التالية :
باعتبار الموضوع من أهم المواضيع الحديثة الذي يفرض نفسه على الساحة العلمية لأنه يواكب التطورات الحديثة .

مدى فعالية الإدارة العمومية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات ومعرفة درجة التحكيم في المعاملات التي تتم بين المواطن والدولة من خلال تطبيق الخدمات العمومية .

اعتبار الرقمنة كقيمة علمية على المستوى الأكاديمي وتطوره المستمر ,يتطلب منا كباحثين الغوص والتوسع في معالجة موضوعه والبحث المستمر للتطلع على مستجدات التقويم العلمي والتكنولوجي وإثرائه من الناحية النظرية والتطبيقية بكل ما هو جديد.

المحور الأول :دور الادارة الالكترونية في تغير القواعد المنظمة للمرفق العمومي

ساهمت الإدارة الالكترونية في الرقي بالمرفق العمومي والقاء على المشاكل العويصة التي كان يعاني منها المرفق العمومي خاصة فيما يتعلق ببطئ الخدمات التي كان يعاني منها وتدمر المواطنين ,مما أوجب على الحكومة الجزائرية مساندة التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا وتوضيفها في الخدمات المقدمة في المرفق العمومي .

الفرع الأول :الاطار المفاهيمي للخدمة العمومية

إن مصطلح الخدمة العمومية الالكترونية من المصطلحات الحديثة وفقا ماتشير اليه أدبيات الفكر المعاصر , الا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ,فنبدأ بتعريف الخدمة العمومية تم تعريف الخدمات العمومية الالكترونية تم المرفق العمومي .

تعريف الخدمة العمومية :

يعرفها خبراء الادارة العامة على أنها الحاجات الضرورية لحفظ حياة الانسان وتأمين الرفاهية التي يجب تو افرها لغالبية الشعب والالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع وهي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطن

وفقا ما للمشرع الفرنسي :الخدمة العمومية هي تلك التي تعيد تقليد لخدمة فنية ,تزود بصورة عامة بواسطة منظمة عامة كاستجابة لحالة عامة ويتطلب توفيرها أن تحترم قائمين على إرادتهم مبدأ المساواة¹ والاستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام .

وتتحمل الدولة المسؤولية عن أي تقصير في تقديمها, وبسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع تعدت متطلبات وحاجات المواطنين في الحصول على خدمات أكثر من خلال ماسبق يمكننا تعريف الخدمة العمومية بأنها مجموعة الأنشطة التي تقدمها الدولة أو الجهة الرسمية في بلد ما لصالح العامة من الناس والمواطنين دون تمييز وتقوم على أساس تحقيق المنفعة لجميع المواطنين. والتطوير من الخدمات كما وكيف¹

2-تعريف الخدمة العمومية

الالكترونية :

يمكن تعريف الخدمة العمومية الالكترونية أنها تلك الخدمات التي يمكن تقديمها الكترونيا وهي كذلك ذلك الفعل والأداء الذي يخلق القيمة ويوفر فوائد العملاء من خلال العملية التي يتم تخزينها على شكل خوارزميات وتنفذ عادة من قبل البرامج الشبكية . كما عرفها البعض بأنها كل وظيفة يكون أداؤها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين لأن تأدية هذه الوظيفة أمر ضروري لتحقيق تنمية وترابط المجتمع, وهي طبيعة لا تجعلها تتحقق إلا بتدخل الحاكم .

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الخدمة الإلكترونية ماهي إلا ترجمة الأداء إلى خوارزميات عبر الشبكات والوسائل الإلكترونية موجهة نحو العملاء, وبناء على هذا يمكن القول أن الخدمة الإلكترونية العمومية ماهي إلا تقديم لخدمات عمومية من قبل الحكومة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقدمتها شبكة الأنترنت²

مفهوم الإدارة الالكترونية : يعني مصطلح الإدارة الالكترونية من تزامم في التعريفات , نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الإدارة الالكترونية والحكومة الإلكترونية . حيث عرفت الإدارة الالكترونية بأنها استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة والتنظيم , أو الاجراءات أو التجارة أو الاعلان . كما تعرف بأنها منظومة متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الاداري العمل الادارة العادي من ادارة يدوية إلى إدارة استخداما للحاسوب ودالك بالاعتماد على نظام معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الاداري بأسرع وقت وبأقل تكلفة .

¹ نجلاء أحمد , الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية , القاهرة ومصر , ص 20

³ بن عثمان فوزية , المرفق العام الإلكتروني ومدى فعالية الأداء الحكومي في تقديم الخدمة العمومية , ص 2

فالادارة الالكترونية بمبناها الشامل هي كل الأعمال الأعمال الالكترونية في قطاع الأعمال في بعدها الإدارة العامة الالكترونية e-goverenment وأيضا الحكومة الإلكترونية - e-bussiness والتي تمتل الطابع الخدمي الحكومي بتوجه جديد ولعل أهم المبادئ التي يركز إليها المرفق العمومي :
التركيز على النتائج
سهولة الاستعمال
التغير المستمر بهدف رفع مستوى الأداء وكسبر رضا طالب الخدمة
تخفيض التكاليف

1-2 انعكسات الإدارة الالكترونية على المبادئ التي تحكم المرفق العمومي : كما سبقت الإشارة إليها , فإن مفهوم الادارة الالكترونية يركز على استخدام نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الخدمة العمومية وتحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال الرفع من كفاءتها والأهداف المسطرة .

1-2-1- نقص فاعلية المرفق العام وفق النمط التقليدي للإدارة :

يفهم المرفق العام على أنه كل نشاط يباشر من قبل شخص عام بقصد إشباع مصلحة عامة, فهناك أنشطة تباشر من أشخاص عامة إقليمية (البلدية, الولاية) وذلك لإشباع مصالح محلية, ومن مثالها توزيع شبكة المياه والكهرباء وهو ما يطلق عليها بالمرافق المحلية , في المقابل نجد المرافق التي تديرها الدولة.

إن جملة الاصلاحات التي حاول المرفق العمومي من خلالها الرفع من نجاعة العمل الاداري عن طريق إصلاح جزئيات متقطعة وعشوائية بالاضافة لعدم استقرار التعديلات الحكومية المستمرة مما أدى إلى بقاء العديد من برامج الإصلاح الإداري في المرحلة النظرية دون أن يمتد إلى الجانب التطبيقي . اضافة إلى المعوقات المتعلقة بالأساليب العلمي المتبع من طرف الإدارة وضعف الرقابة وعدم فعاليتها . ضعف أنظمة الحواجز وافتقار المرافق العمومية للتنظيم السليم المبني على أسس علمية وادارية صحيحة

تفاقم مشاكل البيوقراطية السلبية وحدة الروتين الإداري , الأمر الذي أدى لغياب المرونة في تقديم الخدمات العمومية.

2-1-2 العلاقة بين الإدارة الالكترونية والمبادئ التي تحكم المرفق العام :

أدى العمل بنظام الإدارة الالكترونية في المرفق العام الى تطور مبادئ هذا الأخير لتتوافق أكثر من النظام الإلكتروني والفضاء الرقمي الذي يقلل من التعقيدات الإدارية وينجز مختلف الخدمات في وقت قياسي وبتكلفة أقل, وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

مبدأ المساواة أمام المرفق العام: أن يكون المواطنون متساوون أمام المرفق العام إذا توافرت فيهم شروط الإنتفاع بخدماتها أو تحمل الأعباء المتصلة بها, دون تمييز بينهم خارج نطاق تلك الشروط

مبدأ دوام سير المرفق العام : بمعنى استمرار المرفق العام بانتظام دون حدوث خلل أو اضطراب قد يعيق مهمة تقديم الخدمة المنوطة بها

مبدأ تكيف المرفق العام وقابليته للتغيير: يحق لإدارة المرفق العام إجراء تعديل أو تغيير في القواعد التي تحكم نشاطه حتى يتسنى له مسايرة مختلف التطورات والتغيرات الحاصلة في بيئته فيحسن التكيف معها , وتحقيق المصلحة العامة بصورة أفضل في ظل التطورات والظروف القائمة¹.

المحور الثاني: دور الإدارة الالكترونية في تغيير القواعد المنظمة للمرفق العمومي: فبما

أن المرفق العمومي يهتم بتقديم الخدمات العامة وتلبية حاجيات المواطنين وحاجيات المؤسسات المتعاملة معه, فنظرا لتعدد هذه الحاجيات والحاجة إلى سدها فإن العديد من المرافق العمومية وجدت نفسها عاجزة عن تقديم جميع هذه الخدمات في ظرف زمني مرضي وبتكاليف مالية تكون مقبولة , خاصة وأن كل تأخير في تقديم الخدمات في إنائها أو إهمالها قد يؤدي إلى تعطيل العديد من المشاريع ذات الأهمية للمرتفق ويعود كل هذا إلى جملة من الأسباب التي نجدها في الدول النامية خاصة منها الجزائر أهمها

1-افتقار المرفق العمومي للتنظيم السليم المبني على أسس علمية وادارية صحيحة وهذا

راجع لانخفاض مستوى الأداء وضعف التدريب والتكوين هذا ما ينتج عنه تدني وانحطاط مستوى الخدمات المقدمة من طرف المرفق العمومي .

2-ضعف أساليب ومناهج إتمام المعاملات مع المواطنين ومختلف المؤسسات والفاعلين

وقطاع الأعمال وذلك من خلال تسييس الموظفين و تفشي ظاهرة المحسوبية والجهوية وعدم وضع المواطن في صلب إهتمام الإدارة. فالمسألة هنا مسألة مرتبطة بتأهيل العنصر البشري أكثر من

⁴ عثمان فوزية مرجع سابق ص4

كونها مسألة نصوص وبالتالي لابد من تغير الذهنيات لتمكين لجميع جميع الموظفين من من دخول مرحلة النزاهة والشفافية والحد من الفساد الإداري .

3- غياب المسألة والتقييم لأداء الموظفين على مستوى المرافق العمومية ,فكل هذه النقائص التي كان يشهدها المرفق العمومي التقليدي أوجب وبضرورة ملحة أن يتم إدخال الرقمنة والنظم الإلكترونية في أدائها وسير عملها بغية تحسين مستوى أدائها والتقليل من التعقيدات التي تشهدها المرافق العمومية ,فتنجز مختلف الخدمات في وقت قياسي وبتكلفة أقل فيتساوى المواطنون أمام المرفق العمومي بعد أن تتوفر فيهم شروط الإنتفاع بخدما.تها وتحمل الأعباء المتعلقة دون تميز بينهم ,هدا من أجل تحقيق المصلحة العامة بصورة أفضل .

إن كمية ونوعية الخدمات العامة ,تعتمد على التفاعل بين ثلاث أطراف السياسيون وصانعي السياسات والمؤدون للخدمات العامة ,أو ملتزمين خاصين يعملون بتفويض من الدول ,والمواطنون في مرفق عمومي ومؤسسات الخدمات العامة وتحسين الاستجابة لمختلف الحاجات ,وتنفيذ حقوق المواطنين ,فتسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به أدت إلى ظهور أشكال جديدة من التعاملات في كافة المجالات , وهو الأمر الذي جعل العديد من الدول الى تطوير آليات ووسائل تقنية المستخدمة لتنفيذ مختلف السياسات ومتابعة تنفيذها في الادارت الحكومية قصد تحسين مستوى الأداء الحكومي وجعله أكثر فعالية وبكفاءة عالية خصبة بما يتعلق ب الكفاءة العالية في تحقيق الاستجابة لمختلف الحاجيات ومتطلبات المواطن .

فالتقدم التكنولوجي و الثورة المعرفية التي هي نتاج العولمة ساهمت في تبني الجزائر للإدارة الإلكترونية كأداة للتغير الاداري ,بحيث يمكن للمسؤولين في الجهاز الحكومي الإنتقال من الأساليب التقليدية للإدارة الى أساليب إدارية جديدة يمكن من خلالها التعامل مع البيئة الجديدة والمتغيرة في العمل الإداري الحكومي بأسلوب منظم ومهني يؤدي الى الشفافية في العمل الحكومي و واتخاذ القرارات¹

المحور الثاني: دور المرفق العام الإلكتروني في تحقيق الفعالية وتعزيز الثقة بين الإدارة

والمواطن :

فالحكومة في الجزائر أولت أهمية بالغة للنظام الإداري والمرفق العمومي وتحسين الخدمات العمومية في إطار العمل على إنجاز الخطط التنموية خاصة في الفترة الممتدة من 2010

الى 2014 ومن الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019 فبلغت الأرقام رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار كان المرجو منها بلوغ نسبة نمو تقدر ب7 من المئة مع أفاق 2019, وتبرز مظاهر هذا الإهتمام من خلال تخصيص ميزانيات معتبرة لمجالات الخدمات العمومية الموجهة بصفة مباشرة للمواطن مثل تحسين التعليم في مختلف الأطوار والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية وغيرها, فلتحسين مردودية المرفق العمومي أدرجت الحكومة تكنولوجية المعلومات, مفادها إدماج تنمية القطاعات التنموية فكان النظام الإلكتروني والقضاء الرقمي بالغ الأهمية في تفعيل الديمقراطية والمشاركة النشيطة للمواطنين في الإدارات الحكومية بغية تحسين الخدمة العمومية وزيادة فعاليتها وجودتها وتقريب الإدارة من المواطن وهو مانمليه مايلى :

الفرع الأول : فعالية الأداء الحكومي من خلال المرفق العام الإلكتروني : تمتل الحكومة

أداة الدولة في ممارسة سلطاتها وتنفيذ سياستها العامة, وتنظيم شؤونها, وممارسة الضوابط السياسي والقيام بتنفيذ الوظائف العامة, ولذلك فهي تمثل الركن الحركي للدولة, الأمر الذي يعبر عن وجودها الفعلي .

ومن اجل تحسين مردودية المرفق العمومي أدرجت الحكومة تكنولوجيا المعلومات مفادها إدماج تنمية القطاعات التنموية الصحية والتعليمية وذلك من خلال عدة مشاريع نذكر منها: الذي يعتبر بمثابة إستراتيجية وطنية متكاملة لتحسين السياسة الوطنية للتكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك بالاعتماد على 13 محورا أساسيا نذكر منها أهم 03 محاور
E-algerie 2013

- 1-تسريع وتيرة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية وتطوير الكفاءات البشرية من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد .
- 2- تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة تكزن مؤمنة وذات خدمة عالية الجودة وفي هذا السياق نجد أن نظام الإدارة الإلكترونية في المرفق العمومي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق الشفافية فمن خلالها يمكن لأي متعامل أن يطلع ويعلم بكل مايتعلق بالمعاملات بوضوح ودون إخفاء أو غموض حتى أنه يمكن أن يعام بموقع معاملاته والمرحلة التي وصلت إليها, وهذا ما يحقق الشفافية من خلال سهولة الوصول للمعلومات بصفة متساوية بين المواطنين والولوج للمواقع وإتمام المعاملات بطريقة تكون أكثر بطريقة أكثر سهولة ومرونة¹.

هذا التطور الملحوظ نلمسه حقيقة في الواقع من خلال المرونة التي أصبح يتعامل بها المرفق العمومي الإلكتروني ومقدار الرضى الذي نلاحظه في المواطن رغم أنه ليس بصفة متقدمة جدا إلا أنه في حدود المتوسط

المحور الثاني_ دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن على خدمات المرفق

العمومي :

إن التحول من الخدمات من نظام الخدمات التقليدية إلى نظام الخدمات الإلكترونية يعتبر عملية متعددة الجوانب والممارسات فهي ليست عملية بسيطة وتقنية بحثية , بل يجب تهيئة البيئة المناسبة لتفاعل مع العناصر السياسية والاجتماعية والإقتصادية وغيرها من العناصر الأخرى حيث كلفا تصب في مسارا وهدفا واحد وهو خدمت المواطن .
فالفضاء الرقمي بالغ الأثر في تفعيل الديمقراطية والمشاركة النشطة للمواطن مع الإدارة الحكومية , من خلا استطلاع رأي هؤلاء المواطنين في الشؤون المرفقية وفي مختلف الحاجيات الأساسية والمشكلات العامة , كما أنها تزيد من رضى المواطن على الحكومة بسبب سرعة حصولهم على الخدمة المرفقية العمومية.

فالمواطنون ومختلف المتعاملين يقدمون اقتراحاتهم ورغباتهم وملاحظتهم على القرار بناء على معطيات مقدمة من الإدارة ,وهنا تظهر أهمية التكنولوجيا للمعلومات والاتصال في إعادة هندسة التفاعل مع المواطن وإدارة الحوار بين الإدارة والمتعاملين معها ,ويمكن ترشيد القرارات الإدارية بواسطة المواطنين من ناحية الأولويات والإختيارات الأساسية التي يبديها هؤلاء المواطنين وليس فقط من الناحية الإجرائية ,ويمكن تعزيز هذه المشاركة من خلال ما يأتي:

استطلاع الرأي بتوسيع أكبر قدر من المشاركة النشطة للمواطنين في إدارة الشؤون العامة

-حضور الإجتماعات دون الحضور الجسدي فيكفي الدخول للموقع الإلكتروني لتنسيط

المشاركة والتفعيل ,من خلال عرض جدول أعمال الاجتماعات العامة على الانترنت

التصويت الإلكتروني الذي يجعل العملية الانتخابية أكثر سهولة

أولا البنية التحتية : تتطلب الإدارة الإلكترونية وجود مستوى مناسب وعال من البنية

التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات ,وبنية تحتية متطورة للاتصالات

السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية

نفسها من جهة , وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى

ثانيا: توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمه الإدارة الإلكترونية: التي تساعد على التواصل ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكن من الإتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها .

ثالثا: توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالإنترنت: من أجل فتح المجال الأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية في أقل جهد و أقصر وقت ممكن مع أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان

رابعا : تدريب وبناء القدرات: وهو يشمل تعليم وتدريب العاملين , وتوعية وتنقيف المتعاملين من خلال إحداث تغييرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها وهذا بإعادة النظر في جل الأنظمة التعليمية الصحية وغيرها¹.

الخاتمة :

ونخلص في نهاية هذه الورقة البحثية إلى أن الاحتكام للوسائل التكنولوجية ونظام الادارة الإلكترونية التي أفرزت إدارة عامة بتوجه جديد أكثر كفاءة في تحسين الخدمات العامة , وتعزيز الإجراءات الديمقراطية .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- 1- المرفق العمومي الإلكتروني ماهو إلا أسلوب جديد وأحد الآليات الرقمية , وخطوة متقدمة نحو زيادة جودة الإدارة الإلكترونية واداة لمكافحة الفساد .
- 2- تطبيق المرفق العام الإلكتروني جاء بخطى بطيئة مع أنه نقلة نوعية في الجزائر ويستند إلى أسس تتماشى مع الحتميات التكنولوجية .
- 3- إن الهدف الأساسي من رقمنة مرفق القضاء هو معالجة عجز الإدارة في تلبية حاجيات المواطنين بالمستوى المطلوب ومعالجة المشاكل المعقدة التي تعاني منها المرافق العمومية .

التوصيات :

- ضرورة نشر الثقافة الالكترونية ودالك من خلال تفعيل دور المواطن بترقية إدارة الحوار بين المرفق الالكتروني والمواطن .

2- على صناع القرار العمومي في الجزائر احداث تغييرات ,مؤسسية ودالك بالاستفادة قدر الإمكان من التكنولوجيا وتوظيفها في المرافق العامة ,والإستفادة من خبرات الدول السبابة في هذا الميدان وتجهيز الهياكل المرفقية والإعتياد على اختيار وسائل وبرامج تقنية ملائمة مستخدمة في مجال الادارة الالكترونية والسعي قدر الإمكان إلى توفير بيئة رقمية تحول دون قرصنة المعلومات ووضع أليات لحمايتها.

3- إعادة النظر في تكوين وكفاءة المواطنين والعاملين وأنظمة الأجور وتصنيف الوظائف ,واشراك المجتمع في صنع القرار وعدم ابقائه حكرا على المؤسسات والادارات وتفعيل دور الجمعيات والمجالس المنتخبة للتقليل من مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية .

قائمة المراجع :

- 1- احمد فرج أحمد,الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها ,المملكة المتحدة ,جامعة الإمام بن سعود الإسلامية والعدد04
- 2- بن عثمان فوزية , المرفق العام الإلكتروني ومدى فعالية الأداء الحكومي في تقديم الخدمة العمومية جامعة ,جامعة سطيف 02
- 3- نجلاء أحمد,الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية ,القاهرة العربي للنشر والتوزيع
- 4- لمقدم عبد الغني ,الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر قطاع العدالة نموذجاً ,مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ,جامعة الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 /2017
- 5- عشور عبد الكريم دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر , مذكرة ماجستر جامعة منتوري قسنطينة 2
- 6- غسان فلعاوي ,القطاع العام إلى أين ودار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع ,دمشق 1995
- 7- محمد سعداوي ,انعكاسات تطبيق الحكومة الإلكترونية على أداء المرفق العمومي ,مجلة الإقتصادية الجديدة

8- عبد الفتاح بيومي حجازي ,الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح ,دراسة متأصلة
 دار الفكر الجامعي مصر

الإدارة الإلكترونية: آلية لضمان استمرارية المرفق العمومي في الظروف العادية والاستثنائية

The electronic management : a mechanism to guarantee the continuity of the public facility in
 usual and exceptional circumstances.

د.حبشواوي ليلي ، أستاذة محاضرة ب ، جامعة الجزائر 1 ، كلية الحقوق
 مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

l.habchaoui@univ-alger.dz

ملخص المداخلة :

إن سير المرفق العمومي بانتظام و اطراد يعد من أهم المبادئ القانونية التي استنبطها
 القضاء الإداري، فالمصلحة العامة تقتضي استمرارية المرفق العمومي في الظروف العادية و
 الاستثنائية ، لذلك مفهوم المرفق العمومي اقترن بمفهوم الاستمرارية تحقيقا للمصالح العامة
 المشتركة، ولما كانت استمرارية المرفق العمومي ضرورة ، ارتأت السلطات العمومية الاستعانة
 بفكرة الإدارة الإلكترونية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا كآلية لضمان استمرارية المرفق
 العمومي، فالانتقال من فكرة الإدارة التقليدية إلى فكرة الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب
 الرفاهية و إنما حتمية فرضتها الأحداث العالمية الاستثنائية خاصة في ظل جائحة كورونا هذا من
 جهة ، كما أن التقدم العلمي و التكنولوجيا و المطالبة الملحة برفع جودة و سرعة تقديم الخدمات
 ، كلها تحفيزات دعت إلى الانتقال من فكرة الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية :

الإدارة التقليدية – الإدارة الالكترونية- الإدارة المتكاملة – المرفق العمومي – مبدأ
الاستمرارية .

Abstract:

The continuous motion of the public facility constitutes one of the most important legal principles that the administrative code devised; the public interest stipulates the continuity of the public facility in usual and exceptional circumstances, that's why the definition of the public facility is paired with that of continuity for the sake of common general interests, and when the continuity of the public facility was a necessity, the public authorities sought help from the idea of the electronic management in order to face the consequences of the COVID 19 pandemic as a mechanism to guarantee the continuity of the public facility. The move from the idea of the traditional management to that of the electronic management was not one of the paths of luxury but an imperative imposed by the exceptionally international events mainly under the pandemic on the one hand. On the other hand, the scientific and technological development and the urgent demand to raise the quality and the speed of the services provision are factors that called to the move from the idea of the traditional management to that of the electronic management.

Then, the electronic administration appears to be important to get over the consequences of the COVID 19 pandemic as a mechanism resorted to by many states including Algeria by adopting a new methodology based on the whole understanding, the

conscious use, the investment of communication and technological techniques in the practice of important tasks of the administration at different organizational levels.

Key words:

Traditional Management –Electronic Management – Integrated Management -

Public Facility –Principle of Continuity

مقدمة :

إن جائحة كورونا "كوفيد 19" والقيود الاجتماعية المرتبطة بها من العزل والحجر الصحي و التبعاد الاجتماعي و منع من السفر والإغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة ، انعكس سلباً على اقتصاد جميع دول العالم ، فتعطلت عجلة الحياة خلال عقد اتّسم بتسارع العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد 19" وانتشاره بين جميع الدول، بدأ أن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة ومؤثرة على المستويين العالمي والوطني، حيث ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية أدخل النظام العالمي في حالة من الركود، نتج عنها تأثير على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، حيث من المؤكد أن أي أزمة يمر بها العالم مجتمعاً تترك آثارها على الجميع رغم تفاوت هذه الآثار بين دولة وأخرى؛ طبقاً لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

فكانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي، و قد تبنت الحكومات العديد من الأدوات السياسية و القانونية التي كانت إما غير مسبوقة على الإطلاق أو لم يتم استخدامها من قبل على هذا النطاق في الاقتصاد الصاعد، ومن الأمثلة على ذلك الاستعانة بالإدارة الالكترونية لضمان تحقيق الهدف المرجو من المرافق العمومية وهو إشباع الحاجات العامة ، الذي يفترض أن تكون الخدمة المقدمة على وجه الاستمرار لأن أي توقف أو خلل في سيرها سيؤدي إلى شلل الحياة العامة ، لذلك كان من الضروري أن تلجأ الدول إلى الإدارة الالكترونية لضمان استمرارية المرفق العمومي بانتظام واطراد في الظروف العادية والاستثنائية .

فهل تطبيق الإدارة الالكترونية كبديل للإدارة التقليدية ضرورة حتمية ؟ و ما مدى فعالية

تطبيق الإدارة الالكترونية في ضمان استمرارية المرفق العمومي ؟

بات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية في ظل التطورات الرقمنة المتسارعة التي شهدها العالم رغبة في تبني أساليب تتسم بالمرونة و السرعة والفاعلية أكثر من ضرورة (المحور الأول) .

وان كان الهدف من الإدارة الالكترونية هو استمرارية تقديم الخدمة للمواطن في الظروف العادية ، فإن فعالية هذه الإدارة تتأكد و تتعاضد في ظل الأزمات (المحور الثاني) .

1- انتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية : حتمية وضرورة

إن التطورات التي شهدها العالم خاصة في ظل الأزمات و التغيرات التكنولوجية ، أدت إلى ظهور تحولات جذرية مست جميع القطاعات ، الأمر الذي تطلب بالضرورة مسايرة هذه التغيرات من خلال التأقلم و ذلك بإيجاد رؤية شاملة تتوافق مع هذه المستجدات ، فكان التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية حتمية وضرورة ، و هو ما يعرف بالإدارة المتكاملة

¹، و المقصود به عملية تحويل كافة الأعمال و الخدمات التقليدية إلى أعمال و خدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية و دقة متناهية ، و صولا إلى التخلي التام عن الورق ساعدت في تحقيقها التطور الرهيب لتقنيات الاتصال و المعلومات ، لذلك كان ولا بد من التطرق إلى تداعيات هذا التحول بتحديد مفهوم الإدارة التقليدية و الإدارة الالكترونية مع إبراز أهم الاختلافات بينهما .

1.1-تداعيات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية ² ، و إنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ، ففكرة التكامل و المشاركة و توظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مرفق ³ ، إن التقدم العلمي و التقني و المطالبة المستمرة برفع جدوى المخرجات و ضمان سلامة العمليات ، كلها أمور دعت إلى ضرورة التطور الإداري نحو الإدارة الالكترونية ، كما يمثل عامل الوقت أحد أهم المجالات التنافسية بين المؤسسات ، فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين و التجويد و ذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام الإدارة بعنصر التوقيت ، و يمكن تلخيص أسباب تداعيات التحول من الإدارة التقليدية و إلى الإدارة الكترونية في النقاط التالية :

- 1-الإجراءات و العمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال .
- 2-ضرورة توحيد البيانات على مستوى المرفق .
- 3-صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء .
- 4-القرارات و التوصيات الفورية و التي من شأنها إحداث عدم التوازن في التطبيق .
- 5-ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المرفق .
- 6-التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي و الاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرار .
- 7-ازدياد المنافسة بين المرافق و ضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس .

¹حميد خبال ، الإدارة المتكاملة ، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الكترونية و الذكية ، الأسباب و الدوافع ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 6 السنة 6 العدد 2، 2021 ، ص 232 .

² عبد الله حسن مسلم ، دارة المعرفة و تكنولوجيات المعلومات ، دار معتر للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2015 ، الطبعة الأولى ، ص 209 .

³ محمد سمير احمد، الإدارة الكترونية ، دار المسيرة للنشرة و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، الطبعة الأولى ، ص 70 .

8- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل¹.

9- الوعي المجتمعي و نمو مجتمع المعلومات دافع مهم للتحول و الاستعداد الالكتروني داخل

الدولة².

10- ومما لاشك فعملية التطور السريع هدفها اقتصادي ربحي بالدرجة الأولى كون الهدف من

العملية هو أن كسب المعلومة التقنية و بيعها للذي لا يحسن إتقانها³ ، و عدم الالتحاق ينجر عنه التبعية للدول المتحكمة في التكنولوجيا و بالتالي خلق فجوة بين الدول المتحكمة في التكنولوجيا والدول النامية .

و إذا كانت الشركات ككيان مادي هي تجسيد لرؤوس أموال في العصر الصناعي ، فان

الإدارة الالكترونية تعمل نفس الشيء في عصر الاقتصاد الرقمي من حيث توفير فرص الأعمال في قطاع أخذ في التوسع وذي قيمة حدية تتفوق على الإدارة التقليدية ، فقد شهد منتصف التسعينات تراجع في الأعمال و الأصول و قدرات الإنتاج و التسويق المادية من حيث أهميتها و فعاليتها و دورها بإنشاء القيمة ، و في مقابل ذلك نمو وازدياد الأعمال الالكترونية في أبعادها الافتراضية والرقمية⁴ .

ومن الواضح أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات و تصاعد العصر الشبكي و الانترنت ، هناك

عالم آخر يتنامى ويتصاعد و لازال يتوسع هو العامل الرقمي او الالكتروني ، فقد حدد الفين فولر A.Foler منذ أكثر من ثلاث عقود من خلال نموذجه ، الموجات الثلاث لتطور المجتمعات ، الموجة الأولى تتمثل في الثورة الزراعية ، الموجة الثانية ، الثورة الصناعية التي بدأت قبل ثلاث مئة سنة و الموجة الثالثة ثورة المعلومات التي تكمل خلال العقود القادمة⁵ ، و هو ما أكده بيزناد بوز B.H Boar عند ما قسم العصور التاريخية إلى خمس عصور العصر البدائي الذي كانت قاعدة الثروة فيه هي الصيد ، العصر الزراعي الذي كانت قاعدة الثروة فيه هي الأراضي الزراعية ، العصر التجاري أين كانت قاعدة الثروة هي تبادل السلع و فالتجارة تقاد بالشركات التجارية ثم العصر الصناعي وقاعدة الثروة فيه تمثلت في الأرض و رأس المال و العمل ، و أخيرا عصر المعلومات وفيه قاعدة الثروة و القوة فيه تتمثل بالمعلومات و المعرفة والقدرة على تكوينها وتراكمها واستخدامها

¹ احمد اسماعيل المعاني و آخرون ، قضايا معاصرة ، دار وائل للنشر ، 2011 ، الطبعة الأولى ، ص 83.

² مرزوق مولاي ، دور الإدارة الكترونية في تحديد المرفق العام و تطوير الأداء ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، 2022 ، المجلد السادس ، العدد الاول ، ص 1497.

³ حميد خبال ، المرجع السابق ، ص 237 .

⁴ محمد سمير احمد ، المرجع السابق ، ص 67.

⁵ F.F Reichheld and P.Schefter :E.loyalty . HBR, vol 78 , No 4 ; july.Aug 2000 ;P 105

بكفاءة عالية ومما يلاحظ أنه في كل عصر كانت تتنامى فيه قاعدة الثروة و تتنامى قاعدة المعلومات المتراكمة أكبر من العصر أو العصور التي سبقتة ، هذا ما أدى إلى تنامي قدرة الإنسان على التطور و التحكم فيه أكثر¹.

2.1 – التحول من المكتب الورقي إلى المكتب اللاورقي : مواكبة للحدثة .

إن التغير من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية يقتضي التخلي التام عن الورق ، فهو تحول من مكتب ورقي إلى مكتب لاورقي ، الأمر الذي يقتضي تحديد المفهومين و التفرقة بينهما .
فأما المكتب الورقي : فهي تسمية تعبير عن الإدارة التقليدية على اعتبار أن جل أعمالها تنفذ عن طريق المعاملات الورقية كما هو متعارف عليه و الإدارة لغويا تعني: الخدمة أو الأداء التي تتخذ لتحقيق هدف معين ، أما اصطلاحا فهي تنفيذ الأعمال عن طريق الآخرين لتحقيق هدف معين ، أما بمفهومها التقليدي فهي العمل مع أشخاص آخرين أو من خلالهم من أجل تحقيق أهداف كل من المنشأة وأعضاءها، وأهداف الإدارة عمومية ترتبط بكل أفراد المجتمع في الدولة، فالإدارة العامة هي الأجهزة الإدارية للدولة التي تتمثل في الوزارات المختلفة والإدارات والمصالح التابعة لها باعتبارها أشخاص القانون العام .

فهي فن انجاز المهام من خلال القوى البشرية العاملة في المنظمة بغية الوصول إلى الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وتكون عمليات التخطيط والتنظيم والسيطرة واتخاذ القرارات هي الوظائف الأساسية².

وفي تعريف آخر هي علم أو فن يتم من خلاله تحقيق الهدف بأفضل الطرق و أقل التكاليف لانجازها في الوقت المطلوب بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة لها ، حيث تظهر سيطرت مجموعة من العاملين في المنظمة على أعمال العاملين الآخرين ، وذلك للقيام بالوظائف للوصول إلى تحقيق الهدف³.

يتضمن مفهوم الإدارة العديد من الأنشطة أو الوظائف هي: التخطيط والتنظيم والتنسيق والتحفيز والتوجيه والرقابة ، فهي ذلك الجهد الإنساني الذي يتعلق بتخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف محددة بكفاءة و فعالية⁴.

¹ محمد سمير احمد، المرجع السابق ، ص 67

² علاء عبد الرزاق السالمي و خالد إبراهيم أسليطي، الإدارة الالكترونية ،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2008 الطبعة الأولى ص 13 .

³ حميد خبال ، المرجع السابق ، ص 48

⁴ ثابت عبد الرحمن إدريس ، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ص 161

أما مكتب اللاورقي¹ : فهي تسمية أطلقت على الإدارة الالكترونية لاعتمادها على تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية و تقديم الخدمات المرفقية و تسهيل عملية التواصل مع المواطنين بمزيد من الديموقراطية ، و قد عرفها البعض على أنها أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال استخدام تكنولوجيا معلومات متطورة بغية زيادة كفاءة و فعالية الأداء² ، فهي عملية دمج آثار و فرص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة في العمليات الإدارية³ ، فالإدارة الالكترونية تعبير عن قدرة المنظمة على تبادل المعلومات ، و تقديم الخدمات فيما بينها و بين المواطنين ، و بين قطاعات الأعمال بسرعة ودقة عالية ، و بأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت ، مع ضمان سرية و أمن المعلومات المتناقلة ، معتمدة على مبدأين هما :

- تقني : يتمثل في إعداد المعلومات الكترونيا ، و تناقلها عبر شبكة الانترنت و ضمان دقتها
- إجرائي : يتمثل في تنفيذ المعاملات و الخدمات عن بعد مع ضمان صحتها و مصداقيتها .

إن الإدارة الالكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة إلى مفهوم تكامل البيانات و المعلومات بين الإدارات المختلفة و المتعددة و استخدام تلك البيانات و المعلومات في توجيه سياسة و إجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها و توفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أم الخارجية.

وعلى هذا من سمات الإدارة الالكترونية ، أنها :

- إدارة بلا ورق : حيث تعتمد على البريد الإلكتروني و الأرشيف الإلكتروني و الرسائل الصوتية و الأدلة و المفكرات الإلكترونية و نظم المتابعة الإلكترونية
- إدارة بلا مكان : فهي تقوم على الاجتماعات و المؤتمرات الإلكترونية ، و استخدام التليفون المحمول و العمل عن بعد و التعامل مع المؤسسات الافتراضية .
- إدارة بلا زمان : السرعة في الانجاز و في اتخاذ القرارات المناسبة المبينة على معلومات الدقيقة و المباشرة و بالتالي رفع من مستوى الخدمات و القدرة على الاستيعاب و بالتالي خدمة عدد كبير من المستفيدين في وقت واحد بصفة مستمرة غير منقطعة .

¹ نادية بوخرص ، الإدارة الالكترونية و أثرها على مبدأ الاستمرارية المرفق العام ، مجلة الحقوق والحريات ، مجلد 10 ، العدد 1 ، 2022 ، ص 1763-1775 ، ص 3

² احمد محمد غنيم ، الإدارة الالكترونية ، آفاق الحاضر و تطلعات المستقبل ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2004 ، ص 30

³ Jean -Jacques Pluchars ، « le changement organisationnel des entreprises de net —économie ; La Revue de Sciences de Gestion , N° 3

إدارة بلا تنظيمات جامدة : تقوم بالاعتماد على النظم المتطورة و البعد عن التنظيمات الجامدة ، حيث المؤسسات الشبكية و الذكية و التي تقوم على أساس المعلومات و المعرفة ، إدارة الملفات و الوثائق بدل من الحفظ و الكتابة ، استخدام البريد الإلكتروني و الصوتي بدل من الوارد ، تتميز بالابتكارات العالية و الاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال ، تحتاج إلى أنظمة إلكترونية مثل أنظمة التحصيل المجمعمة و الخدمة عن بعد و الشراء الإلكتروني ، و أنظمة المتابعة الفورية ، و أنظمة تخطيط المورد و نقاط البيع الإلكتروني و التجارة الإلكترونية و البنوك الإلكترونية.

إضافة القضاء على البيروقراطية : الذي يعد أهم عائق يواجهه المرتفقين ، فالإدارة الإلكترونية تدعم روابط الاتصال و تعمل على تسهيل الوصول إلى الخدمة ، بفضل عملية التحديث و العصرية و الحرص على الاستخدام الأمثل للإمكانيات و القدرات في شكل مبسط و سريع لتلبية حاجات و رغبات المستفيدين كما تتسم بالشفافية و المصداقية : تضمن الإدارة الإلكترونية سهولة متابعة الإدارات المختلفة للمنظمة و كأنها وحدة مركزية ، مما يمكن من المحاسبة الدورية و الحصانة و الحماية للتعاملات والبيانات .

تختلف الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية في مجموعة من الأسس الجوهرية¹ و تتمثل في ما يلي:

1. طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطراف:

فالإدارة التقليدية تعتمد على الوسائل التقليدية لإجراء الاتصالات بين أطراف التعامل المختلفة وبينما الإدارة الإلكترونية تتم الاتصالات فيها باستخدام الشبكات الإلكترونية.

2. طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل:

الإدارة في ظل المفهوم التقليدي تكون علاقاتها بين أطراف التعامل مباشرة، بينما الإدارة الإلكترونية تشير إلى انتفاء وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل، حيث توجد أطراف التعامل مع أو في نفس الوقت على شبكات الاتصالات الإلكترونية.

3. طبيعة التفاعل بين أطراف التعامل:

¹ احمد محمد غنيم ، المرجع السابق ، ص 36-40 .

تؤكد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة أن التفاعل بين أطراف التعامل يتسم بالبطء النسبي وبينما في الإدارة الإلكترونية بالسرعة، كما يحقق التفاعل الجمعي أو المتوازي بين فرد ما ومجموعة ما من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية.

4. نوعية الوثائق المستخدمة في تنفيذ الأعمال والمعاملات:

تعتمد الإدارة التقليدية بشكل أساسي على الوثائق الورقية، بينما تتم ممارسات الإدارة الإلكترونية دون استخدام أية وثائق رسمية.

5. مدى إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية:

توجد صعوبة في ظل ممارسات مفهوم الإدارة التقليدية في استخدام أي من وسائل الاتصالات التقليدية لتنفيذ كل

مكونات العملية، بينما يمكن تحقيق ذلك في ظل ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية.

6. نطاق خدمة العملاء:

توفر ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة وجود خدمات للأفراد لمدة خمسة أيام في الأسبوع وذلك وفقا لمواعيد عمل المنظمات، بينما يستمر العمل لمدة سبعة أيام في الأسبوع ولمدة أربع وعشرين ساعة يوميا في الإدارة الإلكترونية

7. مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية:

تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أحسن استغلال ممكن، بينما تعتمد ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي.

كما هناك اختلاف¹ بين الإدارة بمفهومها التقليدي والإدارة الإلكترونية من حيث :

1. أن الإدارة بمفهومها التقليدي قائمة على الهرمية والتقسيم القائم على التخطيط وأوامر في الأعلى مقابل تنفيذ للخطط والأوامر في الأسفل .

2. الإدارة التقليدية ارتكزت على تراث إداري يقوم على نمط مدير يرتبط به وفق نطاق

الإشراف مجموعة كبيرة أو صغيرة من المرؤوسين ، كانت تقوم على إدارة الآخرين بينما تعتمد الإدارة الإلكترونية على إدارة الذات.

¹ نجم عبود نجم ، الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية،

ترتكز الإدارة بمفهومها التقليدي على هرمية المعلومات مدير لديه معلومات أكثر كثافة وسعة وثراء مقابل عاملين لا يملكون إلا القدر اليسير منها على قدر ما يسمح به تقسيم العمل بينما الإدارة الإلكترونية تركز على الانترنت وشبكات الأعمال.

3- الإدارة التقليدية تعتمد على الهرمية والسرية أسلوبا ومنهجيا وبينما الإدارة الإلكترونية الرقمية هي إدارة الانفتاح والشفافية والتحالفات الإستراتيجية¹.

2-فعالية الإدارة الالكترونية لضمان الحد من تداعيات انتشار جائحة كورونا

تخضع فكرة المرفق العمومي في الواقع إلى كتلة من المبادئ الضابطة لها المستقاة من الأحكام القضائية الهدف منها ضمان الاستفادة من الخدمات المقدمة ، ولعل أهم هذه المبادئ ، مبدأ استمرارية المرفق العمومي بانتظام واطراد ، و لتحقيق ذلك و في ظل الأزمات الاستثنائية لجأت الدولة إلى إحدى الآليات الضامنة لاستمرارية المرفق العمومي ويتعلق الأمر بالإدارة الالكترونية .

1.2 - مبدأ استمرارية المرفق العمومي في ظل جائحة كورونا

يعد مبدأ استمرارية المرفق العمومي بانتظام واطراد من أهم المبادئ القضائية الأصل ، يعود الفضل للفقيه لويس رولاند Louis Rolland في استخلاص هذا المبدأ من أحكام مجلس الدولة الفرنسي² ، كما أضفى عليه مجلس الدولة الفرنسي قيمة دستورية في قراره الصادر في 1979/07/25 و الذي قرر فيه التزام المرفق العمومي باحترام المبادئ الضابطة لسيرها و من بينها مبدأ دوام سير المرافق العمومية بانتظام واطراد³ ، و لقد عمل المشرع على تأكيده ، حيث نصت المادة 27 من دستور 2020 على أن "تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات ، وبدون تمييز .

تقوم المرافق العمومية على مبادئ الاستمرارية ، التكيف المستمر و التغطية المنصفة للتراب الوطني و عند الاقتضاء ضمان حد أدنى من الخدمة"⁴

¹ بشير عباس العلق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ط1، 2005 ، ص 17.

² عمر موسى جعفر القريشي ، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، منشورات حلبي الحقوقية ، 2015 ، ص 173 .

³ -اونيسي ليندة ، المبادئ الضابطة للمرفق العام الالكتروني ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 209.

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 20-442 الصادر في 2020/12/30المتضمن اصدار التعديل الدستوري جريدة رسمية رقم 82 الصادرة في

كما أكد المشرع عليه في عدة مناسبات دولية منها مثل الميثاق الإفريقي لقيّم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة المعتمد بأديس أبابا في 2011/01/31¹ ، وقد ورد النص عليه ضمن الميثاق الإفريقي في المادة الثالثة منه الفقرة الرابعة التي جاء النص بها على ما يلي: "تتفق الدول الأعضاء على تنفيذ الميثاق وفق المبادئ الآتية ...: 4- استمرارية الخدمات العامة في كل الظروف..."

إن الدولة من خلال أجهزتها تهدف إلى إشباع الحاجات العامة للمرتفقين و ضمان تقديمها دون انقطاع من خلال ضمان استمرارية سير المرفق العمومي و تقديمه للخدمات بصفة مستمرة و منتظمة ، فيؤكد جانب من الفقه أن نشاطات المرافق العامة لا يمكن من الناحية المبدئية أن تعرف التوقف أو الانقطاع ، وذلك لكونها نشاطات ضرورية لحياة المواطنين ، يترتب عن الإخلال بها مساس بالأهداف العامة ، فمبدأ الاستمرارية المرفق العمومي يلزم السلطات المسؤولة بضرورة تشغيل المرفق مهما كانت الصعوبات التي تواجهه² ، و وعليه يقصد بالاستمرارية عمل الهيئة الموكل إليها مهمة تحقيق نشاط المرفق العمومي سواء كانت عمومية أو خاصة بتقديم خدماتها بشكل منتظم و بدون انقطاع و هذا لأن المصلحة العامة تقتضي ذلك³

فالخدمة العمومية التي تسهر المرافق العمومية على ضمانها تشكل مجموعة من أساسيات المرتفقين من كهرباء ، نقل ، تعليم و صحة و غيرها و التي تنفرد المرافق العمومية بتقديمها لمنع التلاعب أو هيمنة الخواص عليها و بالتالي السهر على تقديمها بصفة مستمرة و غير منقطعة و منتظمة باعتبار توقفها من شأنه إلحاق أضرار لا يمكن تدارك أغلب آثارها ، و من هنا تظهر أهمية مبدأ الاستمرارية في أداء الخدمات العمومية من قبل المرافق العمومية بانتظام و طراد .

إن مفهوم مبدأ الاستمرارية يختلف باختلاف الخدمة المقدمة و طبيعة المرفق الساهر على تقديمها بالإضافة إلى أهمية و حيوية الخدمات التي تؤديها المرافق العمومية، ومدى جسامته الأضرار التي تصيب الدولة والأفراد جراء توقف مرفق ما، أو تعطله -ولو لفترة وجيزة- عن تقديمها⁴ و يكفي تصور مدى الاضطراب الذي يصيب حياة الأفراد إذا انقطع التيار الكهربائي لمدة طويلة، أو نشاط مرفق النقل يوما أو يومين، فالمواطن يخطط لتصرفاته معتمدا على وجود مرافق تعمل بانتظام⁵.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 12-415، المؤرخ في 2012/12/11، ج.ر. عدد 68 لسنة 2012.

² محمد كرامي ، القانون الداري ، التنظيم الاداري و النشاط الداري ، مطبعة النجاح الجديدة ، الداري البيضاء ، المغرب ، 2015 ، ص 294 .

³ G .J.Guglielmi et G .koubi : droit de service public ;lextenso Edition ;3 eme edition .2011 p 598 .

⁴ سعيد السيد علي، أسس و قواعد القانون الإداري، دار الكتاب الحديث، مصر، س.2009، ص260 .

⁵ زكريا المصري، أسس الإدارة العامة (التنظيم الإداري-النشاط الإداري)، دار الكتب القانونية و دار شتات للنشر و البرمجيات، مصر، س.2007، ص962.

درجة مبدأ الاستمرارية تختلف باختلاف وظيفة المرفق، والخدمة التي يقدمها، فبعض المرافق العمومية تتطلب العمل الدائم، مثل الشرطة و الدفاع والمستشفيات، والحماية المدنية، توزيع الكهرباء والغاز، في حين هناك مرافق أخرى تتطلب العمل فقط بضع ساعات كل يوم، مثل الحالة المدنية، والتعليم والمكتبات، والإدارات فالاستمرارية إذن يقصد بها عدم انقطاع خدمات المرافق العمومية بشكل منتظم بما يتوافق مع نظام التسيير و تنظيم المرافق العمومية¹.

كما أن مبدأ الاستمرارية يفترض العمل الدقيق والمنتظم للمرفق، حيث يجب أن يفتح في الساعة المحددة، ولا يمكن أن يقفل بطريقة مسبقة، بإغلاق مكتب بريد قبل الساعة المحددة يعتبر خطأ مرفقي، ولا يمكن أن ينقطع المرفق عن العمل إلا في الحالات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وحالات القوة القاهرة.

من هنا تظهر أهمية مبدأ استمرارية المرفق العمومي بانتظام واطراد في الحالات العادية، وتؤكد أهميته أكثر في الظروف الاستثنائية كما هو الحال في الظرف الحالي من انتشار جائحة كورونا وما خلفته من آثار على صحة الإنسان و محيطه، مما دفع العديد من الدول بطلب من منظمة الصحة العالمية إلى اللجوء إلى سياسة الغلق و التعطيل للحد من انتشار الفيروس "كوفيد 19"، إضافة إلى الإعلان عن حالة الطوارئ و فرض الحجر الصحي بأنواعه، فلقد شملت سياسة التعطيل و الغلق العديد من الأنشطة الاقتصادية و المرافق العمومية كالمرافق التعليمية المدارس و المعاهد و الجامعات، إضافة إلى المرافق الخدماتية كالنقل محطات السكك الحديدية والمطارات و الموانئ و منع التجارة الخارجية و الأسواق التجارية والمحلات، مع الإبقاء على مرافق أخرى على أهبة استعدادها لمواجهة التطورات المستجدة كمرافق الصحة العمومية و الأمن، فالسلطات العمومية انتهجت سلوكين مختلفين فمن جهة نجد سياسة التعطيل و الغلق للحد من انتشار الفيروس القاتل و من جهة أخرى إتباعها لسياسة الجاهزية القصوى حيث شهدت هذه الأخيرة تطبيق أعلى درجات مبدأ استمرارية المرفق العمومي بانتظام و اطراد لمواجهة آثار انتشار الفيروس.

و مما تقدم يتضح أن مبدأ استمرارية المرفق العمومي بانتظام و اطراد يقصد به سير المرفق العمومي بصفة منتظمة و دون انقطاع لتلبية الخدمات العمومية و لا يختلف مفهومها بصفة عادية عن الصفة الاستثنائية، ولكن يأخذ مفهوما مستحدثا يتناسب و طبيعة الظرف².

2.2 تطبيقات الإدارة الالكترونية : نجاح وفعالية

¹ مراح سليمة، حق الاضراب و مبدأ الاستمرارية المرافق العامة في التشريع الجزائري، توافق ام تعارض؟، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 59 العدد، 01 السنة 2022، الصفحة 294-319 ص 300.

² حمدي سليمان القبيلات، تطبيق مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد في ظل انتشار جائحة كورونا، مجلد 3

مع استمرار انتشار جائحة كورونا كان ولا بد من مواجهة الانتكاسات التي سيعرفها المرفق العمومي في الظروف الاستثنائية ولقد وجدت السلطات العمومية ضالتها لتجاوز الانتكاسة من خلال تفعيل آلية الإدارة الالكترونية كبديل للإدارة التقليدية من أجل ضمان استمرارية المرفق العمومي ، حيث أكدت السلطات العمومية على ضرورة تبنيها من خلال حث المؤسسات العمومية على اعتماد العمل عن بعد طبقا للمرسوم التنفيذي 20-69 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ، المادة 09 منه " يمكن أن تتخذ المؤسسات والإدارات العمومية كل إجراء يشجع العمل عن بعد في ظل احترام القوانين و التنظيمات المعمول بها"¹.

غير أن مشروع الإدارة الالكترونية ليس وليد الأزمة الصحية التي عانت منها الجزائر وإنما هو مشروع تبنته الجزائر رسميا منذ 2008 من خلال ما يعرف " بمبادرة الجزائر الالكترونية 2013" مشروع يهدف الى تطوير البنية التحتية للإعلام والاتصال ، تطوير الاقتصاد الرقمي و الكفاءات البشرية و تخصيص الموارد المالية و تحديث المنظومة التشريعية .
من أهم المرافق العمومية التي اعتمدت على الرقمنة لضمان استمرار تقديم الخدمات للمواطنين بصفة مستمرة و منتظمة نجد :

مرفق التعليم :

اجتاح وباء كورونا - كوفيد 19 - العالم وفرض على الدول الحجر الكلي في جميع الميادين وغلق أغلبية المؤسسات بعد عجز هذه الأخيرة احتواء الأزمة كما لم يسلم المجتمع الجزائري كباقي الدول من الجائحة التي اجتاحت جميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية وأهمها المؤسسات التعليمية بصورة واسعة مما اضطر هذه الأخيرة لتعليق الدراسة بجميع أطورها منذ 12 مارس 2019، حتى الجامعية منها عبر الوطن.

وفي ظل هذا الغلق وتعطيل الدراسة والخوف من مصير التعليم دفع هذا الوضع جميع المؤسسات التعليمية للتحويل من التعليم الحضوري التقليدي إلى التعليم الالكتروني عن بعد، فسارعت الجزائر كغيرها من الدول لوضع منصات ومواقع لاستكمال الدراسة عبر نمط التعليم عن بعد أو ما يسمى التعليم الالكتروني.

لذا بات لزاما على جل مؤسسات التعليم الجزائرية مواكبة التطور التكنولوجي، وخوض غمار تجربة التعليم الحديث وتبني أساليب وأنماط جديدة للتعليم، تساعد على الانتقال من

¹ مرسوم تنفيذي 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا "كوفيد 19" و مكافحته الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2020 .

التعليم الكلاسيكي إلى التعليم الإلكتروني أو المدمج، فلا بد من إدارة الأزمة وحسن استغلالها بما ينعكس إيجاباً على التعليم.¹

التعليم عن بعد نمط تعليمي فعال يساعد في التغلب على مشكلات التعليم والتدريب النابعة من ظروف جغرافية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية ليس هدفاً بل هي وسيلة لسرعة الوصول إلى الهدف الحقيقي من تطوير التعليم والتدريب وهو تنمية الفكر والإبداع والفهم² و توصيل مواد التدريس أو التدريب عن طريق وسيط نقل تعليمي إلكتروني الذي قد يشمل: الأقمار الصناعية، أشرطة فيديو، الأشرطة الصوتية، الحاسوب، المنصات التعليمية .

تتطلب تقنية التعليم عن بعد أن يمارس الأستاذ أدوار مختلفة عن دوره التقليدي المحصور بنقل المعرفة ووضع اختبارات تقييمية وغيرها، فأصبح مشرف وموجه يرتكز دوره على تخطيط العملية التعليمية وتصميمها معتمداً في ذلك على منصات تعليمية وضعتها الوزارة الوصية كما هو الحال بالنسبة إلى منصة مودل و ارضيات الرقمية لديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ، بالإضافة إلى القنوات التعليمية عبر الانترنت وفق برنامج زمني محدد البث ، وهي من أكثر الوسائل استعمالاً وأكثرها فاعلية بحيث تتيح الاطلاع على الدروس وتبادل المعارف في ثواني، و بالتالي سرعة ودقة وقلة تكلفة مما جعلها أكثر الوسائط استعمالاً .

فإذا كان التعليم هو مفتاح التنمية فإن التعليم الإلكتروني عن بعد في ظل أزمة كورونا هو البديل الأنسب والخيار الوحيد لضمان استمرارية التعليم ونشر المعرفة.

المرقق الخدماتي :

ان الجزائر كغيرها من الدول تعمل على تطوير الإدارات العمومية و إدراك التأخر و محاولة اندماجها في العالم الاقتصاد الرقمي ، حتى تقضي على البيروقراطية التي تعد حاجساً للمواطن و عائق للاقتصاد باستبدالها بنظام الإدارة الإلكترونية لإصلاحها و التجنيد نحو متطلبات العولمة ، منذ 2008 بتبنيها مشروع الجزائر الكترونية وقد حققت هذه المرافق الخدماتية الإلكترونية نجاحاً في الحد من انتشار الوباء ففي ذلك تحقيق لفلسفة التباعد الاجتماعي و منع للتجمعات و الاختلاط سواء كموظفي أو منتفعي المرافق العمومية بما يعني سير و استمرار هذه المرافق في تقديم خدماتها بما يتناسب مع طبيعة خطر الانتشار الجائحة .

¹--- عبد الوافي هشام، أنماط التعليم الجديدة في ظل الجائحة وما بعدها»، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد رقم 06

العدد 02 2021 ص2.

²---حسن شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 222.

فاعتمدت العديد من المرافق الخدماتية كقطاع الاتصالات و الصحة العمومية و الضمان الاجتماعي و الإدارات المحلية على خاصية اعتماد على وسائط الكترونية فتقوم بضمان و إتاحة المعلومات للمواطنين و تمكينهم من الحصول عليها بأبسط الإجراءات .

وفي إطار عصرنه الإدارة المحلية سعت السلطات العمومية المحلية إلى الاعتماد على مجموعة من مشاريع الخدمة العمومية الالكترونية المقدمة في الإدارة المحلية من بينها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية و يتمثل في مشروع إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة للمواطن من عقود و وثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة الرئيسية على أن يتم حفظها و استرجاعها لاحقا ، وهي تقنية تسمح بإعداد و تسليم الوثائق على مستوى الفروع البلدية دون يضطر المواطن إلى التنقل أو السفر لطلبها إضافة إلى مشروع المواطن الالكتروني و الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى حياته ، يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام الكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في ثوان معدودة إضافة إلى بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيوميترى .

أما في القطاع الصحي فقد تم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بالاستعانة بأطباء افتراضيين على بوابات الحكومة الالكترونية لتخفيف الضغط على أنظمة الرعاية الصحية ، كما تم استحداث منصات رقمية خاصة بالصحة موجهة للأطباء والمواطنين للانضمام إليها، من أجل ضمان تجربة رعاية صحية أكثر سهولة مثل منصة دوكتا و منصة صحتك وتأتي هذه الفكرة الجديدة في الجزائر في إطار الحاجة إلى حلول رقمية تسير الواقع وتحسن من تجربة الرعاية الصحية في البلاد، خاصة في ظل هذا الوضع الوبائي وهذه الفكرة كانت موجودة قبل جائحة كورونا في إطار البحث عن رقمنة مختلف القطاعات بما فيها قطاع الصحة، ولكن عند ظهور الوباء المستجد تأكدت ضرورة رقمنة قطاع الصحة، خاصة مع وجود بعض الدوافع، مثل قاعات الانتظار المزدحمة، مدة الانتظار الطويلة، الحاجة إلى رقمنة الملفات الطبية وتسهيل التعامل بها كما تضمن التجربة رعاية صحية ذكية وسهلة وجدت لتسهيل عمل الطبيب عن طريق تنظيم المواعيد وتسهيل التواصل مع المريض بشكل خاص و تنظيم المواعيد الطبية، وإدارة المعلومات والملفات الطبية الخاصة بالمرضى على منصة واحدة، إضافة إلى تحسين علاقة الطبيب مع المريض بتسهيل التواصل بينهما، وبالنسبة للمريض، فإن هذه المنصة الرقمية تأتي لمساعدته على إيجاد أطباء أكفاء في وقت قصير، وتقدم له الفرصة للاطلاع على مواعيد عملهم وتتبع المواعيد مع طبيبه عن طريق ميزة الإشعارات والتنبيهات، كما أنه سيكون على دراية بكل المعلومات المتعلقة بحالته الصحية وإذا أراد كذلك حالة أفراد عائلته الذين يضمهم معه ، وتقدم هذه المنصات العديد من التسهيلات

للمرضى، حيث ستصل إلى العديد من المستعملين عن طريق إستراتيجية تسويق سواء رقمية أو ما يسمى بالتسويق في الميدان

متطلبات تفعيل الإدارة الإلكترونية :

أن تطبيق التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ، ليس وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها و تطبيقها بإحكام¹ بل هي عملية مركبة تتطلب اتباع تحولا مرحليا من الانطلاق التطبيقي إلى الإحكام ، مع توفير مجموعة من المتطلبات :

متطلبات إدارية : إن مفهوم الإدارة الإلكترونية يقتضي دون شك ضرورة الانتقال من

الأنماط الإدارية البيروقراطية التقليدية إلى أنظمة إدارية أقل تعقيداً وأكثر شفافية تعتمد في الأساس على مبدأ الاشتراك في المعلومات وتوفيرها بيسر وسهولة للآخرين و يتطلب ذلك وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة ، أفقية وعمودية باتصالاتها، وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة ، و الريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة عالية ، ووضع استراتيجيات وخطط تأسيس ، حيث لا بد من وضع أسس إدارية وطنية ومحلية ، بالتخطيط والمتابعة والتنفيذ ، كل هذا تحت دعم الإدارة العليا في الهرم الإداري من اجل متابعتها ومساندتها².

متطلبات تقنية : وتتمثل في توفير البنية التحتية والتي تشمل تطوير وتحسين شبكة

الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في آن واحد، توفير الشبكة داخلية و البرامج و التطبيقات المتعلقة بعملية التطبيق و لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحاسبات آلية وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات والبرامج، وتوفير خدمات البريد الرقمي و مواقع الكترونية يتم استحداثها باستمرار ، وتوفير كل ما يتعلق بالاستخدام الفردي أو المؤسسة على أوسع نطاق ممكن ، توفير برامج الصيانة للشبكة الداخلية والبرامج والتطبيقات و أنظمة حماية آلية متطورة لحماية البيانات من الأخطار السيبرانية .

متطلبات بشرية : يعتبر العامل البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح

في أي مشروع وفي أي مؤسسة، وله أهمية كبيرة في قيام الإدارة الإلكترونية حيث يعتبر المنشأ ، فهو

¹ قوجيل سهام ، بركان انيسة المرجع السابق ، ص 38 .

² كلثم محمد الكبيسي ، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية لدولة قطر ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية الدولية ، 2008 ، ص 16 .

الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافها التي يصبو إليها، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري.

و يتطلب ذلك قائمة من الموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة العالية و ينشأ ذلك من خلال :

تدريب القيادات و العاملين على المهارات تطبيق برامج الإدارة الإلكترونية وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة من توفير قاعات متكاملة من جميع الاحتياجات التدريبية ، العمل على برامج تقييمية عن مدى استفادة من هذه التدريبات ، نشر ثقافة أهمية الإدارة الإلكترونية بين القيادات و العاملين و تنمية القيم و الأخلاق المهنية لدى القائمين على البرامج والتطبيقات ، توفير عدد كافي من الخبراء و الكوادر البشرية المؤهلة الضامن للتطبيق السليم للإدارة الإلكترونية .

و يشمل العامل البشري :الخبراء والمختصون العاملون في حقل المعرفة، الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في المؤسسة، يتولون إدارة التعاوض الاستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية ومنهم: المديرون والوكلاء والمساعدون، المبرمجون، ضابط البيانات، والمشغل أو المحرر.. الخ¹ ، لذلك من أهم متطلبات الإدارة الإلكترونية ايجاد قاعة بشرية مؤهلة.

متطلبات تشريعية : الإدارة الإلكترونية ككل نشاط أو مهنة يجب أن تخضع لمجموعة من القواعد والضوابط تنظم كل جوانبها، ، حيث يقصد بالجوانب القانونية للإدارة الإلكترونية توفير القوانين والتنظيمات التي تحكم المعاملات والتعاملات الناجمة عن الاتصال الغير المباشر و في غياب المعاملات الورقية.

و يتطلب ذلك سن تشريعات تساهم في عملية تحديد وتنظيم العمل في الإدارة الإلكترونية تعمل على حماية أمن نظم المعلومات ، و سرية تبادلها إضافة إلى ضرورة توفير إطار قانوني ينظم استخدام النماذج الإلكترونية وإعطائها القوة القانونية مقارنة بالنماذج الورقية المعتادة ، كما يجب أن تتوفر التغطية الحمائية للبيانات الشخصية بما في ذلك التوقيع الإلكتروني و ثبوتية التعاملات الإلكترونية ، إضافة إلى قوانين و تنظيمات تجرم الاحتيال الإلكتروني بشتى أنواعه ، مع ضرورة مسايرة هذه التشريعات للتطور المعلوماتي والرقمي .

¹ واعر وسيلة. دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية: حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية - الجزائر - الملتقى الدولي حول: إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

متطلبات سياسية : وجود إدارة سياسية داعمة للإستراتيجية التحول الالكتروني و مساندة مشاريع الإدارة الالكترونية ، عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات و تطوير برامج التحول و الإدارة الالكترونية¹.

خاتمة :

في ظل التحول الرقمي العالمي ، أصبحت الإدارة الالكترونية أفضل آلية لضمان استمرارية المرفق العمومي سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية ، وقد أظهرت حالة الطوارئ الصحية العالمية مدى أهمية الإدارة الالكترونية في إدارة الأزمات ، الأمر الذي يستدعي تعميم الرقمنة على مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية و غيرهما في سبيل ضمان استمرارية المرفق العمومي بانتظام و اطراد .

إن العصرية و التحول الرقمي للمرافق العمومية ، صارت حتمية و ضرورة و لتحقيق ذلك نقترح التوصيات التالية:

- 1/ تعزيز البنية التحتية لتطبيق فكرة المرفق العمومي الالكتروني من خلال :
 - توفير الاعتمادات المالية و الإمكانيات المادية للتطبيق الفعال .
 - تأسيس بنية تحتية حديثة للاتصالات و المعلوماتية .
 - وضع إستراتيجية اللازمة لإعادة تأهيل و تدريب الموارد البشرية .
 - إعادة بناء الهياكل التنظيمية و تصميم الوظائف بشكل يلبي متطلبات التغيير .
 - تنمية الوعي المعلوماتي للمجتمع بنشر الثقافة الالكترونية ، من خلال تعميم تدريس نظم المعلوماتية على مستوى جميع الأطوار التعليمية .
 - تعزيز البنية التشريعية من خلال:
 - وضع التشريعات القانونية و الحمائية اللازمة للتطبيق الالكتروني .
 - إنشاء أجهزة رقابة متخصصة في حماية المرافق العمومية و المرتفقين .

قائمة المراجع :

المصادر

¹ قوجيل سهام ، بركان انيسة المرجع السابق ، ص 39 .

-المرسوم الرئاسي رقم 12-415، المؤرخ في 11/12/2012، المتضمن التصديق على الميثاق الافريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة و الإدارة ، المنعقد في أديسا بابا في 31 يناير 2011 ، جريدة رسمية عدد 68 لسنة 2012.

-المرسوم الرئاسي رقم 20-442 الصادر في 30/12/2020 المتضمن إصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 جريدة رسمية عدد 82 لسنة 2020 .
-مرسوم تنفيذي 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا "كوفيد 19" و مكافحته الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2020.

الكتب القانونية

-أحمد إسماعيل المعاني و آخرون ، قضايا معاصرة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، الطبعة الأولى .

-احمد محمد غنيم ، الإدارة الالكترونية ، آفاق الحاضر و تطلعات المستقبل ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2004 .

-بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، 2005 ، الطبعة الأولى.

-ثابت عبد الرحمن إدريس ، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 .

-زكريا المصري، أسس الإدارة العامة (التنظيم الإداري-النشاط الإداري)، دار الكتب القانونية و دار شتات للنشر و البرمجيات، مصر، 2007.

-سعيد السيد علي، أسس و قواعد القانون الإداري، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009 .

-عبد الله حسن مسلم ، دارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات ، دار معزز للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2015 ، الطبعة الأولى.

-علاء عبد الرزاق السالمى و خالد إبراهيم السليطي ، الإدارة الالكترونية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، الطبعة الأولى.

-عمر موسى جعفر القريشي ، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ، منشورات حلي الحقوقية ، 2015

-محمد سمير احمد، الإدارة الكترونية ، دار المسيرة للنشرة و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، الطبعة الأولى.

-محمد كرامي ، القانون الداري ، التنظيم الإداري و النشاط الإداري ، مطبعة النجاح

الجديدة ، الداري البيضاء ، المغرب ، 2015

-نجم عبود نجم ، الإدارة الالكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات ، دار المريخ للنشر ،

الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2008 .

الرسائل الجامعية

-كلثم محمد الكبيسي ، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع

للحكومة الالكترونية لدولة قطر ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية الدولية ، 2008 .

المقالات الجامعية

-اونيسي ليندة ، المبادئ الضابطة للمرفق العام الالكتروني ، مجلة الحقوق و العلوم

السياسية ، المجلد 14 العدد 1 ، 2021 ، 203-218.

-بركان انيسة ، قوجيل سهام تفعيل دور الإدارة الالكترونية في ظل الازمات والكوارث ، مع

الاشارة إلى حالة الدول العربية في ظل جائحة كورونا ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم

التجارية ، المجلد 14 ، عدد2 ، 2021 ، ص 35-49 .

-حمدي سليمان القبيلات ، تطبيق مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد في ظل انتشار

جائحة كورونا ، مجلة الابحاث القانونية والسياسية ، مجلد 3 ، العدد 2 ، 2021 ، 167-198 .

-حميد خبال ، الإدارة المتكاملة ، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية و الذكية

، الأسباب و الدوافع ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 6 السنة 6 العدد2 ، 2021 ، ص

. 231-244 .

-عبد الوافي هشام ، أنماط التعليم الجديدة في ظل الجائحة وما بعدها ، مجلة دراسات في

التنمية والمجتمع ، المجلد 06 العدد 02 ، 2021 .

-مراح سليمة ، حق الاضراب و مبدأ الاستمرارية المرافق العامة في التشريع الجزائري ، توافق

ام تعارض ؟ ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ، المجلد 59 العدد ، 01 السنة 2022 ،

الصفحة 294-319

-مرزوق مولاي ، دور الإدارة الالكترونية في تحديد المرفق العام و تطوير الأداء ، المجلة

الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، 2022 ، المجلد السادس ، العدد الاول 1492-1512 .

-نادية بوخرص ، الإدارة الالكترونية و أثرها على مبدأ الاستمرارية المرفق العام ، مجلة

الحقوق والحريات ، مجلد 10 ، العدد 1 ، 2022 ، ص 1763-1775

مداخلات :

- دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية: حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية – الجزائر- الملتقى الدولي حول: إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة.

Ouvrages

.F.F Reichheld and P.Schefter :E.loyalty . HBR, vol 78 , No 4 ; july.Aug 2000 -

-jean –Jacques Pluchars , « le changement organisationnel des entrepris de net --

.économie ; La Revue de Sciences de Gestion , N° 234 ,2008/6

.G .J.Guglielmi et G .koubi : droit de service public ;lextenso Edition ;3 eme edition .2011-

تعزيز التحول التكنولوجي والرقمي لنجاعة المرافق العمومية وتطويرها Enhancing the technological and digital transformation of the efficiency and development of public utilities

اللقب والاسم: عبد الحميد أمير
المستوى التعليمي: طالب دكتوراه
التخصص: إدارة ومالية
الجامعة: الجزائر 1

اللقب والاسم: سعاد عبد الحكيم
المستوى التعليمي: طالب دكتوراه
التخصص: إدارة ومالية
الجامعة: الجزائر 1

البريد الإلكتروني: a.abdelhamid@univ-alger.dz البريد الإلكتروني: abd.saad@univ-alger.dz
مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر.
المُلخص:

نظرا لما عرفه العالم الحديث ثورة هائلة في ميدان التكنولوجيا الرقمية كان لزاماً على الدول والحكومات العمل بكل جد من أجل مسايرة التغيرات التي أفرزتها هذه الثورة التكنولوجية وخلق الآليات التي من شأنها الاستفادة من مميزات إضفاء الرقمنة على مرافقها العمومية. فقد لعب هذا التحول التكنولوجي والذي تجسد في استعمال تقنيات الاتصال المتطورة والرقمنة دوراً بالغ الأهمية في استمرارية أداء خدمات مرافقها العمومية المختلفة، خاصة في ظل مواقف العجز التي تحول دون قدرة هذه المرافق على اشباع الحاجيات العامة للجمهور وبالأخص الضرورية منها مثل التعليم، وهذا ما حدث بالفعل في ظل انتشار جائحة كورونا، ومن هذا المنطلق فقد لعب ذلك التحول التكنولوجي دوراً بالغ الأهمية في تحقيق المصلحة العامة والنفع العام رغم تباين النتائج والمحقات، حسب كيفية التعامل مع هذا التحول.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، الرقمية، المرافق، المصلحة، العامة.

Abstract

Given what the modern world has known a huge revolution in the field of digital technology, it was necessary for countries and governments to work hard to keep pace with the changes brought about by this technological revolution and to create mechanisms that would take advantage of the advantages of digitizing their public facilities. This technological transformation, which was embodied in the use of advanced communication techniques and digitization, played a very important role in the continuity of the performance of the services of its various public facilities, especially in light of the deficit situations that prevent the ability of these facilities to satisfy the general needs of the public, especially the necessary ones such as education, and this is what actually happened. In light of the spread of the Corona pandemic, and from this standpoint, this technological transformation has played a very important role in achieving the public interest and the public benefit despite the varying results and investigations, according to how to deal with this transformation.

Keywords: technology, digital, facilities, interest, public.

مقدمة:

عرف العالم الحديث وفي مختلف الدول والحكومات على اختلاف أنظمة الحكم فيها ثورة تكنولوجية ورقمية عارمة لا مثيل لها من عديد النواحي، سواء من ناحية التشجيع أو المبادرة والبحث أو الاستعمال أو من ناحية التسويق أو حتى التعريف بتقنياتها وآليات تطويرها، وقد استعملت في مختلف المجالات والميادين وخاصة في المجال الاقتصادي الذي أضحى يستعمل تقنيات تكنولوجية ورقمية متطورة من أجل الانتاج والتسويق والاشهار وغيرها، نظراً لقدرة هذه التقنيات الرقمية على تحقيق نتائج إيجابية وغير متوقعة.

ولما لوحظ التأثير الايجابي للرقمنة والتحول التكنولوجي، باعتبارهما وسيلة ساهمت في الوقوف على نتائج مبشرة في مجالات استخدامها، كان لزاماً على تلك الدول والحكومات النظر من أجل ادخال هذا التحول التكنولوجي والرقمي على مرافقها العمومية، ذلك أنها تشترك مع تلك التي سبقت في ابتكار واعتماد تقنيات الإعلام الآلي المتطورة في أنها تقدم خدمات للمنتفعين، وهذا أصل إنشاء المرافق العمومية، حيث اتفق فقهاء القانون الإداري على أن الغاية من إنشاء المرافق العمومية هو اشباع حاجيات الجمهور من خدمات معينة تحقيقاً للمصلحة العامة والنفع العام دون نسيان عملها على المحافظة على أركان النظام العام المتزايدة بتزايد درجة الوعي لدى أفراد مختلف المجتمعات.

إن استعمال مخرجات التطور والتحول التكنولوجي والرقمي رتب آثاراً مختلفة الأبعاد سواء بالنسبة للمرافق العمومية والخاصة أو بالنسبة للمنتفعين من الخدمات التي تعمل من أجلها تلك المؤسسات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد لعبت تقنيات التحول التكنولوجي والرقمي هذه دوراً بالغ الأهمية في الالتفاف حول إثبات حجية تجسيد وحماية الحق في الحصول على المعلومات للأفراد والجماعات، الذي تعارف عليه المجتمع الدولي وأقرته العديد من النصوص القانونية وعلى رأسها دساتير الكثير من الدول.

ومن هنا يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن للتحول التكنولوجي والرقمي أن يطور المرافق العمومية بالمفهوم الشامل؟

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا خطة كالتالي:

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية حول التحول التكنولوجي والرقمي والمرافق العمومية

المطلب الأول: ماهية التحول التكنولوجي والرقمي

المطلب الثاني: مفاهيم حول المرافق العمومية

المبحث الثاني: تأثير التحول التكنولوجي والرقمي على المرافق العمومية ومنتفعيها

المطلب الأول: التأثير على المرافق العمومية ذاتها

المطلب الثاني: التأثير على المنتفعين

المحور الأول: مقارنة مفاهيمية حول التحول التكنولوجي والرقمي والمرافق العمومية

يعد موضوع الدور الذي يخلفه استخدام تقنيات التحول التكنولوجي والرقمي لتسيير المؤسسات مهما كانت طبيعتها عامة او خاصة تجارية أو غير ربحية، الذي عرفه العالم الحديث من أهم مواضيع الساعة ، ناهيك عن عمل وبحث مختلف الدول والحكومات من اجل ارساء وبعث قواعد الإدارة الرقمية عبر مختلف المرافق العمومية التابعة لها، لما لها من القدرة على التطوير وتعزيز النجاعة وتيسير السير والانتفاع بما تقدمه هذه المرافق العمومية، ولما كان لهذا الموضوع القدر العالي من الاهتمام فقد اختلطت المفاهيم والمصطلحات المعتمدة في هذا الموضوع ومن هنا فقد ارتأينا إلى ضرورة تخصيص هذا المبحث من اجل النظر في المصطلحات الأكثر انتشاراً وتعارفاً لهذه الظاهرة؟، بما يتيح لنا التخصص والتعمق في الموضوع بالصورة القريبة إلى ما يتم تداوله، فتناولنا المفاهيم المرتبطة بالتحول التكنولوجي والرقمي في المطلب الاول ومن ثم التطرق للمفاهيم ذات الصلة بالمرافق العمومية وما تعنيه هذه المصطلحات.

تجدر الإشارة إلى أن التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بهذا الموضوع مهمة جداً ذلك أن التحول التكنولوجي والرقمي مرتبط بعدة مصطلحات ذات الصلة إلا أنها لا تقي بالتعريف الشامل للمقصود منه وكذلك الامر بالنسبة للمرافق العمومية كما سنرى.

العنوان الفرعي الأول: ماهية التحول التكنولوجي والرقمي

حظي موضوع الثورة التكنولوجية والرقمية باهتمام الباحثين في جميع الاختصاصات فوردت الكثير من التعاريف والمفاهيم بهذا الشأن، ولإحاطة بماهية التحول التكنولوجي والرقمي ارتأينا التطرق لبعض المفاهيم التي ذكرت في التحول التكنولوجي والرقمي ومن ثم التطرق إلى بعض المصطلحات المشابهة:

أولاً: تعريف التحول التكنولوجي والرقمي

نظراً للاهتمام المتزايد على موضوع التحول التكنولوجي والرقمي فقد ذكرت الكثير من التعاريف له من أبرزها ما يلي:

- يشمل التحول الرقمي (digital transformation) عملية تغيير المنتج أو طريقة تقديم الخدمة كلياً قد

يكون استراتيجياً بتدخل في وظائف المؤسسة كلها.¹

- في جميع مجالات الأعمال، تغيير جذري في كيفية تقديم القيمة للعملاء. تستخدم الشركات تقنيات رقمية

مبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة. ومن أمثلة

التحول الرقمي ما يلي:

✓ بدء الشركات في بناء حلول رقمية، مثل تطبيقات الأجهزة المحمولة أو منصة التجارة

الإلكترونية.

✓ ترحيل الشركات من البنية الأساسية لأجهزة الكمبيوتر المحلية إلى الحوسبة السحابية.

1 - بردان عباس، ما هو التحول الرقمي وكيف نعرفه، الشركات الرقمية ومحركات دفع التحول الرقمي والتكنولوجي، الجزء الأول، 2019.

✓ اعتماد الشركات على المستشعرات الذكية لخفض تكاليف التشغيل.¹

- التطويرات التي تفضي إليها التكنولوجيا الرقمية أو تؤثر بها على جميع نواحي الحياة البشرية.²

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التحول الرقمي هو الاتجاه نحو اعتماد تقنيات من شأنها تحويل الطريقة المستخدمة في تقديم الخدمات وتنظيم المعلومات وتسيير مختلف جوانب الحياة من الطريقة الكلاسيكية اليدوية القديمة إلى طريقة أكثر تقدماً وأسهل استعمالاً وأقل انفاقاً.

ثانياً: بعض المصطلحات المشابهة

1- الرقمنة:

تعرف الرقمنة على أنها العملية التقنية لتحويل الإشارات التناظرية إلى شكل رقمي. لذلك رقمنة الخدمات العامة تعني إدخال الخدمات العامة الرقمية داخل الحكومة من خلال تطبيق تقنيات الرقمنة فهي سياقات اجتماعية ومؤسسية وتوسيع تلك العملية³

2- الإدارة الالكترونية:

تعرف الإدارة الالكترونية بأنها: إدارة موارد معلوماتية تعتمد على انترنت وشبكات اتصال حيث تميل أكثر إلى تجريد وإخفاء اشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق اهدافها واكثر كفاءة في استخدام مواردها⁴

تجدر الإشارة إلى ان اضافة إلى مصطلح التحول التكنولوجي والرقمي ومصطلحات الرقمنة كوسيلة من وسائل التحول الرقمي وكذا الادارة الالكترونية باعتبارها مناخ من المناخات التي يتم فيها استخدام وسائل واستراتيجيات التحول التكنولوجي والرقمي، فإنه توجد العديد من المصطلحات في هذا المجال الحيوي الذي أمسى في جل الميادين والمجالات من اقتصاد وتجارة وتعليم وصحة وتسويق... الخ

العنوان الفرعي الثاني: مفاهيم حول المرافق العمومية

1 - مقال في الانترنت حول ما المقصود بالتحول الرقمي عبر الرابط التالي: <https://aws.amazon.com/ar/what-is/digital-transformation/#:~:text=%D9%8A%D8%B5%D9%81%20%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%91%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%20%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9,%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%AA%20%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82>

2 - Erik, Stolterman & Anna Croon Fors, information technology and the good life, information system research, 2004, pp : 687-692 available at : <https://link.springer.com/10.1007%2F1-4020-8095-6>

3 - Lindgren, I, Madsen, C. Ø, Hofmann, S, Melin, U, (2019). Close encounters of the digital kind: A research agenda for the digitalization of public services. Government Information Quarterly. disponible sur <https://www.administrationnumerique.chaire.ulaval.ca/print/pdf/node/50>

4 - نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

للتعرف على المرافق العمومية، ارتأينا التطرف لمفهوم المرافق العامة ومن ثم التطرق على أهم العناصر التي يقوم عليها المرفق العام واعتبار هذه العناصر آلية للتمييز بين المرافق العامة وباقي المرافق الأخرى كالتالي:

أولاً: مفهوم المرفق العام

يمكن القول أن المرافق العامة هي كل ما ينتفع المواطنون منه بشكل مستمر، حيث يعد استمرار تقديم الخدمات من أبرز الركائز التي يقوم عليها المرفق العام ويفرقه عن غيره من المؤسسات، كما تعرف على أنها كل ما يدار من قبل الدولة من هيئات، ومؤسسات، وغيرها، حيث تعمل هذه الجهات المختلفة على تقديم الخدمات العامة لكافة المواطنين في الدولة، سداً لاحتياجاتهم، وإدارة لشؤونهم، ورعاية لمصالحهم.

ثانياً: عناصر المرفق العام

تكتسب المرافق المختلفة صفة المرافق العامة إذا ما توافرت فيها جملة من العناصر فلا يمكن بأي حال من الأحوال غياب أحد منها، ذلك انها متكاملة وهذه العناصر هي:

- **الهدف:** أي أن يتم تحديد وتوضيح الغاية من وراء إنشاء المرفق العام، والاحتياجات التي سيعمل هذا المرفق على تلبيتها للمواطنين في الدولة.
- **الإدارة:** يكون نشاط المرفق العام خاضعاً للإشراف المباشر، والتنظيم، والرقابة على التفاصيل من قبل الإدارة العامة، حيث تضمن هذه الإدارة عدم جنوح المرفق عن الهدف الذي أنشئ من أجله.
- **المساواة بين المنتفعين:** يجب على المرفق العام تجسيد مبدأ المساواة دون سواه، وهذا ما تعارف عليه العالم الحديث فلا يميز بين فرد وآخر، لا على أساس الدين، ولا على أساس العرق، ولا على أساس اللغة، ولا على أي أساس آخر.
- **عناصر أخرى:** كتوفير مختلف الخدمات بشكل مستمر دون انقطاع ودون تراجع في الجودة، إضافة إلى اعتبار واعتماد الملاحظات المقدمة من طرف المستفيدين والمنتفعين من الخدمات المقدمة، عن طريق السماح لهم بالمراقبة والإشراف على الأعمال، وأخيراً العمل على تحسين المرافق العامة وتطويرها والنهوض بها بشكل مستمر ودون توقف، كما ويجب أيضاً تبسيط الإجراءات على المنتفعين بأفضل شكل ممكن.

إن العناصر التي يقوم عليها المرفق العام هي عناصر متغيرة باستمرار وتتأثر بجملة من المعطيات من بينها الموارد البشرية المسيّرة والوسائل المادية والتّقنية المعتمدة ومن هذا المنطلق فالجدير بالقول هنا أن وسائل

التكنولوجيا والتحول الرقمي تساهم مساهمة فعالة وجوهرية في التأثير على عناصر المرفق العام الذي يعهد إليه تقديم خدمات للجمهور، ولمعرفة هذا الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تطوير المرافق العمومية وعناصرها سنتكلم في المبحث الثاني على الآثار المترتبة هذه سواء على المرافق العمومية في حد ذاتها أو على المنتفعين من خدمات المرافق العامة جراء استعمال هذه المرافق لتقنيات الرقمنة.

المحور الثاني: تأثير التحول التكنولوجي والرقمي على المرافق العمومية ومنتفعيها

مما لا شك فيه أن للتحول التكنولوجي والرقمي والانتقال من التسيير التقليدي للمرافق العمومية إلى التسيير وفق استخدام تقنيات الإعلام الآلي ووسائل الاتصال الحديثة والمتنوعة، دوراً بالغ الأهمية في إضفاء قيمة مضافة تعود على المرافق العمومية ومختلف عناصرها التي تقوم عليها من جهة كما تعود بالنفع على منتفعي هذه المرافق من جهة أخرى، وسنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم مخرجات التحول التكنولوجي والرقمي الإيجابية التي تعزز نجاعة سير المرافق العمومية وتطويرها وعلى المنتفعين كذلك في نفس الوقت.

العنوان الفرعي الأول: دور التحول الرقمي في تطوير المرافق العامة في حد ذاتها

لا يختلف اثنان في أن المرافق العامة قبل أن تقدم خدمات للجمهور الذي يمثل صورة المنتفعين، أنها كيانات لها عناصر تقوم عليها، تم ذكر بعضها في المبحث الأول، تتكامل فيما بينها من أجل تقديم أفضل خدمة للجمهور مهما اختلفت هذه الخدمة، ومن هذا المنطلق تعد الآثار الإيجابية التي تفرزها استعمالات التطبيقات والتقنيات الناتجة عن التحول التكنولوجي والرقمي على تلك العناصر من أهم صور الدور الفعال للرقمنة في تعزيز نجاعة سير المرافق العمومية وتطويرها في حد ذاتها، ومن أهم مظاهر هذا الدور المهم ما يلي:

أولاً: التحكم الجيد في تسيير المرفق العمومي هو نتيجة لرقمته

يعد التسيير علم قائم بذاته، ويعتبره البعض فناً من الفنون، حيث أنه يشمل التخطيط والتنسيق والتنفيذ وفق استراتيجية محدّدة الأهداف مهما كانت الوسائل المعتمدة فيه والمستعملة، بغرض الوقوف على النتائج المرجوة من إنشاء المرفق العمومي، وقد أثبتت استعمالات تطبيقات وتقنيات الرقمنة في مختلف جوانب المرافق العامة نجاعتها في تطوير المرافق العامة من خلال ما يلي:

- 1- التحكم الجيد في الملفات وتوزيعها وحفظها،
- 2- تقليص مدة معالجة الملفات من خلال استعمال تقنيات وتطبيقات المجال الرقمي،
- 3- توفير الجهد العضلي للمستخدمين الذين يستخدمون تقنيات الرقمنة،
- 4- تقليل استعمال المال العام أثناء أداء الأعمال المختلفة في المرفق العام،

5- توفير مناخ عمل أكثر هدوءاً وأسرع تعاملًا وأكثر فعالية.

إن الفوائد المذكورة أعلاه، هي عوامل تساعد لا محالة على تحسين جودة الخدمات الموجهة للمصلحة العامة، وما ينجم عن هذه المعادلة من نتائج إيجابية تخدم الاستقرار العام وتحافظ على أركان النظام العام، ذلك أن مجتمعاتنا بأمس الحاجة إلى خدمة تتماشى ومتطلبات الوقت الراهن.

ثانياً: تمكين المرافق العامة من الولوج إلى المعلومات المشتركة بسهولة هي الأخرى نتاج لاستعمال التطبيقات والتقنيات الرقمية

تحتاج المرافق العامة وتنفيذ مهامها الموكلة إليها بالتواصل مع مرافق أخرى لا محالة، وعلى هذا الأساس تكون هناك معطيات ومعلومات مشتركة بين المرافق العمومية يتم تداولها باستخدام الوسائل البشرية والمادية والقانونية اللازمة والمسخرة لذلك،

وقد ساهمت التطبيقات والتقنيات الرقمية مساهمة بالغة الأهمية في تسهيل الولوج إلى المعلومات المشتركة بين المرافق العمومية.

العنوان الفرعي الثاني: تأثير التحول التكنولوجي والرقمي على المنتفعين

لم تكن المرافق العامة التي اعتمدت تقنيات الرقمنة والتحول التكنولوجي المستفيد الوحيد من إيجابيات هذا الأسلوب الجديد، بل تعدت إلى المنتفعين من الخدمات التي تقدمها تلك المرافق فأصبحوا أكثر أريحية من ذي قبل من عدة نواحي وبذلك تحسنت وتجددت ثقّتهم بالقدرة ومرافقها العمومية، وسندكر في هذا المطلب أهم الفوائد التي ذكرت في هذا الموضوع.

أولاً: التمتع بخدمات المرافق العامة وفق مبادئ المساواة

تقرض تقنيات التحول التكنولوجي والرقمي التي تعتمدها المرافق العامة منطق معالجة المعطيات والمعلومات في مختلف المجالات على أساس المساواة وعدم التفرقة بين الأشخاص للاعتبارات التي كانت منتشرة من قبل مثل المحاباة والجهوية، التي تعرض المنتفعين لغبن وتمييز صريحين، فأصبحت جل المعاملات المرفقية تحقق مبادئ العدل والمساواة والشفافية بين الأشخاص بمجرد رقمنة مصالح تلك المرافق.

ثانياً: تمتع المنتفعين بحق الحصول على المعلومات

أقرت مختلف التشريعات في العالم حق الإنسان في الحصول على المعلومات، فذكر في الكثير من دساتير العالم ومنها دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، وهذا ما يخدم استراتيجية تنظيف المرافق العامة في الدول والحكومات التي تقر هذا الحق من مظاهر الرداءة والتفرقة والاستغلال السيء للسلطة

الممنوحة للمرافق العامة في شكل امتيازات السلطنة العامة، فلما تكون المعلومات والمعطيات والاطلاع عليها حق مكفول للإنسان عن طريق التقنيات التي تعتمد عليها المرافق العامة في إطار مسيرتها لتحول التكنولوجي والرقمي، ستكون النتيجة الحتمية وجوب تقييد هذه المرافق الصارم بالنصوص القانونية والتنظيمية، القائمة على أسس ومبادئ تحقق العدل والمساواة والشفافية في معالجة المعطيات والملفات وتجنب في نفس الوقت وقوعها في مظاهر الرداءة من تمييز ورشوة وفساد مهما كان نوعه.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية المتواضعة، نخلص إلى أن التحول التكنولوجي والرقمي الذي عرفه العالم الحديث من خلال تطوير التقنيات والآليات والتطبيقات الرقمية الذكية في مختلف المجالات، لعب دوراً بالغ الأهمية في تغيير المفاهيم التقليدية للمعاملات وطرق وأساليب التسيير عموماً فأصبحت تلك المعاملات تتسم بالسرعة في الإجراءات والخطوات المتبعة وتقليل استعمال النفقات المالية اللازمة في ذلك وكذا القدرات البشرية واليد العاملة، ناهيك عن تحسين مستوى تلك المعاملات من ناحية تقديمها على أسس الشفافية والمساواة.

ولما اتجهت المرافق العامة التي تنشئها الدول والحكومات وتعهد إليها مهمة التعامل مع الجمهور وتقديم الخدمات لهم، نحو الرقمنة هذه واعتماد تقنياته في مختلف مراحل تقديم تلك الخدمات للمنتفعين تحسن أداء المرافق العامة وأصبحت وسيلة الدولة في زرع ثقافة الاجتهاد فخدمت بذلك تقريب الإدارة من المواطن وتعزيز ثقته بها لما سبق ذكره من تحصيله للمعلومات التي يحق له الاطلاع عليها وغيرها من النتائج الإيجابية

وتبقى فوائد التحول التكنولوجي والرقمي التي تجنيها المرافق العامة ومنفعيتها نسبية ومتعلقة بمدى استعمال المرافق تلك لتقنيات الرقمة المستجدة والفعالة من جهة وقدرة المستخدمين والموظفين على اتقان استخدام تلك التقنيات من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

- بردان عباس، ما هو التحول الرقمي وكيف نعرفه، الشركات الرقمية ومحركات دفع التحول الرقمي والتكنولوجي، الجزء الأول، 2019.

- مقال في الانترنت حول ما المقصود بالتحول الرقمي عبر الرابط التالي:

<https://aws.amazon.com/ar/what-is/digital>

- Erik, Stolterman & Anna Croon Fors, information technology and the good life, information system research, 2004, pp : 687-692 available at. : <https://link.springer.com/10.1007%2F1-4020-8095-6> 45

- Lindgren, I, Madsen, C. Ø, Hofmann, S, Melin, U, (2019). Close encounters of the digital kind: A research agenda for the digitalization of public services. Government Information Quarterly. disponible sur :<https://www.administrationnumerique.chaire.ulaval.ca/print/pdf/node/50>

- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009

جائحة كورونا كشف لواقع التقاضي الالكتروني في الجزائر

The corona pandemic reveals the reality of e-litigation in Algeria

الدكتورة براني فيروز، أستاذة محاضرة أ، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق، مخبر آليات

تحقيق

التنمية الشاملة

f.berrani@univ-alger.dz

الملخص:

إدراكا من الجزائر بأهمية قطاع العدالة وضرورة عصرنته، وأن هذه الأخيرة لا تتأثر إلا من خلال اعتماد الوسائل الكفيلة بتحقيقها، التي تصدرها عملية الرقمنة أو رقمنة لمواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية فتبنى نظام التقاضي الالكتروني أو آلية التقاضي عبر شبكة الانترنت، لكن هذا المشروع الذي كان يمثل تحدي كبير نحو إصلاح قطاع العدالة لم يلق من التجسيد الحجم المناسب أو بمعنى آخر لم يلق التطبيق الفعال، الوضع الذي أبانته جائحة كورونا في واقع العمل القضائي،

الكلمات المفتاحية:

التقاضي الالكتروني، الرقمنة، العصرنة، قطاع العدالة، المحاكمة المرئية

خمس كلمات مفتاحية

Abstract

Realizing by Algeria of the importance of the justice importance of the justice sector and the need to modernize it. The latter can only be achieved through the adoption of the means to achieve them. Spearheaded by the digitization of judicial work. The situation that was demon by the corona pandemic

Key words:

e-litigation, Modernization, Justice sector, Judicial work, Videoconference

مقدمة:

يعد مرفق القضاء مرفقا استراتيجيا ذو أهمية بالغة، فقد أضحي التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع العدالة وسيلة للوصول إلى تحقيق أكبر قدر من الفاعلية، لا سيما أن إصلاح العدالة وعصرنتها لا يمكن فصلهما عن بعضهما فهما متلازمان تلازما واقعيًا، يفرض على أي نظام قانوني استعمال وسائل وتقنيات معاصرة وحديثة لتحسين أداء أجهزة العدالة.

لقد أدركت الجزائر أهمية وضرورة عصرنة قطاع العدالة، كما أدركت أن هذا لا يتأتى غلا من خلال اعتماد الوسائل الكفيلة بتحقيقه والتي تتصدر عملية الرقمنة أو رقمنة العمل القضائي، فصدر القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة يتضمن النص على أنظمة ووسائل لتجسيد ذلك، وعلى رأسها التقاضي الإلكتروني بعد أن ظهرت الحاجة الملحة لحل مشاكل الفصل في الدعاوى، وتسهيل إجراءات التقاضي، ومواكبة التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم من خلال إدخال التقنية الالكترونية في إجراءات التقاضي على مستوى الهيئات القضائية في الجزائر.

لكن هذا المشروع لم يلق التطبيق الفعال والتجسيد الكلي على واقع العمل القضائي، الوضع الذي أبانته جائحة كورونا والظروف التي عرفتها الجزائر، الأمر الذي يستدعي التساؤل عن واقع رقمنة قطاع العدالة عموما والتقاضي الإلكتروني خصوصا، وما يشوبه من اختلالات أظهرتها جائحة كورونا.

إن الإجابة عن هذه الإشكالية يتم من خلال التطرق إلى نقطتين: النقطة الأولى: المأمول من تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر، أما النقطة الثانية فتتعلق بواقع تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني.

المحور الأول: المأمول من تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر

إن التغييرات السياسية التي واكبت اعتماد دستور اعتماد دستور 1996 مست بالضرورة المنظومة القضائية في الجزائر، فكان لابد من استكمال أو تطبيق التغيير على كافة المرافق العامة، والعمل على تحسين الخدمة العمومية في جميع المجالات وعلى كافة المستويات، فتصدر مرفق العدالة قائمة المرافق التي تستدعي الإصلاح اعتباراً للأهمية الاستراتيجية التي يحتلها، ولم يكن ليتأتى ذلك إلا من خلال عصنة قطاع العدالة والتوجه لاستعمال واستخدام التكنولوجيا، لعدة اعتبارات تخدم القطاع ومستعمليه على حد سواء أهمها التقاضي الإلكتروني الذي يعد آخر ما توصل إليه العقل البشري من إبداع في فقه القانون في ظل التقدم التكنولوجي المعاصر، لما له من انعكاس إيجابي على عملية التقاضي بصورة عامة، من خلال استثمار الوقت بإتباع إجراءات حديثة ومتطورة من أجل تحقيق العدالة بين المواطنين بأقصر الطرق وأسرعها، كما ينجم عنه توسع دائرة التقاضي لشمّل أقاليم خارج نطاق الاختصاص المقرر سابقاً بموجب القانون ليصل إلى أقاليم دولية، ومنه تمكين الجهات من تجاوز مشكلة البعد الجغرافي بين الدول والمدن وما يتطلب ذلك من تكاليف باهضة⁽¹⁾.

وعليه سيتم تحديد المفهوم الصحيح هذه التقنية الحديثة (أولاً)، ثم تطبيقها في الجزائر

(ثانياً)

أولاً: مفهوم التقاضي الإلكتروني

إن تحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني يتم من خلال التطرق إلى تعريفه، ثم إلى خصائص التقاضي الإلكتروني.

1. تعريف التقاضي الإلكتروني

مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي يقابله مصطلح التقاضي التقليدي، يتفقان في الموضوع والمحتوى ويختلفان في الوسائل والوسائط المستخدمة.

إن فكرة التقاضي الإلكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الإلكترونية، والتي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي، إلى الشكل الإلكتروني عبر الأنترنت، فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الإدارية أو القضائية. ولقد تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لتقنية التقاضي الإلكتروني، ولعل أهم هذه التعاريف، كونه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى

(1) صفوان محمد شديفات، "التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال Videoconference"، دراسات، علوم الشريعة

والقانون، المجلد 41، العدد 1، 2015، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ص 353.

ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين.⁽¹⁾

كما عرفه جانب آخر من الفقه، على أنه: "الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام الوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية"⁽²⁾.

ويعرف بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين علماً بما تم بشأن هذه المستندات"⁽³⁾.

ولقد عرفه د. أسعد فاضل منديل على أنه: "سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحدثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين"⁽⁴⁾.

فهو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم، وحضور جلسات المحاكمة، تمهيداً للوصول إلى الحكم، وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي، ومباشرة التقاضي إجراءات التقاضي، من خلال هذا النظام، كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الإلكترونية شفافية، وسرعة في الحصول على المعلومات.

والواضح من هذه التعاريف، أن أصحابها أسهبوا في بيان مفهوم التقاضي الإلكتروني وإجراءاته، وكان من الأفضل لو أنهم اكتفوا بالتعريف على اعتبار أن المسألة مسألة فقه القانوني، واختصروا العبارات ليكون التعريف أشمل لمفهوم التقاضي الإلكتروني وأوضح لمعناه.

(1) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص 57؛ عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2015، ص 514.

(2) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 04.

(3) خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008،

وعليه، يمكننا أن نعرف التقاضي الإلكتروني كآلي: "استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد".

2- خصائص التقاضي الإلكتروني.

يتميز نظام التقاضي الإلكتروني بجملة من الخصائص تجعله يختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية ويواكب التطور في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، هذه المميزات نوجزها في الآتي:

أ- الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني.

إن أهم ما يميز إجراءات التقاضي الإلكتروني، هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي، حيث تتم بينهم الكترونياً، وهو ما يتفق مع الغرض من إنشاء الوسائط؛ بمعنى خلق مجتمع المعاملات اللاورقية⁽¹⁾، لذلك نجد بأن الدعائم الإلكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بصفة نهائية، بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه، ودليل من أدلة الإثبات الإلكترونية⁽²⁾.

كما أن استخدام المستندات والوثائق الإلكترونية يمكن من التخلص من الكميات الكبيرة للملفات الورقية للدعاوى، التي تكاد تمتلئ بها غرف المحاكم، وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها. وبهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لتخزين الملفات الورقية في الأجهزة القضائية، واستعمالها في نشاطات أخرى المحكمة، كما أن الوثائق والمستندات الإلكترونية، يمكن الوصول إليها والإطلاع عليها بسهولة وبسرعة مما هو عليه في الملفات الورقية.

ب - السرعة في تلقي وإرسال المستندات والوثائق:

تتيح شبكة الانترنت إمكانية إرسال المستندات والوثائق، وبعض الرسائل الكترونياً؛ بمعنى التسليم الفوري للوثائق الكترونياً، شأنها في ذلك شأن البحوث والتقارير الإلكترونية، إلى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية وطلب الخبرة في مجال ما، والتي تعتمد على تقنية التنزيل، وتقابله التقنية الثانية التي يطلق عليها بـ "upload"، والتي تعني التحميل عن بعد، أي إرسال ملف أو برنامج إلى جهة أخرى، لذلك نرى بأن أجهزة الإرسال الإلكترونية، لها دور قانوني في تطبيق إجراءات

(1) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 36.

(2) هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعوي، "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص 284.

التقاضي الإلكتروني، بحيث يساعد هيئة القضاء في التجميع والتخزين والحفظ، وكذا في الإعلانات والإخطارات، و في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثلهم القانونيين⁽¹⁾. وهذه الخاصية تسمح بالاستثمار في الوقت.

ج- استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي:

يعد استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية، من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني، على اعتبار أن هذا الأخير، لا يختلف من حيث الموضوع أو الأطراف عن التقاضي التقليدي، وإنما الاختلاف يكمن في طريقة تنفيذه، حيث يتم باستخدام وسائط الكترونية؛ تتمثل في جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية (Internet)، أو شبكة اتصال خارجي خاصة (Extranet) التي تقوم بنقل التعبير عن الإدارة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع⁽²⁾، سماع أقوالهم، تبادل المذكرات بينهم أو بين ممثلهم، الاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم⁽³⁾.

د- سرعة البت في القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي:

تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق في التقاضي الإلكتروني دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وهذا يؤدي إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى⁽⁴⁾. بالإضافة إلى ذلك نجد أن القضاء التقليدي الجاري حاليا، أن يعقد القاضي الجلسة الأولى، وقد يخصصها لاستماع أقوال المدعي، ثم يعطي الخصمين موعدا آخر، ربما يكون بعد شهر أو شهرين، وربما ثلاثة أشهر، للجلسة الثانية، فإذا وصل موعد الجلسة الثانية، يكون القاضي قد نسي القضية تماما، فيضيع نصف زمن الجلسة الثانية في قراءة القاضي لضبط الجلسة الأولى، وسؤال الخصمين عما دار فيها، بل ربما يعقد جلسة أخرى لسماع البيانات بعد ثلاثة أشهر، وهكذا دواليك في سلسلة لا تنقضي، وأما في القضاء الإلكتروني، فإن ذلك سيختفي ذلك تماما، حيث أن القضية لن ترفع إلى القاضي، إلا بعد استيفاء جميع البيانات والإثباتات والأقوال التي يرغب الطرفان في إبدائها، ثم يرفع الملخص بعد موافقة الطرفين عليه

(1) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 36.

(2) ليلي عصماني، "تظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، العدد 13، فيفري 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 218،

(3) سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 30.

(4) ليلي عصماني، مرجع سابق، ص 218.

للقاضي لينظر فيه، فالقضية هنا تكون ناضجة تمامًا حال رفعها للقاضي، وقد يحتاج القاضي بعد ذلك لبعض الأسئلة اليسيرة ثم يصدر حكمه مباشرة.⁽¹⁾

هـ- إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً:

إن تقنية المعلومات في ظل العصر الحديث اجتاحت كل دول العالم وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية، وجعلت العالم بمثابة قرية صغيرة بلا حدود جغرافية بين القارات رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت من خلال كثرة وتعدد وسائل الاتصال الحديثة، مما جعل القانون المعاصر يعترف بالمعاملات الإلكترونية وما صاحبها من آثار قانونية.

فبالمقارنة مع التقاضي التقليدي، الذي يعتمد على الدعامة الورقية في إثبات الوجود المادي للمعاملات فيه، ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات، إلا إذا كانت موقعة باليدوي، فإن التقاضي الإلكتروني، يتم إثباته عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، فالمستند الإلكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان، وتحديد التزاماتهما القانونية، والتوقيع الإلكتروني هو الذي يضيح حجية على هذا المستند⁽²⁾.

وتماشياً مع هذا النمط الإلكتروني في الحياة المعاصرة بات من الضروري الاعتراف بصحة الإجراءات التي يتم مباشرتها بشكل إلكتروني وهي سمة تميز التقاضي الإلكتروني كذلك؛ ينبغي العمل على توضيح شروط صحتها وبطلانها قانوناً.

و- جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين وتأسيس محاكم إلكترونية:

حقق التقاضي الإلكتروني مميزات عديدة منها، تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين، ورفع فاعلية دورة العمل، وربط معلومات الدعاوى بين المحاكم⁽³⁾.

إذ يمكن التقاضي الإلكتروني من رفع الكفاءة الإنتاجية للقاضي، حيث يكون بإمكان القاضي النظر في أضعاف القضايا التي ينظرها حالياً. بالنظر إلى عدم حاجة القاضي للحضور اليومي لمقر التقاضي، كما أنه بإمكانه النظر في القضية، ومناقشة الخصوم، من أي مكان في العالم⁽⁴⁾.

(1) حسام محمد نبيل، "التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة"، مجلة لغة العصر ، 09 - 12 - 2017،

<http://aitmag.ahram.org.eg/News/86774.aspx>

(2) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 40.

(3) المرجع نفسه، ص 41.

هذا بالإضافة إلى تقليل هدر وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور لمقر التقاضي، إذ بالإمكان في القضاء الإلكتروني من تقديم بعض القضايا على بعض من خلال الاتصال بأطراف الدعوى.

وكذا إمكانية متابعة أعمال التفتيش القضائي بكل يسر وسهولة، إذ بإمكان المفتش القضائي الدخول على الموقع المخصص للقاضي، ثم النظر في عدد القضايا المنجزة، وطبيعة الأحكام الصادرة، بل ويمكنه الحضور المباشر للجلسات القضائية حال نقلها مباشرة عبر الإنترنت، وهو في مكانه دون الحاجة لتكبد عناء السفر، أو الانتقال لمقر القاضي.

ويمكن التقاضي الإلكتروني من الاستعانة بقضاة خارج السلك القضائي، من أمثال أساتذة كليات الحقوق ونحوهم، وذلك من خلال إسناد بعض جلسات التقاضي إليهم، واستشارتهم في بعض القضايا، وهذا ما يسرع في إنجاز كثير من القضايا، ويخفف العبء على القضاة.⁽¹⁾ ومن المميزات أيضا، تقليل التجاوزات التي تحصل عادة أثناء التقاضي، سواء أكانت تلك التجاوزات من الخصوم أو من القضاة، إذ إن ميزة التسجيل في هذا النوع من التقاضي، سوف تجعل أطراف الدعوى في حالة من الاتزان اللفظي والسلوكي، والالتزام بالأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات التقاضي، وذلك حتى لا تستخدم تلك الاختراقات المحتملة ضدهم بأي وجه من الوجوه. كما يعد التقاضي الإلكتروني بمثابة المرحلة اللاحقة لإنشاء مرفق القضاء الإلكتروني، حيث لا يمكن رفع الدعوى الكترونيا دون أن تكون للهيئة القضائية موقع على شبكة الانترنت أو أن تكون متصلة بنظام حوسبي خاص.⁽²⁾

ثانيا: تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر

اتجه مرفق العدالة الجزائري إلى تبني فكرة عصرنه المرافق العمومية والأجهزة القضائية التابعة له، باستخدام آلية حديثة في العالم، والمتمثلة في التقاضي الإلكتروني، من خلال الأخذ بمعطياتها في مجال التقاضي لاسيما المحادثة المرئية عن بعد، والتي درج المشرع الجزائري على تسميتها باللغة الفرنسية بـ"Vidéo-conférence" في مجال التحقيق وسماع الشهود. ولمعرفة تطبيقات الجزائر في هذا المجال، نتطرق لبيان الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر، ثم إلى استعراض بعض التطبيقات على أرضية الواقع.

1- الاطار القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

(1) ماريا اسكندر البديري، "التقاضي والمحاكم الإلكترونية"، مجلة الحوار المتمدن، 2008/12/02 www.m.ahewar.org/s.asp?aid

(2) ليلي عصماني، المرجع السابق، ص 218.

بالرجوع إلى المنظومة التشريعية للجزائر، نجد جملة من القوانين التي تطرقت إلى فكرة عصرنة المرافق العمومية، وخاصة المرافق السيادية للدولة، وعلى اعتبار أن الدراسة محصورة في التقاضي الإلكتروني، فإننا سنستعرض فقط المستجدات التي طرأت في التشريع الجزائري في هذا المجال، دون سواه

وبناء عليه نجد:

- القانون رقم 03-15، الذي يتعلق بعصرنة العدالة⁽¹⁾،
- الأمر رقم 02-15، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية⁽²⁾.
- أ. القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة:

إن صدور القانون رقم 03-15، والمتعلق بعصرنة العدالة، تعد خطوة خجولة ولكنها إيجابية للجزائر، مقارنة بالدول العربية الأخرى، التي لا تزال رهينة للوسائل التقليدية في عملية التقاضي. ولقد احتوى هذا القانون على 16 مادة، حيث تم تطرق إلى فكرة التقاضي الإلكتروني، على النحو التالي:

في البنود الثالثة من أحكام المادة الأولى منه:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل،
- إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية،
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

ومن أجل عصرنة قطاع العدالة، وضعت أحكام المادة الثانية، حيث شملت التنظيم القضائي العدلي والإداري بما في ذلك محكمة التنازع⁽³⁾، والمادة التاسعة التي بينت بأن الجزائر اعتمدت فعليا فكرة التقاضي الإلكتروني، من خلال التبليغ وإرسال المحركات القضائية بالطريق الإلكتروني⁽⁴⁾.

(1) القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في أول نوفمبر 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015، العدد 06، ص 04.

(2) الأمر رقم 02-15، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المؤرخ في 23 جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40، ص 28.

(3) المادة 02 القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة: "تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع."

(4) المادة 09 القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة: "...يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني..."

وتضيف أحكام المادة 14 منه أيضا، على أنه: "إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد".

أما أحكام المادة 15، فحددت نطاق استخدام هذه التقنية، في فقراتها الثلاث، حيث جاءت كما يلي: "يمكن قاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، يمكن لجهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء. ويمكن جهة الحكم أن تنظر في قضايا الجرح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك".

وأخيرا، المادة 16 منه، حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني، ووردت على النحو التالي: "يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط. يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك. إذا كان الشخص المسموع محبوسا، تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس"

فضلا عن الأحكام الأخرى التي تطرقت لاستخدامات الانترنت في مجال التقاضي، طرق الارسال، وغيرها.

ب. الأمر رقم 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية

وردت تقنية التقاضي الإلكتروني في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدل والمتمم، في الفصل السادس "في حماية الشهود والخبراء والضحايا"، من الباب الثاني "في التحقيقات"، بالكتاب الأول تحت عنوان "في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق".

حيث نصت المادة 65 مكرر 27: "يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته..."

2. بعض تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الجزائر

أهم تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الجزائر كان نظام التسيير الإلكتروني للملف القضائي الذي يمكن من متابعة وتسيير مسار الملف القضائي أليا منذ تسجيله إلى غاية الفصل فيه وتنفيذ العقوبة إن وجدت، فيسمح هذا النظام بتقديم خدمات عمومية أهمها متابعة الملف القضائي والشباك الإلكتروني.

أ - متابعة مآل الملف القضائي

باستحداث نافذة نمكن المتقاضى أو وكيله من متابعة ومعرفة مآل قضيته، وتتبع مسار الإجراءات المتخذة بخصوصها بغرض تسهيل إجراءات التقاضي وتبسيطها على المتقاضى، وفي الوقت ذاته تقريب الإدارة من المواطن، وحتى إمكانية التبليغ والاستدعاء عن طريق الرسائل الإلكترونية.

ب. الشباك الإلكتروني

الشباك الإلكتروني هو نافذة إلكترونية على مستوى جميع الجهات القضائية يمكن للمتقاضين أو وكلائهم من الاطلاع على مسار الملف القضائي المتواجد ليس في الجهة ذاتها فقط وإنما في جهات قضائية أخرى، والإجراءات المتخذة بصده آليا دون عناء التنقل وحتى الطعن بالنقض يمكن أن يتم على مستوى المجلس القضائي.

ج. نظام المحاكمات عن بعد

إن نظام المحاكمة عن بعد أو المحادثة المرئية استعمل في بداية الأمر للاجتماعات والندوات لفائدة العاملين في قطاع العدالة، فقد تم استخدام تقنية المحادثة المرئية للقاءات الدورية بين رؤساء المجالس، والغرف والنواب العامون مع رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية، والقضاة في المناطق النائية، والتي تبعد عنهم خاصة في الجنوب. ثم تم ربط المحكمة بالمحاكم والمجالس القضائية والمؤسسات العقابية بشبكة الألياف البصرية مما يسمح بالتحدث المرئي، فبلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقها 153 محاكمة، والجدير بالذكر، أن أولى الصور التي ظهرت للتقاضي الإلكتروني في الجزائر، كان يوم 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة عن قسم الجنج.

المحور الثاني: واقع تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر

إن مشروع رقمنة قطاع العدالة لم يتم تطبيقه بصفة فورية، فقد كانت انطلاقته منذ سنة 2000 بصدر التقرير السنوي للجنة إصلاح العدالة، فقد باشرت الجزائر منذ ذلك التاريخ في تهيئة الأرضية اللازمة إلى أن صدر قانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة ليطبق بصفة فورية لتجسيد الهدف الذي سبقه في الوجود بـ 15 سنة، غير أن جائحة كورونا أثبتت أن مشروع عصرنة العدالة لم يتحقق بعد بالصيغة المطلوبة لاسيما بالنسبة للتقاضي الإلكتروني.

فقد كان التصدي لجائحة كورونا يفرض اتخاذ جملة من التدابير الضرورية للوقاية من انتشار الفيروس، تتعلق أساسا في مجال القضاء بتوقيف جلسات محكمة الجنايات ومحاكم الجنج كمرحلة أولى، وبدء مفعول هذه الإجراءات انطلاقا من 17 مارس 2020، ثم في وقت لاحق تم توقيف

العمل القضائي كاملا إلى غاية 16 جوان 2020 تاريخ إعلان وزير العدل قرار العودة التدريجية للعمل القضائي¹.

إن المتتبع للكيفية التي تعاملت بها وزارة العدل مع الظروف التي فرضتها الجائحة يستشف أن الجهات القضائية لم تكن مزودة بالوسائل الرقمية التي تمكنها من مواصلة العمل خلال فترة الحجر الصحي مع احترام التباعد المفروض، لا سيما أن الوزارة أعلنت أنه سيتم اللجوء للمحاكمة عن بعد متى أمكن ذلك، وهذا تأكيد على أن العمل عن غير مهين له بعد.

كما أدى عدم تفعيل المواد من 09 إلى 13 من قانون 03/15 المتعلقة بالتسيير الإلكتروني للوثائق والإجراءات القضائية حال دون إمكانية العمل والتقاضى خلال فترة الحجر المنزلي، مما دعى في وقت لاحق بمصالح وزارة العدل للتصريح بالشروع في رقمنة الملف القضائي، وأن هذا يعد عملية مفصلية في مخطط عمل الحكومة لسنة 2020²

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية نصيغ ما تم التوصل إليه من نتائج ومن التوصيات عسى أن تساهم هذه الدراسة في الدفع نحو تحسين وضع التقاضي الإلكتروني وترقيته.

أولا: النتائج

- أن التقاضي الإلكتروني يتطلب جملة من الوسائل، منها:
- القانونية، سواء كانت من المنظومة الدولية، الإقليمية، أو الداخلية على حد سواء،
- وسائل تقنية، وهي لا تقل أهمية عن الأولى، وتتمثل في شبكة الانترنت ودعائمه،
- وسائل تأهيلية، تتمثل في الطاقم البشري الافتراضي، أي القضاة والمحامون، كتاب الضبط، إلى جانب الأكفاء في عالم المعلوماتية، من مهندسين وتقنيين.

ثانيا: التوصيات

- تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات السلطة القضائية، طبقا لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليا والقابلة للتطوير.
- إصلاح المنظومة التشريعية وتوحيدها، حيث نجد نوعا من الإجحاف في التقنين الجزائري، إذ تضمن القانون 03-15، ستة عشرة مادة فقط، كما أن المشرع الجزائري،

¹ عن موقع وكالة الأنباء الجزائرية. www.aps.dz

² "رقمنة العدالة.... هل تكون كلمة السر في الجزائر؟"، صحيفة أخبار اليوم الإلكترونية، مقال مكتوب في 14 أكتوبر 2020

منشور في عدد 08 مارس - 28 أبريل 2020، www.akhbareyoum.dz

"تطوير العلاقة بين قطاع العدالة والمواطن من خلال الرقمنة"، صحيفة الأوراس الإلكترونية عدد 16 جوان 2020،

www.awrasse.dz

- الربط بين المواقع الإلكترونية لوزارة العدل، والهيئات القضائية الموجودة على كافة التراب الجزائري، سواء العدلية، الإدارية، أو محكمة التنازع.
- إضافة نافذة على المواقع الإلكترونية للهيئات القضائية، تسهل على المواطن عملية التقاضي الإلكتروني، بشروحات بصيغة Pdf، وأخرى مرئية، حول كيفية استخراج الأحكام، ارسال المستندات،...إلخ.
- العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين في مجال القضاء من قضاة ومحامين وأمناء ضبط وفنيين لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية من جهة وتحقيق حماية أكبر للدعوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات والمعاملات القضائية،
- تعديل قانون العقوبات بتشديد العقاب على الجرائم الإلكترونية الواقعة في مجال التقاضي الإلكتروني لتحقيق حماية جنائية أكبر .

قائمة المراجع:

النصوص القانونية

- 1- القانون رقم 03-15، المؤرخ في أول نوفمبر 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015، العدد 06.
- 2- الأمر رقم 02-15، المؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40.
- 3- محضر الجلسة العلنية التاسعة عشر المنعقدة يوم الاثنين 24 نوفمبر 2014، مواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلق بعصرنة العدالة، الفترة التشريعية السابعة، الدورة الخامسة، المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2014، السنة الثالثة، رقم 140.

: الكتب

- 1- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014.
- 2- خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

- 3- سالم عمر، الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- 4- سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
- 5- صلاح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص: 163-164.
- 6- عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2015، ص 514.
- 7- فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الاولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود، لبنان، 2012.
- 8- القاضي حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2010.
- ثانيا: المقالات العلمية:

- 1- حسام محمد نبيل، "التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة"، مجلة لغة العصر، 09-12-2017،

<http://aitmag.ahram.org.eg/News/86774.aspx>

- 2- صفاء أوتاني، "المحكمة الالكترونية-المفهوم والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
- 3- صفوان محمد شديفات، "التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال Videoconference"، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، العدد 1، 2015، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
- 4- ليلى عصماني، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، العدد 13، فيفري 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- 5- مارياسكندر البدري، "التقاضي والمحاكم الإلكترونية"، مجلة الحوار المتمدن،

2008/12/02

www.m.ahewar.org/s.asp?aid

- 6- محمد محمد الألفي، "المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول"، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادسة "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 9-12 ديسمبر 2007.
- 7- هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعوي، "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016. الجرائد والمواقع الإلكترونية
- 1 موقع وكالة الأنباء الجزائرية. www.aps.dz
- 2 "رقمنة العدالة..... هل تكون كلمة السر في الجزائر؟"، صحيفة أخبار اليوم الإلكترونية، مقال مكتوب في 14 أكتوبر 2020 منشور في عدد 08 مارس - 28 أبريل 2020، www.akhbarelyoum.dz
- 3 "تطوير العلاقة بين قطاع العدالة والمواطن من خلال الرقمنة"، صحيفة الأوراس الإلكترونية عدد 16 جوان 2020، www.awrasse.dz

رقمنة المرفق العمومي في الجزائر بين حتمية التفعيل

وفجوة الانترنت في ظل جائحة كورونا

الدكتور بلهامل محمد عبد الفتاح، أستاذ محاضر ب، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

b.fetah.mohamed@gmail.com

الدكتورة سمية شاكري، أستاذة محاضر أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

soumayachakri@ymail.com

مقدمة:

فرضت الثورة الرقمية مزيدا من الضغط على القطاع العام، حيث أصبح هناك حاجة ملحة لتحديث المرافق بطريقة تنعكس على المواطنين وعلى جميع الهيئات العمومية في شكل تقديم خدمة أكثر كفاءة وفعالية ورشادة، من خلال الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على الاستخدام الأمثل لموارد المعلومات، وهو ما يجعل الإدارة الإلكترونية إحدى الركائز الأساسية لتحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع معلومات¹.

تعتبر الإدارة الإلكترونية من أحدث مداخل الإصلاح الإداري، والذي يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين باستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمل الإداري، وهو يعتبر من المصطلحات الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات².

تبنت الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية الذي أكد اهتمام الإدارة العليا بضرورة عصنة الوظيفة العمومية من خلال تبني مقاربة الإدارة الإلكترونية للتسيير العمومي الحديث، وقامت

¹ The Impact of Electronic Management on the Employees' Performance Field Study on the Public "Khaled Adnan Bataineh,

, Department of Business Administration, Faculty of Administrative "Organizations and Governance in Jerash Governorate

, P.90, available on the site:)86-100(Science and Finance, Irbid National University, Jordan, 2017, P.P

<http://www.sciedupress.com/journal/index.php/jms/article/view/12617>

² فتيحة فرطاس، "عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"،

مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، الجزائر، 2016، ص ص (305-322)، ص 315.

بوضع إستراتيجيتها الإلكترونية من خلال تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية والشركات، لاسيما ما يتعلق باستكمال البنى التحتية الأساسية وتنمية الكفاءات البشرية¹، كما قامت بدفع تطوير الاقتصاد الرقمي وذلك بثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز، كما قامت بتعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق العالي والعالي جدا الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية للتنمية، كما سهلت تطوير خدمات مبتكرة للهيئات والجهات الفاعلة وجميع المواطنين، بالإضافة إلى تدعيم البحث والتطوير والابتكار واثمين التعاون الدولي وهذا من خلال وضع ترسانة قانونية من أجل محاولة تغطية المسائل القانونية المترتبة عن كل هذه الاستخدامات للانترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد رصدت لذلك ميزانية إستراتيجية لتنفيذ هذه المقاربة ومتابعتها وتنفيذها²

غير أن الدولة الجزائرية على غرار باقي دول العالم منذ مارس 2020 واجهت صعوبات متعددة الأبعاد إداريا، اقتصاديا، اجتماعيا، إنسانيا وصحيا بسبب الوضع الوبائي الناجم عن كوفيد-19 ومع ذلك، كان لهذه الأزمة الصحية تأثير إيجابي في توعية المواطنين بأهمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة، لاسيما الدفع الإلكتروني لتسهيل الحياة اليومية.

تم ملاحظة وجود درجة تفاوت شاسعة في مستوى التقدم سواء بالاستخدام أو الإنتاج في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين المواطنين والإدارة، وهو ما أدى إلى تفاوت في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والذي اصطلح عليه بالفجوة الرقمية.

ومن هنا تطرح إشكالية رئيسة هي: هل كيف تمت رقمنة المرفق العمومي في الجزائر في ظل جائحة كورونا بين حتمية التفعيل وفجوة الانترنت؟

للإجابة على الإشكالية كان من الأهمية اتباع الخطة التالية:

المحور الأول: حتمية رقمنة المرفق العمومي في الجزائر

أولا: مفهوم رقمنة المرفق العمومي

ثانيا: تطبيقات رقمنة المرفق العمومي في الجزائر

المحور الثاني: تأثير فجوة الانترنت على رقمنة المرفق العمومي في ظل جائحة كورونا

أولا: مفهوم فجوة الانترنت

1 عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر - دراسة سوسولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة -، رسالة دكتوراه LMD، قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 91-95.

² وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، أنظر الموقع: <https://www.mpttn.gov.dz/>، تاريخ الإطلاع: 2020/06/10.

ثانيا: تطبيقات رقمنا المرفق العمومي في ظل جائحة كورونا

المحور الأول: حتمية رقمنا المرفق العمومي في الجزائر

لم تعد رقمنا المرفق العمومي في الوقت الراهن مجرد أداة لتسهيل الأداء في الوظيفة العمومية بل ضرورة من أجل مواكبة المتغيرات الآنية في العالم، حيث أصبحت الإدارة الإلكترونية أساس اتخاذ القرارات الإستراتيجية بناء على البيانات والمعلومات والمعرفة.¹

أولاً: مفهوم رقمنا المرفق العمومي

لا يمكن عرض مفهوم رقمنا المرفق العمومي دون عرض خصائصه والتي يمكن إجمالها فيما

يلي:

- مرفق بلا أوراق: فرقمنا المرفق العمومي لا تقوم على استخدام الأوراق والملفات والدفاتر ونسخ الأوراق وحفظها وتبادلها بين الإدارات، والتي يثار في حالة ضياعها العديد من الإشكالات القانونية²، بل يعتمد على الأرشفة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والأدلة والدفاتر وأنظمة وتطبيقات الرسائل الصوتية الإلكترونية وآليات المتابعة³.
- تقديم خدمة في أي مكان: وتعتبر من أهم خصائص رقمنا المرفق العمومي إذ يمكن مراجعة المواقع الرسمية للمرفق العمومي، أو الإدارة التي يتبعها طوال اليوم وفي أي مكان بمجرد توفر شروطها وهي جهاز كمبيوتر أو هاتف أو أي جهاز يمكنه الاتصال بالانترنت مع توفر شبكة الانترنت للولوج إلى المواقع الرسمية في أي مكان في العالم.⁴
- قليل النفقات: فرقمنا المرافق العمومية لا تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين على مستوى مختلف الشبابيك والهيئات والمؤسسات العمومية بل تحتاج إلى موظفين أكفاء متمكنين من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وحواسب آلية تحل محل باقي الموظفين، كما أن الإدارة

¹ حيدر شاكر نوري، محمود حسن جمعة، دراسات في أثر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات، مطبعة جامعة ديالى، بغداد، 2015، ص 89.

² رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، المرجع السابق، ص 31.

³ Ghazi.I. Raho , Muzhir Shaban Al-Ani and Khattab M. Ali Al-Heeti, « E-University Environment Based on E-management », *International Journal of Computational Engineering Research (IJCER)*, Volume, 05 , Issue 04, April 2015, P.P (29-34), P.30

⁴ رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، المرجع السابق، ص 31.

الإلكترونية لا تحتاج إلى مبان ضخمة في كل إقليم ومقاطعة أو حي بل تكتفي بمواقعها الإلكترونية التي توفر الخدمات الآنية للمواطنين.

- مرفق مرن: حيث يعمل 24 ساعة متواصلة¹، فرقمنة المرفق العمومي تجعله يمتاز بسرعة الاستجابة لمتطلبات المواطنين. وبالتالي المرونة في تقديم الخدمات عكس الإدارة التقليدية التي تميزت بالجمود في تقديم الخدمة والتأخير والبيروقراطية في التسيير.
- الرقابة المباشرة في أي وقت وفي أي مكان: إذ يمكن متابعة ومراقبة أعمال المرفق العمومي في أي وقت وفي أي مكان من خلال مواقعها الإلكترونية المختلفة، وعبر الكاميرات الرقمية ومختلف الأجهزة التي يتعامل معها الجمهور²، بالإضافة إلى الاتصالات الإلكترونية ومختلف وسائل الاتصال الحديثة الأخرى³، وبالتالي فهو يقوم على الرقابة الآنية المباشرة أول بأول.
- القدرة على تحقيق السرية والخصوصية للمنتفعين بخدمات المرفق: تمكن رقمنة المرفق العمومي من إتاحة خصوصية المعلومات والبيانات لمستخدميها من خلال كلمات المرور أو التوقيعات الإلكترونية أو أرقام التعريف الوطنية الرقمية أو مختلف الوسائل التقنية المتعلقة بحماية البيانات وخصوصياتها للحصول على الوثائق والمعلومات.
- التنظيم الشبكي: تقوم رقمنة المرفق العمومي على التنظيم الشبكي بدل التنظيم الهرمي.

ثانيا: تفعيل رقمنة المرفق العمومي في الجزائر

لجأت الجزائر إلى مركز البحث والإعلام العلمي والتقني " CERIST " (Centre de Recherche et d'Information Scientifique et Technique)⁴ من أجل ربطها بشبكة الانترنت في مارس 1994 عن طريق

¹ Ghazi.I. Raho , Muzhir Shaban Al-Ani and Khattab M. Ali Al-Heeti,P.30

² رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، المرجع السابق، ص32.

³ Ghazi.I. Raho , Muzhir Shaban Al-Ani and Khattab M. Ali Al-Heeti,P.30

⁴ تم إنشاء مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، في عام 1985 بموجب المرسوم رقم 85-56 المؤرخ في 16 مارس 1985 والذي كان تحت وصاية رئيس مجلس الوزراء وكانت مهمته الرئيسية متابعة أي بحث له صلة بإنشاء، وضع وتطوير النظام الوطني للإعلام العلمي والتقني، ليتم إحقاقه بالمحافظة العليا للبحث بموجب المرسوم رقم 86-73 المؤرخ في 8 نيسان 1986. ليتم إعلانه كمؤسسة عامة ذات طابع علمي وتكنولوجي، تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموجب المرسوم رقم 03-454 المؤرخ 1 كانون الأول عام 2003. حيث حدد القرار المؤرخ في القرار المؤرخ في 2 سبتمبر 2006 نظامه الداخلي ومقره في الجزائر العاصمة.

إيطاليا بالتعاون مع منظمة اليونيسكو في إطار وضع شبكة معلوماتية تضم بعض الدول الإفريقية تسمى "R.I.N.A.F"¹ حيث كانت الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا، وكانت سرعة الارتباط تقدر ب 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6 Ko) والتي تعد جد ضعيفة ورغم ذلك عرفت تقدم ملحوظ في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت للتطور إلى 64 ألف في الثانية سنة 1996.

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 98-257 ليقوم بعملية ضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها²، حيث نص المشرع الجزائري في هذا المرسوم على مجموعة من الضوابط المتعلقة بمنح رخص مقدمي الانترنت وكذلك بالنسبة لإنشاء مواقع الانترنت والتي قيدها بمجموعة من الإجراءات منها تقديم طلب ترخيص يرسل إلى الوزير المكلف بالاتصالات³ والذي تدرسه لجنة مكونة من مجموعة من ممثلين عن العديد من الوزارات⁴، وعدل هذا المرسوم بموجب المرسوم رقم 2000-307⁵ الذي أضاف مزودين جدد خواص وعموميين إلى جانب مراكز البحث في الإعلام العلمي والتقني.

وفي بداية سنة 2001 بدأ مركز البحث والإعلام العلمي والتقني بإيعاز من الوزارة الوصية في تشييد شبكة علمية على المستوى الوطني يتم الدخول إليها من خلال الشبكة الدولية للمعلومات،

Réseau d'Information Africain: R.I.N.A.F¹

وهي عبارة عن شبكة معلومات ممولة من طرف اليونيسكو في إطار وضع برنامج الاستثمار الدولي الذي يهدف إلى ربط بعض الدول الإفريقية، أنظر:

et la coopération avec l'Union dans les pays méditerranéens la Commission européenne, Le développement d'INTERNET européenne, disponible sur le site web: <https://www.ercim.eu/publication/policy/Internet-med.pdf?fbclid=IwAR3SC3BpCMcbVO8xlg2x3VqbYIKBcl1HqZFxlX4KBXrLectZiBsjXnzTJ0>

2 مرسوم تنفيذي رقم 98-257، المؤرخ في 25 أوت 1998، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، ج.ر.ج.ج، العدد 63، ص 05.

3 المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 98-257، المصدر السابق.

4 المادة 15، 16 من المرسوم التنفيذي رقم 98-257، المصدر السابق.

5 مرسوم تنفيذي رقم 2000-307، المؤرخ في 25 أوت 1998، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستخدامها، ج.ر.ج.ج، العدد 60، ص 15

حيث يطلق على الشبكة اسم الشبكة الأكاديمية للبحث¹، وتجدر الإشارة أنه قبل سنة 2001 كانت توجد فقط شبكتين هما الشبكة الخاصة بالبريد والشبكة الخاصة بالخطوط الجوية الجزائرية². أصبحت هذه الشبكة الأكاديمية للبحث تضم كل ما يتعلق بالجامعات، السياحة، الحرف، الثقافة، الصحافة والأخبار، المعلومات الاقتصادية والإحصائية، الولايات، الدلائل ومحركات البحث، وشيئا فشيئا أصبحت الانترنت ملازمة لجميع الأنشطة التجارية الدولية، كما سعت مختلف البنوك العمومية والخاصة إلى إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال نقود إلكترونية لتتماشى مع متطلبات الاستثمار، وقد حذت وزارة البريد والمواصلات الجزائرية حذو هذه البنوك أيضا.³

وبهذا تبني المشرع الجزائري مقارنة الإدارة الإلكترونية في مختلف قطاعات الوظيفة العمومية، كما وضع مخطط يتعلق بالانتقال إلى الإدارة الإلكترونية بحلول عام 2020.

1- رقمنة المرفق العمومي على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية.

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية بعملية تحديث شاملة من أجل رقمنة المرفق العمومي من خلال عدة تطبيقات منها:

أ/ إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

قامت البلديات بداية من سنة 2012 بمسح جميع العقود الواردة في سجلاتها وحفظها في دعائم إلكترونية داخلية، لاستخدامها على المستوى المحلي بالنسبة لمواطني البلدية المولودين والمقيمين فيها عند حاجتهم لها كمرحلة أولى⁴، ليتم بعدها إحداث السجل الوطني الآلي للحالة

1 تجدر الإشارة أنه تم تكليف CERIST منذ سنة 1989 بإنشاء الشبكة الأكاديمية للبحث.

2 et la coopération avec l'Union dans les pays méditerranéens la Commission européenne, Le développement d'INTERNET européenne, disponible sur le site web: <https://www.ercim.eu/publication/policy/Internet-med.pdf?fbclid=IwAR3SC3BpCMcbVO8xlgb2x3VqbYIKBd1HqZFxlX4KBXrLecTZiBsjXnzTJ0>

3 بختي إبراهيم، "الانترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، الجزائر، 2002، ص.ص (26-35)، ص 34.

4 حيث أكد حني عبدالقادر المدير العام لعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم أن عدد الملفات التي تمت رقمنتها في إطار الحالة المدنية بلغ 102 مليون عقد منها 68.65 مليون شهادة ميلاد و17.70 مليون شهادة وفاة و15.64 مليون عقد زواج، أنظر:

المدنية بموجب المادة 25 مكرر من القانون رقم 14-08¹ المتعلق بالحالة المدنية لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

كما نص المشرع الجزائري على إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية²، وأوجب الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية أن لا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني³.

حقق السجل الوطني الآلي للحالة المدنية رقمنة المرفق العمومي على مستوى البلديات التي أصبحت تتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تمت رقمنة كل السجلات الورقية للحالة المدنية، حيث تم تقليل وقت استلام الوثائق الذي أصبح أنيا مع جودة في الخدمة، بالإضافة إلى تقريب مصالح الإدارة من المواطن التي أصبحت بالنقر على زر الحاسوب أو الهاتف النقال أو مختلف الأجهزة الذكية من أجل إصدار شهادات الميلاد أو الوفاة أو الزواج على مستوى مختلف البلديات في أقل من دقيقة، كما تم ربط مختلف القطاعات التي تطلب من المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، بحيث لا يتم تقديم هذه الوثائق من طرف المواطنين مستقبلا⁴.

ب/ استحداث المصالح البيومترية

استحدث المشرع الجزائري المصالح البيومترية والتي تظهر خاصة في الرقم التعريفي الوطني الوحيد، بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومترين الإلكترونيين ورخصة القيادة الإلكترونية البيومترية.

- بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومترين والإلكترونيين

1 القانون 14-08، المؤرخ في 09 أوت 2014، المتعلق بالحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 49، ص 03. المعدل بموجب القانون رقم 17-03، المؤرخ في 10 جانفي 2017، ج.ر.ج.ج، العدد 02، ص 09.

2 المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204، المؤرخ في 27 جويلية 2015، المتعلق بإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 41، ص 16.

3 المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204، المصدر السابق.

Abderrazak HENNI, Modernisation du Service Public en Algérie, LES ECOSYSTEMES IDENTITAIRES POUR LA PRESTATION 4

DESERVICE, ID4Africa Johannesburg, 19-20 Juin 2019, P.09

أصدر وزير الداخلية والجماعات المحلية قرار في 19 جويلية 2010 والذي حدد فيه الوثائق المكونة لملف طلب بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين¹، حيث يتضمن هذا الملف استمارة خاصة للطلب في تناول المواطنين يتم توفيرها على مستوى المقاطعة الإدارية، الدائرة أو المصالح القنصلية بالإضافة إلى موقع الانترنت لوزارة الداخلية والجماعات المحلية². كما مكن المواطن من إرسال هذه الاستمارة عن طريق الانترنت إلى موقع الويب الخاص بالهيئة الإدارية المختصة.

وفي إطار رقمنة بطاقة التعريف الوطني أصدر وزير الداخلية والجماعات المحلية قرار رقم 2393 الذي دعا فيه إلى تنظيم لقاء يجمع الولاة المنتدبون ورؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية والأمناء العامون للبلديات والموظفون القائمون على عملية إصدار بطاقة التعريف الوطني على مستوى المقاطعات الإدارية والدوائر من أجل تبليغهم بانطلاق عملية إصدار بطاقة التعريف الوطني الإلكتروني ابتداء من 01 أكتوبر 2015 على مستوى كل بلديات التراب الوطني³.

- رخصة القيادة الإلكترونية البيومترية

يتم تصنيعها في مركز التصنيع الأساسي بالعاصمة وآخر للدعم بالأغواط حيث صنعت بتقنية الفوق بنفسجية و بال «Plycarbonate» مدة صلاحيتها هي 10 سنوات، وتضم شريحة آمنة، توجد فيها العديد من التطبيقات هي⁴:

- معلومات شخصية
- معلومات بيومترية
- بصمات الأصابع
- إدارة النقاط
- المحفظة الإلكترونية
- سجل الدفع

1 المادة 01 من قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية، المؤرخ في 19 جويلية 2010، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين وكيفية معالجته، ج.ر.ج.ج، العدد 45، ص 10

2 المادة 03 قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية، المؤرخ في 19 جويلية 2010، المصدر السابق.

3 تعليمية وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 2393، لسنة 2015، المتعلقة بإصدار بطاقة التعريف الوطنية، مرسلة إلى الولاة.

4 Abderrazak HENNI, Modernisation du Service Public en Algérie, LES ECOSYSTEMES IDENTITAIRES POUR LA PRESTATION

DESERVICE, ID4Africa Johannesburg, 19-20 Juin 2019, P.32-56

- معلومات المستند

وتشير الإحصائيات إلى غاية يوم 6 جوان 2019 أنه تم إنجاز 14075130 جواز سفر بيومتري و14768161 بطاقة تعريف وطنية و47130 رخصة قيادة الكترونية بيومترية.¹

- استشارتك

تم تطبيق استشارتك "Istichara Tic" ضمن إستراتيجية العصرية المنتهجة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بهدف تقريب الإدارة من المواطن وإضفاء شفافية وفعالية أكثر على القرارات المتخذة محليا. والتي جاءت تجسيدا لمبادئ الديمقراطية التشاركية وتعزيزا لآلياتها، بهدف تمكين المواطنين من المشاركة في تسيير شؤونهم المحلية عبر إبداء آرائهم في اختيار المشاريع التنموية على مستوى بلدياتهم، وذلك عن طريق الولوج إلى الموقع الرسمي للوزارة.²

2- تطبيق رقمنة المرفق العمومي في قطاع العدالة

قطع قطاع العدالة أشواط كبيرة في مجال عصرية الوظيفة العمومية من خلال استخدام مقارنة الإدارة الإلكترونية في التسيير، حيث تم تطوير شبكة اتصال داخلي خاص بقطاع العدالة يربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية والهيئات تحت الوصاية، وتظهر تطبيقات مقارنة الإدارة الإلكترونية من خلال ترسانة القواعد القانونية التي وضعها المشرع وهو ما يعكس وجود إرادة سياسية لعصرية هذا القطاع.

• عصرية هياكل الوظيفة العمومية في الإدارة القضائية

أصدر المشرع الجزائري القانون 15-03³ الذي يهدف إلى عصرية قطاع العدالة من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، كما أصبح إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية، بالإضافة إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

• التصديق والتوقيع الإلكترونيين

سمح المشرع الجزائري لمصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بأن تقوم بإمهار الوثائق والمحركات القضائية بتوقيع إلكتروني هذا الأخير الذي يحتوي على شريحة مشخصة على توقيع فريد خاص بالمعني، تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة

¹ أنظر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: <https://www.interieur.gov.dz> تاريخ الإطلاع: 2020/04/04

² أنظر موقع وزارة الداخلية: <http://www.interieur.gov.dz> تاريخ الإطلاع: 2020/04/04

³ القانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرية العدالة، ج.ر.ج.ج، العدد 06، ص 04.

تحقق موثوقة¹، حيث يتم إثبات العلاقة بين معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني وصاحبه عن طريق شهادة إلكترونية موصوفة تصدرها وزارة العدل²، التي تضمن التصديق على التوقيع الإلكتروني بواسطة ترتيب إلكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل إليه وتاريخ صلاحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها³، على أن تتحمل وزارة العدل تجاه الأشخاص الذين صادقت على توقيعهم وكذا اتجاه الغير المسؤولية القانونية المتعلقة بالشهادات التي تصدرها.

• النظام الآلي لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية

مكن المشرع الجزائري من استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية من تحقيق قضائي (استجواب وسماع الأطراف) وكذلك أثناء المحاكمة (سماع الشهود وتلقي تصريحات المتهم المحبوس عن بعد أو المواجهة)⁴ بالإضافة إلى استخدام هذه التقنية في الدورات التكوينية والمحاضرات عن بعد لفائدة القضاة ومستخدمي قطاع العدالة

المحور الثاني: تأثير فجوة الانترنت على رقمنة المرفق العمومي في ظل جائحة

كورونا

كان للتطور المتسارع الذي وصلت إليه رقمنة المرفق العمومي في الجزائر في شتى مجالات الحياة وخاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى إلى ظهور فارق بينها وبين المواطنين لاسيما في مناطق غياب تغطية الانترنت وخاصة في مناطق الظل، وهو ما يطلق عليه "الفجوة الرقمية حيث بدأ أول استخدام لمفهوم الفجوة الرقمية في الظهور في تقرير يعود إلى عام 1995 بعنوان "السقوط من الشبكة" الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية، والذي لفت الأنظار إلى الفارق الكبير متجاوزا النطاق المحلي لينتشر استخدامه عالميا.⁵

أولا: مفهوم فجوة الانترنت

من الصعب اعتماد مفهوم واحد وشامل لمفهوم الفجوة الرقمية، "الفجوة الرقمية" مصطلح ينتمي إلى مجتمع تكنولوجيا المعلومات والمعرفة وله العديد من المرادفات أهمها:

1 المادة 04 من القانون رقم 15-03، المصدر السابق.

2 المادة 06 من القانون رقم 15-03، المصدر السابق.

3 المادة 07 من القانون رقم 15-03، المصدر السابق.

4 المادة 15، 16 من القانون رقم 15-03، المصدر السابق.

المسافة الرقمية، الفجوة الرقمية الشرخ المعلوماتي، وغيرها¹، ولفهم هذه الفجوة لابد من عرض تعريفها ثم أسبابها ثم محتواها.

1- تعريف الفجوة الرقمية

من منظور الاجتماعيين عرفت الفجوة الرقمية على أنها: «درجة التفاوت في مستوى التقدم سواء بالاستخدام أو الإنتاج في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وآخر أو بين مناطق البلد الواحد وما يصحب هذا التفاوت من آثار اجتماعية واقتصادية»²

أما الباحثين الاقتصاديين اعتبروا الفجوة الرقمية: «هي الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استخدامها واستغلالها، ولهذه الفجوة أسباب علمية تكنولوجية وتنظيمية فضلا عن توفر البنية التحتية»³

بالنسبة للمنظور السياسي، فيرجع السياسيون مفهوم الفجوة الرقمية إلى عام 1995 والذي أثير من طرف لونغ سكوات عندما تحدث عن الأخطار الناجمة عن حرمان الفقراء والأقليات من تكنولوجيا الاتصال من منظور المشاركة في الحياة الديمقراطية. وعليه فهذا المنظور يرى الفجوة الرقمية على أنها إشكالية تندرج ضمن قضايا الاقتصاد السياسي ولا حل لها في نظرهم من دون سند من التشريعات والتنظيمات من أجل حماية المجتمع من فوضى وشيكة يمكن أن تلم به بفعل المتغير المعلوماتي⁴.

في ظل هذا التباين حول تعريف شامل للفجوة الرقمية يمكن طرح التعريف الآتي: هي الشرخ الواضح في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بإمكانية الوصول للمعلومة والمساهمة في المعرفة والاستفادة من التنمية التي توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال بين الإدارة الالكترونية والمواطن.

2- أسباب تشكل الفجوة الرقمية

ترجع أسباب مشكلة الفجوة الرقمية لعدة أسباب وهي :

أ/ الأسباب التكنولوجية

¹ نسرين سعدون , واقع الفجوة الرقمية في الجزائر, المدرسة العليا للصحافة و علوم الإعلام - الجزائر, ص 1

² نهال فؤاد, الفجوة الرقمية: أسبابها ومؤشراتها, المحاضرة 12 و 13

³ نسرين سعدون, واقع الفجوة الرقمية في الجزائر, المرجع السابق, ص 1

⁴ نبيل علي و نادية حجازي, الفجوة الرقمية, رؤية عربية لمجتمع المعرفة, عالم المعرفة, اغسطس 2005, ص 25

أدت زيادة سرعة التطور التكنولوجي من حيث الأدوات أو من حيث البرمجيات إلى زيادة الصعوبة في اللحاق بها خاصة وأن الإداريين يستفيدون من دورات تكوينية لمواكبة التطور في حين يبقى المواطن جاهلا لها.

- ضعف التفاعل في تكنولوجيا المعلومات، و يعني اقتصار معظم العمليات الالكترونية على اتجاه واحد بين المواطن والإدارة، دون وجود تفاعل بين الطرفين¹.

-عدم التكافؤ في فرص المشاركة بين المواطنين فهناك مناطق تحوي الانترنت وأخرى متوسطة وأخرى تغيب فيها التغطية تماما لاسيما المناطق النائية ومناطق الظل.²

ب/ الأسباب الاجتماعية والثقافية تمثلت في:

تدني المستوى التعليمي وعدم توفر فرص للتعليم: تعتبر الأمية من الأسباب الرئيسية المؤدية للفجوة الرقمية فكلما ارتفعت نسبة الأمية أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الرقمية.

الجمود المجتمعي: تتسم مجتمعات الدول النامية بضعف قابليتها للتغيير لأسباب عديدة ترجع إلى منظومة القيم والتقاليد السائدة و بالتالي فهي تجد صعوبة في تقبل التغييرات الجديدة³.

الافتقار للبيئة التمكينية: أي غياب البيئة المساعدة على تطوير المهارات البشرية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و لاشك أن غياب مثل هذه القدرات و المهارات من شأنه أن يعمق الهوة و يضاعف من إشكالية ولوج كل المواطنين إلى العالم الشبكي الافتراضي⁴.

3- محتوى الفجوة الرقمية

تشكل الفجوة الرقمية من الفجوات التي تتصل ببعضها وتتضافر لتوسع حجمها بين الإدارة والمواطن، والتي يطلق "فجوة الفجوات" لتبدو كفجوة مركبة تعلقو طبقات متراكمة من فجوات عدم المساواة و التي تشمل⁵:

¹ خاوي محمد، عامر هشام، الفجوة الرقمية... قراءة في المفاهيم ومؤشرات القياس مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري (مداخلة)، الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات و النماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص6.

² وهيبه صغيري، يوسف بن يزة، اسهام البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية، أدوات المشاركة نموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة 1، المجلد(20) - العدد(1) - جوان 2019، ص 257-247.

³ سحقي نعيمة، الاقتصاد الرقمي في الجزائر "الفرص و التحديات"، جامعة البويرة 2014-2015، ص50.

⁴ وهيبه صغيري، الفجوة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية، المرجع السابق، ص 272.

⁵ نبيل علي، نادية حجازي، الفجوة الرقمية، المرجع السابق، ص16-17.

* الفجوة العلمية والتكنولوجية: تتمثل في غياب القدرات العلمية والمهارية اللازمة في

التعامل مع مختلف الأدوات التكنولوجية الحديثة، وحتى يتم التغلب على هذه الفجوة لابد من الحرص على أن تكون هناك ثقافة علمية تكنولوجية لدى جميع شعوب الدول النامية.

- الفجوة التنظيمية والتشريعية: تتمثل في غياب البيئة التمكينية التي تكمن في غياب

الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تتيح مشاركة متوازنة وإحداث سياسات فعالة داخل أنظمة ديمقراطية، من أجل تحقيق مشاركة شاملة لكافة أفراد المجتمع.

فجوات الفقر: التي تضم فجوة الصحة، فجوة الغذاء، فجوة التعلم، وغيرها من الفجوات التي تشمل الفئات الهشة في المجتمع.

- فجوات البنية التحتية: تعرف البنية التحتية بأنها جميع الوسائل والتسهيلات

التكنولوجية والتشريعات واللوائح التي تقنن و توصف و تسهل استخدام وسائل الاتصالات المختلفة، بغرض تأمين تبادل و تناقل المعلومات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية¹ فهذه الفجوة سببها هو غياب السياسات وعدم توفر شبكات الاتصال والقصور في تأهيل القوى البشرية.

و عليه يمكن القول أن الفجوة الرقمية هي "الفجوة الأم" التي تحمل في فحواها كل بذور

التخلف المجتمعي، و كل ما نجم عن فشل المشاريع الإنمائية.

ثانيا: تطبيقات رقمنة المرفق العمومي في ظل جائحة كورونا

تصدت الدولة الجزائرية لجائحة كورونا بجملة من الإجراءات والقوانين للوقاية وللحد منها وكان أولها المرسوم التنفيذي رقم 20-69²، والذي هدف إلى تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، كما رمت التدابير المنصوص عليها في هذا المرسوم إلى الحد بصفة أساسية من الاحتكاك بين المواطنين في الفضاءات العامة وفي أماكن العمل³. كما نص المرسوم على غلق المدن الكبرى والعديد من المدن⁴، وفي المقابل تم النص على حث المؤسسات والإدارات العمومية لى العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات⁵.

¹ عنتر عنتر جوهر، إسهامات مشروع سبير ريف cyber rif في تقليص الفجوة الرقمية الجغرافية بالجزائر، بلدية بن ب درقون ولاية غليزان نموذجا، مشروع ماجستير، جامعة وهران السانية، 2015.06.11، ص 99.

² المرسوم التنفيذي 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، ج.ج.ج. ج 15، ص 6

³ المادة 1 من المرسوم التنفيذي 20-69

⁴ المادة 5 و 6 من المرسوم التنفيذي 20-69

⁵ المادة 9 من المرسوم التنفيذي 20-69.

ليأتي المرسوم التنفيذي رقم 20-185،¹ والذي مدد العمل بالحجر المنزلي لمدة 10 أيام، من الساعة الثامنة مساء إلى الخامسة صباحا، كما زاد عدد الولايات المعنية بالحجر المنزلي. ثم مدد المرسوم التنفيذي رقم 20-207،² الحجر المنزلي وجميع تدابير الوقاية الأخرى لمدة خمسة عشر يوما أخرى مع إضافة ولايات أخرى.³ وبعده المرسوم التنفيذي 20-159⁴ الذي سمح بالفتح الجزئي لمحللات محددة على سبيل الحصر كما وضع تدابير وقائية للحد من انتشار الفيروس في ظل الرفع الكلي لإجراء الحجر المنزلي لبعض الولايات.

كان لإجراءات الحجر والإغلاق الدافع للمواطنين من أجل السعي لتطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث وجد المواطنون أنفسهم مجبرين عليها لاسيما من خلال قطاع العدالة أين تم تفعيل المحاكمات عن بعد وفي قطاع التعليم أين تم تفعيل منصات التعليم عن بعد، لكن كان الإشكال الأكبر بالنسبة للمواطنين الذين لم يتعاملوا إطلاقا بالإدارة الإلكترونية ورغم ذلك كانت الجائحة سببا في تقليصهم للفجوة الإلكترونية والذي يظهر من خلال تفاعل المواطنين مع اتصالات الجزائر.

1- اتصالات الجزائر ورقمنة المرفق العمومي

أطلقت اتصالات الجزائر⁵ بموجب جائحة كورونا العديد من الخدمات أهمها:

خدمة "بريدي ويب": وهي موجهة لزبائن اتصالات الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية،⁶

حيث وضعت تحت تصرفهم بوابة الكترونية مؤمنة وسهلة الاستخدام، تسمح بالاستفادة من

¹ المرسوم التنفيذي 20-185 المؤرخ بتاريخ 16 جويلية 2020، المتعلق بتمديد تدابير تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، ج.ر.ج.ج، العدد 40، ص 27

² المرسوم التنفيذي 20-207 المؤرخ في 27 جويلية 2020 المتضمن تمديد العمل بتدابير تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، ج.ر.ج.ج، العدد43، ص 13

³ المادة 2 من المرسوم التنفيذي 20-207.

⁴ المرسوم التنفيذي 20-19 المؤرخ في 13 جويلية 2020 المتضمن الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته.

⁵ SPA اتصالات الجزائر، مؤسسة عمومية ذات أسهم برأس مال تنشط في سوق الشبكة وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر.

تأسست وفق قانون 03/2000 المؤرخ في 05 أغسطس أوت سنة 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات ، فضلا عن قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية إقتصادية أطلق عليها إسم " إتصالات الجزائر". وفق هذا المرسوم الذي حدد نظام مؤسسة عمومية إقتصادية تحت صيغة قانونية لمؤسسة ذات أسهم براسمال اجتماعي دينار جزائري والمسجلة في المركز السجل التجاري يوم 11 ماي 2002 المقدر ب 115.000.000.000 دج

مجموعة متنوعة من الخدمات متنوعة من الخدمات المالية البريدية عبر الانترنت بسهولة فائقة وسرعة تنفيذ العمليات. حيث تمكن حاملها من إجراء مختلف أنواع المعاملات المالية عبر شبكة الانترنت دون عناء التنقل إلى مكاتب البريد، لاسيما تسديد فواتير المياه، حجز تذاكر الطيران،¹ دفع فواتير المشتريات، تحويل الأموال من حساب لآخر، الإطلاع على الرصيد، سحب الأموال دون بطاقة، دفع فاتورة الانترنت، شحن شريحة الهاتف،² الشراء الإلكتروني.

تقدم بريدي موب العديد من الخدمات أهمها: الاطلاع على الحساب البريدي الجاري، تسيير البطاقة الذهبية الخاصة، التحويل من حساب إلى آخر، تقديم المعلومات المكانية الخاصة بالموزع الآلي، تقديم المعلومات المكانية الخاصة بالمكتب البريدي، إعادة تفعيل البطاقة بعد تجميدها بطلب من الزبون، الحصول على الكشف المصغر الخاص بالعمليات العشر الأخيرة التي تم إجراؤها باستخدام البطاقة الذهبية. بالإضافة إلى تحويل الأموال وغيرها من المراسيم، كان لزاما على مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية أن تتكيف مع الفيروس وتطبق الإدارة الإلكترونية لتوفر خدماتها للمواطنين، ومن ذلك قطاع العدالة، البلدية، اتصالات الجزائر، وهنا سنذكر أهم الإدارات التي فعلت الإدارة الإلكترونية

كما أطلقت اتصالات الجزائر في نهاية شهر أوت 2020 خدمة جديدة عبر الهاتف المحمول باستخدام QR Code وذلك لتسهيل دفع المشتريات من المحلات التي تم توزيع أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني بها TPE، حيث تم حث التجار والمتعاملين على العمل بها بدل السداد النقدي كما مكنت المواطنين سواء كانوا زبناء لديها أو غير ذلك من إيداع طلب خط هاتفي ثابت أو خط انترنت بشكل الكتروني من خلال ملء استمارة وضعتها في صفحتها:

<https://www.algeriatelecom.dz/ar/demande-na>

2-الدفع الإلكتروني

⁶ تعرف البطاقة الذهبية بأنها بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV، فهي بطاقة سحب ودفع تمكن حاملها من سحب الأموال عبر الموزعات البريدية.

¹ الخطوط الجوية الجزائرية : <https://airalgerie.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6/>

<https://www.algeriatelecom.dz/ar/particuliers/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-prod5>

أشار الوزير إلى أن هذا جائحة كورونا كانت عنصرا مشجعا للوسائل الأخرى للمعاملات المالية، مثل التحويلات من حساب إلى حساب والتي حققت "انتعاشا"، مسجلة "أكثر من 2ر9 مليار دينار خلال سنة 2020 اي بزيادة قدرها 137 بالمائة مقارنة بسنة 2019"، كما أن الدفع عبر الانترنت عن طريق بطاقة الذهبية سجل ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020، مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670.000) أي ارتفاع بنسبة 487% في سنة واحدة".

وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف بريدي موب (التي تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى)، ارتفاعا بنسبة 557% من التحويلات في سنة واحدة (991.991 عملية سنة 2020 مقابل 150.992 عملية سنة 2019).

ونفس الشيء بالنسبة لعمليات الدفع عن طريق نهائي الدفع الإلكتروني (TPE) التي ارتفعت بنسبة 773%، إضافة إلى عمليات السحب من الشبايبك الآلية للنقود (GAB) التي بلغت 956 مليار دج، أي تطور بنسبة 15% مقارنة بسنة 2019.

تم تمكين المواطنين من شراء التذاكر على الانترنت مع الخطوط الجوية الجزائرية. ومع خدمة الدفع الإلكتروني ببطاقة الدفع ما بين البنوك و البطاقة الخاصة بريد الجزائر « البطاقة الذهبية ».

يتضح مما سبق أن هناك جهود مبذولة من طرف المشرع الجزائري من أجل رقمته المرفق العمومي والتي تم تفعيلها بموجب جائحة كورونا غير أن ما يجب التنويه إليه أن انتهاء الجائحة أعاد المرافق العمومية إلى التقليدي حيث لم يعد يعتد بالوثائق الرقمية في العديد من المرافق لاسيما البلدية كشهادات الميلاد الرقمية التي لم يعد يعتد بها حتى من أجل استخراج الجنسية.

خاتمة

وضعت جائحة كورونا مختلف المرافق العمومية أمام إلزامية رقمتها وتفعيل الإدارة الإلكترونية التي كانت مشروعا من طرف الدولة الجزائرية منذ 2013، كما ساهمت هذه الجائحة إلى تقليص الفجوة الإلكترونية بين المواطن والإدارة، ورغم ذلك يلاحظ وجود فجوة كبيرة حالت دون استفادة المواطنين من الخدمات في ظل الجائحة بسبب نقص تدفق الانترنت أو غيابها أو بسبب جهل المواطنين بكيفية التعامل مع الإدارة الإلكترونية، أو حتى بسبب الفقر والمناطق النائية والهشة ما زاد في ظهور الفجوة واتساعها.

يتطلب حل الفجوة الرقمية تضافر جهود جميع أطراف المجتمع و الحكومة.

من طرف الدولة: تتحمل الدولة المسؤولية في تنمية مجتمع المعلومات و ملء الفراغات التي ظهرت بسبب الفجوة الرقمية وذلك باستخدام آليات صنع السياسات الخاصة بها حسب تفاوت الفجوات من بلد إلى آخر، فالحكومات تؤدي دور أساسي في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الالكترونية بصفة وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آمال المستقبل.

من طرف المجتمع المدني: يساهم المجتمع المدني في تحديد الأطر القانونية و المبادئ العامة للمجتمع و في تنفيذ خطة العمل التي تعمل على نشره و توسيع قاعدة الاستفادة من استخدامه، ومشاركته في بناء مجتمع المعلومات وتنفيذ المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما يمكن له أن يلعب دورا متميزا وفعالاً في مجال تعزيز حرية الرأي و التعبير من خلال إقامة مراكز البحوث والدراسات وتشجيع التعليم المتفتح على المعرفة العلمية.

بالإضافة إلى التركيز على التعليم وإعادة النظر في المناهج التعليمية بحيث يشمل التعليم في مجال الحوسبة واستخدام الانترنت، زيادة على محو الأمية إذ يجب التشجيع على تعلم لغات عالمية أخرى للاطلاع على المعلومات والتكنولوجيا المصممة بهذه اللغات، توفير المراكز والمعاهد التقنية للتعليم والتدريب على تقنيات الحاسوب.

وعليه فيجب التنويه أنه رغم مختلف التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية التي تم وضعها بعنوان الاستراتيجية الملتمزم بها لتعميم وتوسيع استعمال الرقمنة مع تعبئة الوسائل اللازمة وتكوين التأطير قصد تحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك العديد من النقائص التي يجب تداركها، وعليه نخلص لأهم التوصيات المتمثلة في:

- تحسين الربط البيئي وتعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، لاسيما في إدارات الخدمة العمومية، وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي.

- تطوير شبكة النقل الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

- تميم القوانين الأساسية المتعلقة ببعض الأسلاك التقنية في الإدارة العمومية،

ولاسيما المستخدمين المكلفين بالرقمنة.

- ضمان استقرار التعاملات الرقمية على مستوى المرافق العمومية فيما بعد جائحة

كورونا.

مداخلة بعنوان : الإدارة الالكترونية كتوجه مستحدث لسير وإدارة المرفق العام في الجزائر.

The Electronic Management as an Innovative Trend for the Functioning and Managing of the Public Services in Algeria

د.بوطيش وهيبة، أستاذة محاضر أ بكلية الحقوق بودواو، جامعة بومرداس

w.boutiche@univ-boumerdes.dz

الملخص :

نتيجة للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى ذلك إلى بروز نموذج جديد من الإدارة، في ظل الإشكالات التي أفرزتها الإدارة التقليدية، وقد اصطلح عليه "بالإدارة الالكترونية". حيث أصبح لزاما استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في الإدارة العامة لتمكينها من تعزيز وإصلاح خدماتها، التي تلبى احتياجات الجمهور وتيسر أداء خدماتهم بكل شفافية. تعتبر الإدارة الالكترونية من بين أهم المتطلبات الإستراتيجية الفاعلة في تحسين وتفعيل المرفق العام بصفة عامة، وتقريب الإدارة من المواطن أكثر وتحسين الخدمة العمومية. وبالتالي تكون الإدارة العامة بمثابة الوسيلة العملية لإدارة المرافق العامة بأكبر قدر ممكن من الفاعلية. الكلمات المفتاحية : الإدارة الالكترونية، التحول الرقمي، المرفق العام، تكنولوجيا المعلومات، الإنترنت.

Abstract:

As a result of the developments in information and communication technology, it led to the emergence of a new model of management, in the light of the problems raised by the traditional management, and it was termed as "Electronic Management".

As it has become a necessity and an obligation to use the Information Technology in the Public Administration to enable it to enhance and reform the services which meet the needs of the public, as well as it facilitates the performance of services and transparency.

Electronic Administration is among the most important, required and effective strategies to improve and activate the public services, as well as it will bring the Administration services closer to citizens, thus the public services administration is the practical means for managing the public services.

Keywords: Electronics, managements, digital transformation, public services, information technology, internet.

مقدمة :

عرف العالم تطوراً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والذي أدى بدوره إلى ظهور الشبكة الإنترنت، الأمر الذي أدى إلى حصول تغييرات جذرية في حياة الإنسان، وأدى كذلك إلى تسارع الدول لاستغلال هذه التكنولوجيا الحديثة وإدخالها في جميع المجالات، حيث أصبحت من الركائز الجوهرية المعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إعادة هيكلة جميع الأنظمة والقطاعات والقضاء الكلي على الدعائم الورقية في المرافق العامة.

يحتم علينا عصر المعلوماتية الذي نعيشه أن نتعامل معه ونتكيف مع متطلباته، لأنّ أجهزة الحاسب الآلي وشبكات المعلومات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان، ومن هذا المنطلق فقد أدركت الحكومات أهمية العمل الإلكتروني، وبدأت في الشروع في برامج المعلوماتية المختلفة، ومن أهمها برنامج المرفق العام الإلكتروني الذي أصبح لزاماً على الدولة التحول إليه تماشياً مع متطلبات عصر المعلوماتية في سرعة إنجاز الأعمال، وكسر حواجز البيروقراطية والروتين الذي يكتنف تأدية الأعمال بالطريقة التقليدية، وإستجابة لرغبات المواطنين في الحصول على خدمات سهلة وسريعة وشفافة، وهذا ما أدى إلى دفع عجلة التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

التحول الإداري الرقمي أصبح بمثابة ضرورة حتمية فرضت نفسها في ظل عصر

التكنولوجيا المعلوماتية، حيث غزت الإنترنت كلّ المعاملات بما فيها الإدارية لإدارة المرافق العامة إلكترونياً، وهو ما أدى إلى تفعيل ما يعرف بالإدارة الإلكترونية. إذ يعدّ نظام الإتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية من أهم المستجدات التي أدرجتها الأنظمة القانونية ومن بينها المنظم الجزائري في المنظومة القانونية، بهدف ضمان الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها، بما يتناسب وتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية الذي مس العديد من القطاعات والمجالات. فهل يعتبر التحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر إجراءً مستحدثاً لتسيير المرفق العام، و وقع فرضته التطورات التكنولوجية الحاصلة، أم من بين الأفاق التي تضطلع بها الجزائر لإصلاح الإدارة؟ وللإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين نتناول في المحور الأول البيئة الموضوعية للتحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر، أما المحور الثاني فعالية الإدارة الإلكترونية على إصلاح المرفق العام في الجزائر.

المحور الأول : البيئة الموضوعية للتحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر

إدخال تقنية تكنولوجيا المعلومات على الإدارة وإن كان يبدو ضرورة حتمية تماشياً مع الأوضاع الراهنة ومع عولمة الإدارة خاصة في ظل إبرام عقود عابرة للحدود، أين تجد الإدارة نفسها مضطرة لإبرام تعاقدات مع متعاملين أجانب واستقطاب إستثمار أجنبي سعياً وراء التنمية

الإقتصادية، وتسهيل وتبسيط الإجراءات والقضاء على الدعائم التقليدية. إلا أن تفعيلها ليس بالأمر الهين، بل لابد من متطلبات تقتضيها الضرورة العملية. فالتحول من إدارة ورقية إلى إدارة إلكترونية، ومن واقع مادي إلى واقع افتراضي، يستلزم منا الدراية والإلمام بالمعرفة الرقمية. سنتطرق من خلال هذا المحور إلى مفهوم كل من الإدارة الإلكترونية ثم نتطرق لبيان مفهوم المرقق العام الإلكتروني.

أولاً : مفهوم الإدارة الإلكترونية

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج جديد من الإدارة في ظل الإشكالات التي أفرزتها الإدارة التقليدية، أهمها تضخم الهياكل وصعوبة التنسيق بينها وكذلك تداخل اختصاصاتها، ما يؤدي إلى تراجع مردوديتها ويرفع مصاريفها، فجاءت الإدارة الإلكترونية كآلية لتجاوز هذه المشاكل، وبذلك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بعد التطور السريع والنوعي للتجارة الإلكترونية الأعمال الإلكترونية وانتشار شبكة الانترنت¹، ولتزرع الضبابية عن مفهوم الإدارة الإلكترونية سنتطرق لتعريفها وبيان أهدافها ومتطلبات تفعيلها.

1. تعريف الإدارة الإلكترونية :

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها تطوير ونشر وتنفيذ السياسات والقوانين وإيجاد البنية الأساسية التي من شأنها تفعيل تقنية المعلومات والاتصال لإيجاد مجتمع معرفي تتوفر فيه خدمات إلكترونية آمنة وأكثر فاعلية وملائمة لفئات المجتمع المختلفة، بحيث يمكن إنجاز هذه الخدمات بأقل وقت وتكلفة ممكنة، ويتم ذلك باستخدام المنافذ الإلكترونية المختلفة، كما تسخر الإدارة العامة الإلكترونية تقنية المعلومات والاتصال لتطوير العلاقات مع المواطنين وقطاع العمال وبين مختلف الجهات الحكومية²، كما يقصد بها، إدارة الأعمال الحكومية بلا ورق، فهي تشمل مجموعة من الأساسيات حيث يوجد الورق ولكن لا نستخدمه بكثافة واستبدل بالأرشفة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية...، ومن سماتها عدم وجود علاقة مباشرة بين أطراف المعاملة، والقضاء على الدعائم الورقية وامكانية تنفيذ كافة المعاملات إلكترونياً³.

يعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية على أنها: "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما

¹ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، السعودية 2005 ، ص3.

² حمدي القبيلات: قانون الإدارة الإلكترونية العامة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2019، ص 33.

³ خالد ممدوح ابراهيم: أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر) 2008، ص 60.

تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء فرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة¹.

2. أهداف الإدارة الإلكترونية : تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق ما يأتي:

_ تطوير عمل الإدارة من خلال استبدال الوسائل التقليدية بالدعائم الرقمية مثل

الحواسيب والمعدات التقنية.

- إعادة النظر في الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتهم وتأطيرهم وتكوينهم رقمياً.

- القضاء على الطواير التي كنا نشهدها في الإدارة التقليدية للحصول على الوثائق الإدارية

المطلوبة في الملفات من المواطنين بصفة دائمة.

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من خلال تحسين الأداء الوظيفي عن طريق رقمنة الإدارة

مما يؤدي إلى كسب الوقت وتقليل التكلفة لإنجاز كافة المعاملات ما يؤدي إلى تطوير البنية

المعلوماتية داخل المؤسسات.

- القضاء على الجرائم التقليدية مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ... إلخ، وذلك

لعدم وجود علاقة فعلية بين الموظف العام والمواطن طالبي الخدمة وهو ما يدعم مبدأ الشفافية

الإدارية.

3- متطلبات الإدارة الإلكترونية

تتطلب الإدارة الإلكترونية جملة من العوامل من أجل تفعيلها وتجسيدها؛

أ- توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلوماتية: يقصد بالبنية التحتية الجانب

المحسوس للإدارة الإلكترونية من تأمين الإنترنت وأجهزة الحاسب الآلي وربط الشبكات الحاسوبية

السريعة والأجهزة المرفقة معها وتأمين وسائل الإتصال الحديثة²،

ب- تكوين العنصر البشري إلكترونياً: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لكلّ

تغيير، إذ يجب على الإدارة أن تهتم بتأهيله والرفع من كفاءته المهنية، بالشكل الذي يتوافق

ويتطابق مع الطموحات المراد تحقيقها، لذلك يجب على الإدارة تبني إستراتيجية ملائمة تستجيب

لمفهوم تدبير المؤهلات وإعادة تأهيل الموظفين، وتوسيع أو تحديد الكفاءات الموجودة، وعلى أساس

ذلك يعدّ التكوين شرط ضروري لنجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية، لأنّ غايته تقوم على رفع

¹ مختار حمادة، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة ماجستير تخصص تنظيم

سياسي وإداري، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص 06.

² عنتر بن مرزوق وحفيظي نور الدين وقرقاد عادل وبن ناعة الطاهر: إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الإلكترونية، الطبعة

الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن) 2018، ص 48.

مستوى الموظف وتأمين قدرته المهنية على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية¹. لذلك لابد من تمكين الموظفين من المعاملة الرقمية، من خلال تمكينهم من إصلاح العطب والخلل الذي قد يقع على الحواسيب في حالة تعطلها أو إصابتها بفيروسات، كذلك تمكينهم من تبادل المعلومات رقمياً.

ت- التكريس التشريعي والأمن القانوني: يعتبر الأمن القانوني متطلباً رئيسياً لتبني نظام معلوماتي قائم بذاته يُمكن من تبني إدارة عامة إلكترونية، فقصور النصوص القانونية يعتبر تحدياً يجب مواجهته خاصة في قواعد الإثبات وحجية الكتابة الإلكترونية والمحرم الرقمي، والتوقيع الإلكتروني. بالإضافة إلى عدم وجود نصوص قانونية تحمي المعاملة الإلكترونية من جميع أشكال الجرائم المعلوماتية من قرصنة وتزوير وإتلاف للبيانات وغيرها².

ث- الأمن المعلوماتي: ، لاحظنا أنّ تبني إدارة إلكترونية أدى إلى ظهور جرائم معلوماتية مستجدة، صاحبت النظام المعلوماتي المعمول به في محاولة رقمنة وعصرنة الإدارة، فلا يمكننا الحديث عن سلامة الوثائق ولا أمنها ولا سريتها، إذا لم يكن هناك نظام حمائي ضد الأعمال التخريبية لبرامج الحاسوب من قرصنة وتجسس ودخول غير مشروع وتزوير وإتلاف للبيانات والمعطيات الإلكترونية المقدمة من المتعاملين الإقتصاديين، لذلك نقول أنّ عدم توفر الأمن المعلوماتي يشكل عائقاً أمام تفعيل رقمنة الإدارة في الجزائر³. لذا نرى ضرورة تبني برامج مضادة للقرصنة وللفيروسات وكل أعمال تخريبية على المواقع والإيميلات والبرامج الرقمية.

ثانياً : التوجه نحو المرافق العامة الإلكترونية

يقول تعالى: "وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ويهيئ لكم من أمركم مرفقاً"⁴. وجاء في تفسير ويبيء لكم من أمركم مرفقاً، أي يسهل لكم من أمركم الذي أنتم بصدد ما ترتفقون به وتنتفعون بحصوله⁵.

تعد المرافق العامة المظهر الايجابي لنشاط الإدارة وتتولاه الإدارة بنفسها أو بالاشتراك مع الأفراد من أجل إشباع الحاجات العامة، لذلك نقول أنّ المرافق العامة هي سبب وجود الإدارة العامة، باعتبار أنّ هذه الأخيرة تمتاز بالسلطة العامة لضمان حسن سير المرافق العامة، وتفصيلاً منا للموضوع سنتطرق لتعريف المرفق العام الإلكتروني، ثم بيان عناصره.

¹ آسيا الحراق: الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجاً"، مرجع سابق، ص 127.

² حوت فيروز: النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 435.

³ حوت فيروز: النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص 434.

⁴سورة الكهف، الآية 16.

⁵ حمدي القبيلات: المرجع السابق، ص 64.

1. تعريف المرفق العام الإلكتروني: يعرف المرفق لغة بأنه؛ ما يرتفق به وينتفع ويستعان، ومنه مرافق المدينة وهي ما ينتفع به السكان عامة كأجهزة النقل والشرب والإضاءة، وجمعها مرافق¹. فالمرفق العام عبارة عن مشروع تتولاه الإدارة لإشباع الحاجات العامة للأفراد مستهدفة في ذلك تحقيق النفع العام²، ويستعمل مصطلح المرفق العام بمعنيين أولهما، عضوي ووفقا له يعرف المرفق العام بأنه؛ المشروع أو الهيئة التي تقوم على نشاط يهدف إلى إشباع حاجة ذات نفع عام، مثل الجامعات والمستشفيات، والثاني مادي؛ ونقصد به النشاط الذي تمارسه الهيئة أو الإدارة العامة لتحقيق خدمة عامة، مثل التعليم والصحة. غير أننا ننوه إلى أن مفهوم المرفق العام تطور خاصة بعد ظهور مرافق عامة تخضع لأحكام القانون الخاص، نظرا لطبيعة نشاطها التجاري والصناعي، لذلك أصبح يعرف المرفق العام على أنه: مشروع يعمل باطراد وانتظام تحت إشراف رجال الحكومة بقصد أداء خدمة عامة للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني معين³.

يمكن تعريف المرفق العام الإلكتروني بأنه نشاط يتم تنفيذه بوسائل إلكترونية، تضطلع به الإدارة بنفسها أو بواسطة أشخاص آخرين تحت إشرافها وتوجيهها، بقصد إشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات العامة للجمهور، ويدار المرفق العام الإلكتروني بوسائل إلكترونية بدلا من إدارته بالطريقة التقليدية⁴.

2- عناصر المرفق العام الإلكتروني: يحتوي المرفق العام الإلكتروني على عدة عناصر

تتمثل في:

أ- استهداف النفع العام: يعني النفع العام إشباع الحاجات العامة، وتوفير أسباب الراحة والرفاهية للأفراد، وهو شرط أساسي لوجود المرفق العام، فالمرفق العام يستهدف تحقيق النفع العام عن طريق إشباع حاجة عامة ضرورية، أو أداء خدمة عامة معينة للأفراد، سواء كانت هذه الحاجة أو تلك الخدمة مادية كتوفير المياه والكهرباء، أو توفير السلع التموينية أو وسائل النقل، أو مادية كالتعليم ونشر العدالة وتوفير الأمن للأفراد والدفاع عنهم. ولا يعدّ المشروع مرفقا عاما إلا إذا كان النفع العام الذي يحققه ليس في مقدور الأفراد القيام به على الوجه الأكمل، مما يتطلب تدخل الحكومة لمساعدة المرفق في تقديم خدماته⁵.

¹ المرجع نفسه، ص 64.

² سامي جمال الدين : أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر) 2000، ص 545.

³ داود عبد الرزاق الباز: الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر) 2007، ص 114.

⁴ حمدي القبيلات: المرجع السابق، ص 65 و66.

⁵ داود عبد الرزاق الباز: المرجع السابق، ص 116.

- ب- ارتباط المرفق العام بالإدارة (السلطة العامة) : لا يكفي لاكتساب صفة المرفق العام أن يكون مشروعاً أو يهدف لتحقيق النفع العام، بل لا بد بالإضافة إلى ذلك أن يكون مشروعاً مرتبطاً عضوياً ومصيرياً ووظيفياً بالدولة أو الإدارة العامة باعتبار أن المرفق العام هو أداة لتحقيق المصلحة العامة عن طريق إشباع الحاجات العامة في الدولة بانتظام وبكفاية في نطاق مبدأ تكافؤ الفرص¹.
- ت- خضوع المرفق العام لقانون استثنائي وخاص : لكي يأخذ المشروع صفة المرفق لا بد من خضوعه لنظام قانوني يختلف عن النظام الذي تخضع له المشروعات الخاصة ويتمثل في خضوعها لأحكام القانون العام (القانون الإداري) ولو في جانب من نشاط المرفق.
- ث- نشاط منظم: إن المرفق العام كما سبق ذكره هو نشاط منظم تمارسه مجموعة بشرية بوسائل مادية وفنية وقانونية لتحقيق غرض معين وقد يقتصر الأمر على نشاط مباشره مجموعة من الأفراد لتحقيق الهدف المرجو.
- ج- استعمال الوسائط الرقمية: يختلف المرفق العام التقليدي عن المرفق العام الإلكتروني، في استعمال هذا الأخير للوسائط الرقمية في الأداء الوظيفي وتقديم الخدمة.

المحور الثاني:

فعالية التحول الرقمي للإدارة في إصلاح المرفق العام في الجزائر

تلعب الإدارة العامة الإلكترونية دوراً فعالاً في تحقيق الخطط التنموية والبرامج الاجتماعية والإقتصادية للدولة، على اعتبار أن إنجاز الأعمال بطريقة رقمية، من شأنه تحقيق السير الحسن للخدمة العمومية، لذلك لا بد لنا من بيان مزايا الإدارة الإلكترونية وماحققتة من إنجازات فعلية، ثم نبين عيوبها للتمكين من معالجتها وفق تخطيط محكم ومنظم، ثم نتطرق للتحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة في الجزائر، لنخلص لبيان واقع التحول الرقمي للإدارة الجزائرية في بعض المرافق العامة؛

أولاً : مزايا الإدارة الإلكترونية في إطار إصلاح المرفق العام في الجزائر.

كان للإدارة الإلكترونية دوراً كبيراً في عملية إصلاح المرفق العام في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ما يأتي:

- 1- السرعة في الأداء وخفض التكاليف: ممّا لا شك فيه أنّ الإدارة الإلكترونية تحقق أداء لم يكن ليتحقق في الإدارة التقليدية، وذلك لسهولة الأداء الرقمي، باعتبار أنّ الإدارة الإلكترونية توفر خدماتها عبر الخط – On-line -، وقد كان للبريد الإلكتروني أثر بالغ في السرعة في

¹ اعمار عوابدي، عوابدي عمار، القانون الإداري، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص 60.

الأداء، ونظرا لرقمنة الإدارة فإنّ عدد الموظفين سيقبل ويقل بالتالي عدد أموال مرتب العمال والموظفين، كما أنّ غياب الدعائم الورقية سيوفر هو الآخر الأموال.

2- تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية الإدارية: التحول الرقمي كتوجه

نحو تفعيل الإدارة الإلكترونية، يتضح من خلال التغلب على مشكلة البيروقراطية، إذ أنّ اعتماد الإدارة العامة على شبكة الإنترنت في أعمالها يقلل من الإجراءات والروتين الحكومي، ولعل التقدم في مجال شبكات الكمبيوتر والبرمجيات، يؤدي إلى خلق مكاتب الموظفين دون ورق، ودون حدود¹. حيث سيحدّ التبادل الإلكتروني للمعلومات من التدخل البشري في الإدارة، وبالتالي الحد من ظاهرة الرشوة والفساد في هذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات المهذّدة أكثر من غيرها بهذه الآفة².

3- الشفافية الإدارية: ويقصد بالشفافية تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمها، أي توفير

المعلومات، والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، وإتخاذ القرارات المناسبة في الزمن المناسب³. وتعتبر الشفافية من المبادئ الأساسية في الإصلاح الإداري، باعتبار أنّها تقضي على كل أوجه الفساد، سواء من خلال تسريب معلومات أو حجبا، فالشفافية تدعم مبدأ المساواة بين المتقدمي للخدمة من جهة ومتضمن حرية منافستهم من جهة أخرى.

ثانيا: عيوب الإدارة الإلكترونية التي أدت إلى عرقلة سير المرفق العام في الجزائر

- استحداث جرائم مستجدة كالرشوة الإلكترونية والبيروقراطية الإلكترونية والقرصنة وذلك لغياب الأمن المعلوماتي.

- ارتفاع نسبة البطالة نظرا للتركيز على الحواسيب والمعدات الرقمية.

- الإضرار بالصحة نظرا للإستعمال المكثف لأجهزة الذكاء الإصطناعي والآلات الرقمية

ثالثا: التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في محاولة سير وإصلاح المرفق العام في

الجزائر

1- الأمية الرقمية: في ظل عدم وجود الإمكانيات الخاصة بالتعامل الإلكتروني من

حواسيب ومعدات رقمية لدى المواطنين ممّا يمكنهم من أداء الخدمة، أين يضطرون للتعامل عن طريق دفع أموال لمن يرسل ملفاتهم أو طلباتهم رقميا، وهذا يعتبر عرقلة في سير المرفق العام، لذلك

¹ محمد أمين يوسف: العقد الإداري والعقد الإلكتروني، مرجع سابق، ص 228 و 229.

² آسيا الحراق: الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجا"، مرجع سابق، ص 109. راجع أيضا، حوت فيروز: النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص 34.

³ عمار بوضياف: شرح قانون الولاية الجزائري، الطبعة الأولى، جسر للنشر، الجزائر 2012، ص 186.

لابد من تبني سياسة رقمية من الدولة عن طريق توفير المعدات الرقمية بأثمان معقولة لتمكين الجمهور من اقتناءها.

- 2- محدودية النصوص التشريعية للإدارة الإلكترونية؛ مما يجعل المتعامل يتخوف من ضياع حقوقه نظرا لغياب نصوص قانونية تحميه وتضمن أداءه.
- 3- إتقان اللغات: باعتبار أنّ التعاملات الرقمية تكون على مستوى إدارات متعددة، فإنّ الوثائق المستعملة قد تكون بلغة لا يتقنها المتعامل معه، لذلك لابد أن تكون الوثائق الإدارية باللغة العربية لتمكين المتعاملين من أداء خدماتهم. ومع ذلك ننوه لضرورة الإلمام باللغة الإنجليزية لتمكين المتعاملين من أداء خدماتهم خاصة في إطار العقود الدولية.
- 4- ضعف البنية التحتية: إنّ نقص تدفق الإنترنت كان له أثره السلبي في إنجاح الإدارة الإلكترونية من خلال السير البطيء لأداءات المرفق العام، والإنقطاع اللامتناهي للكهرباء، بالإضافة إلى نقص المعدات الرقمية في الكثير من المؤسسات. هذا من شأنه عدم تمكين المرفق العام من السير الحسن.

رابعا: واقع التحول الرقمي للإدارة الجزائرية في بعض المرافق العامة.

كرس المنظم الجزائري أسلوب المعاملات الإلكترونية ضمن المنظومة القانونية الإدارية، تماشيا والإصلاحات التي إنتهجتها الجزائر منذ بداية 2009 في سبيل عصنة الإدارة العمومية من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، الذي حملة مشروع الجزائر الإلكترونية، حيث يتعدى فيها هدف الإدارة الإلكترونية التميّز في تقديم الخدمة العامة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، بتعزيز قدرة الأجهزة الإلكترونية على تبادل المعلومات فيما بينهم من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال من جهة أخرى، وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة عبر شبكة الإنترنت. مع ضمان سرية المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان¹.

1- التحول الرقمي من خلال نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية: تبنت

الحكومة الجزائرية مشروع رقمنة عملية إبرام الصفقات العمومية في إطار البرنامج الحكومي المتعلق بالإدارة الإلكترونية²، حيث ظهرت رغبة المنظم الجزائري في نزع الصفة المادية عن إجراءات إبرام الصفقة العمومية، وقد تبني ذلك لأول مرة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية الملغى³، وتمّ تأكيد ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 15-247⁴. أين نص على

¹ حوت فيروز: النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص 5.

² تقرير اللجنة الإلكترونية التي تمّ إنشائها من طرف الوزارة الأولى، بعنوان: الجزائر الإلكترونية 2013، ديسمبر 2008، ص 20. متوفر

بموقع بوابة الوزير الأول: www.premier-ministre.gov.dz

³ المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية الملغى.

المعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية في الجزائر، من خلال تأسيس بوابة الصفقات العمومية والتي تحدّد كيفية تبادل المعلومات فيها بالطريقة الإلكترونية، وذلك بصدور القرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، المتضمن تحديد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية¹. ولم تفعل البوابة الإلكترونية إلا في شهر ديسمبر 2021، بموجب التعليمات الوزارية رقم 5774 بخصوص البرنامج التقديري لمشاريع الصفقات المزمع الإنطلاق فيها خلال السنة المالية 2022، هذه الفجوة القانونية ما بين صدور القانون والتنظيم وأيضا وجود فجوة بين سن النص وتفعيله، راجع لإنعدام التخطيط وكذا انعدام التنظيم. وهذا يدلّ على أننا لم نكن مستعدين بما فيه الكفاية لمجابهة التحديات التي تفرضها الإدارة الإلكترونية من الناحية القانونية².

2- التحول الرقمي من خلال عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: تمّ منذ نوفمبر 2003،

تزويد قطاع العدالة بممّون لدخول عالم الإنترنت، يتميز بنوعية رفيعة تحدّد الأهداف الخاصة بالإدارة المركزية لوزارة العدل والجهات القضائية وكلّ المؤسسات التابعة للقطاع، بالإضافة لإنشاء موقع خاص بوزارة العدل (www.mj.justice/dz) لإعلام كل المواطنين بنشاطات وزارة العدل³. وقد تبني المشرع الجزائري عصرنة قطاع العدالة بموجب القانون رقم 03-15، حيث جاء الفصل الثالث تحت عنوان "إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني"، أين تبني التقاضي المرئي، وكذا بالنسبة لاستخراج بعض الوثائق الخاصة بقطاع العدالة إلكترونيا، كصحيفة السوابق العدلية. وقد أكّد نيته في عصرنة العدالة رقميا من خلال تعديله لقانون الإجراءات الجزائية سنة 2020⁴، في الكتاب الثاني مكرر تحت عنوان استعمال وسائل الإتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 15-247، مؤرخ في 2 ذي الحجة 1436، الموافق ل 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية

وتفويضات المرقق العام، ج ر عدد 50، صادر بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

¹ القرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، المتضمن تحديد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج ر عدد 27، صادر بتاريخ 9 أفريل 2014. للتفصيل أكثر، راجع، حوت فيروز: النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص 6.

² فيروز حوت: استراتيجيات الإصلاح الإداري؛ واقع وآفاق. الإدارة العامة أي تحول رقمي؟، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 233.

³ عشاش حمزة وخضري حمزة: الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، لسنة 2020، ص 276.

⁴ أمر رقم 20-04، المؤرخ في 11 محرم عام 1442، الموافق ل 30 غشت سنة 2020، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق ل 8 يونيو سنة 1966، ج ر عدد 51، صادرة بتاريخ 12 محرم عام 1442، الموافق ل 3 غشت سنة 2020.

خاتمة :

يمكن القول أن الإدارة الالكترونية تعد إحدى الآليات الضرورية لإصلاح المرافق العامة في الجزائر، وهي تعد رهانا ومسعى وإحدى الآفاق التي تضطلع بها الجزائر في إطار إصلاح المرفق العام، كنتيجة للإشكالات التي أفرزتها الإدارة التقليدية، وليست وسيلة فقط لجأت إليها الدولة الجزائرية بسبب لجوء اغلب الدول إليها لان التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الحديثة هي التي فرضت ضرورة التحول نحو رقمنة وعصرنة المرافق العامة، وذلك بتجسيد الإدارة الالكترونية لما لها من أثار ايجابية على مستوى تقديم الخدمات العمومية.

إلا أن الملاحظ من خلال الدراسة أنّ هذا التحول إلى الإدارة الالكترونية في الجزائر مازال يعاني من عدة نقائص التي سبق دراستها وعليه نقترح الآتي:
 _ ضرورة تكوين الموارد البشرية رقميا تكوين وذلك عن طريق تكوينهم في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

_ زيادة نسبة تدفق الانترنت في الجزائر و العمل على تحسينها والقضاء على كل أشكال الإنقطاع التي تعرفها.

_ ضرورة القضاء على الأمية الرقمية من خلال إقناع الموظفين والمواطنين على حد سواء بضرورة التعامل مع الأنظمة الحديثة للمرافق العامة، وتمكينهم من المعدات الرقمية.
 - ضرورة تعلم اللّغة الإنجليزية باعتبارها لغة العصر.

- ضرورة تعريب الوثائق الإدارية لجعل المتعاملين داخل الجزائر يتمكنون من فهم الوثائق خاصة وأنّ المعاملات تخص كافة المواطنين بمختلف شرائحهم.

- ضرورة خلق بيئة تشريعية تتلائم مع البيئة الرقمية وذلك لحماية المتعاملين والإدارة.

- ضرورة خلق أمن معلوماتي، للتمكين من الحماية المعلوماتية للمعلومات المتبادلة عبر

الحواسيب وضمان سريتها، وعدم التمكين من تسريبها أو تخريبها أو خرقها من قبل الموظفين داخل المؤسسة أو من قبل الهيكز كمخربين من خارج المؤسسة.

قائمة المراجع

١. القران الكريم
٢. المؤلفات:

- 1- آسيا الحراق: الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجاً"، "، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط (المغرب) 2015.
 - 2- بوضياف عمار: شرح قانون الولاية الجزائري، الطبعة الأولى، جسور للنشر، الجزائر 2012.
 - 3- داود عبد الرزاق الباز : الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر) 2007.
 - 4- حمدي القبيلات: قانون الإدارة الإلكترونية العامة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2019.
 - 5- خالد ممدوح ابراهيم: أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر) 2008.
 - 6- عوابدي عمار، القانون الإداري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 .
 - 7- عنتر بن مرزوق وحفيظي نور الدين وقرقاد عادل وبن ناعة الطاهر: إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن) 2018.
 - 8- سامي جمال الدين : أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر) 2000.
 - 9- محمد أمين يوسف: العقد الإداري والعقد الإداري الإلكتروني-مع الإشارة إلى نظام عقود الإدارة بإمارة دبي وأمريكا وقوانين المعاملات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، دار الكتب ودار الدراسات العربية، الإسكندرية (مصر) 2017.
 - 10- ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2005.
- III. الرسائل الجامعية :
- حوت فيروز: النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي الياابس، سيدي بلعباس، 2019-2020.
- IV. المقالات :
- حوت فيروز: استيرراتيجية الإصلاح الإداري؛ واقع وآفاق. الإدارة العامة أي تحول رقمي؟، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر 2022، ص ص (228-240).
 - عشاش حمزة وخضري حمزة: الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، لسنة 2020، ص ص (267-280).

.v. النصوص القانونية :

- المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية الملغى.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مؤرخ في 2 ذي الحجة 1436، الموافق لـ 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرقق العام، ج ر عدد 50، صادر بتاريخ 20 سبتمبر 2015.
- أمر رقم 04-20، المؤرخ في 11 محرم عام 1442، الموافق لـ 30 غشت سنة 2020، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966، ج ر عدد 51، صادرة بتاريخ 12 محرم عام 1442، الموافق لـ 3 غشت سنة 2020.
- القرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، المتضمن تحديد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج ر عدد 27، صادر بتاريخ 9 أفريل 2014.

.vi. وثائق أخرى:

- تقرير اللجنة الإلكترونية التي تمّ إنشائها من طرف الوزارة الأولى، بعنوان: الجزائر الإلكترونية 2013، ديسمبر 2008، ص 20. متوفر بموقع بوابة الوزير الأول: www.premier-ministre.gov.dz

عصرنة قطاع العدالة كنموذج للمرفق العمومي الرقمي

Modernizing the justice sector as a model for the digital public service

بوصوفة الزهرة، أستاذة محاضرة ب ، معهد الحقوق و العلوم السياسية المركز الجامعي تيبازة

البريد الإلكتروني المهني: boussoufa.zohra@cu-tipaza.dz

الملخص:

للإدارة الالكترونية دور مهم و متنامي في استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات ، من أجل تسيير و تفعيل العمل الإداري و تقديم الخدمات العمومية بأفضل شكل و في أقل وقت ، تبنت الدولة الجزائرية مشروع الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الوزارية والجماعات المحلية وكذا المؤسسات العمومية، ولعل قطاع العدالة من أوّل القطاعات التي عرفت إدخال التكنولوجيات الحديثة في التسيير، حيث تم إحداث العديد من التغييرات بهدف تفعيل وتنشيط أداء هذا النوع من المرافق العمومية وتحسين الخدمات التي يقدمها للمواطنين والمتقاضين. و تظهر أهمية موضوع رقمنة العدالة كون هذا الأخير من بين أهم المرافق الأساسية للدولة ، و لذلك من بين الأولويات الوطنية التي حرصت الدولة على تطويره و عصرنته لمواكبة التغيرات العميقة التي يعرفها العالم بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة و من بين هذه المحاور العديدة نلقي الضوء على موضوع رقمنة مرفق العدالة باعتباره الركيزة الأساسية لإصلاح و عصرنة العدالة و هذا من خلال أحكام القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة.

الكلمات المفتاحية: المرفق العمومي، الرقمنة، رقمنة العدالة، الإدارة الإلكترونية، عصرنة العدالة.

Electronic administration has an important and growing role in the use of modern information technology, in order to conduct and activate administrative work and provide public services in the best way and in the shortest time. The Algerian state has adopted the electronic management project in the various ministerial sectors and local authorities, as well as public institutions.

The first sectors to know the introduction of modern technologies in management, where many changes have been made with the aim of activating and revitalizing the performance of this type of public utilities and improving the services provided to citizens and litigants. The importance of digitizing justice is shown by the fact that the latter is among the most important basic facilities of the state, and therefore among the national priorities that the state has been keen to develop and modernize in order to keep pace with the profound changes known to the world in general and Algerian society in particular, and among these many axes we highlight On the issue of digitizing the justice facility as the main pillar for the reform and modernization of justice, and this is through the provisions of Law No. 15/03 related to the modernization of justice.

Key words: Public utility, digitization, digitization of justice, electronic administration, modernization of justice.

مقدمة:

للإدارة الإلكترونية دور مهم و متنامي في استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات ، من أجل تسيير و تفعيل العمل الإداري و تقديم الخدمات العمومية بأفضل شكل و في أقل وقت في محاولة للقضاء على البيروقراطية التي تعيق تلبية حاجيات المواطنين من طرف المرافق العمومية¹. تبنت الدولة الجزائرية مشروع الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الوزارية والجماعات المحلية وكذا المؤسسات العمومية، ولعل قطاع العدالة من أول القطاعات التي عرفت إدخال

بوبكر صبرينة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية-قطاع العدالة نموذجا-، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية، العدد2 سنة 2019، ص204¹.

التكنولوجيات الحديثة في التسيير، حيث تم إحداث العديد من التغييرات بهدف تفعيل وتنشيط أداء هذا النوع من المرافق العمومية وتحسين الخدمات التي يقدمها للمواطنين والمتقاضين. حيث سعت الحكومة الجزائرية في توجيه قطاع العدالة إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية التي تهدف إلى تقديم خدمات إلكترونية من خلال برنامج خاص يهدف إلى عصنة العدالة¹.

تظهر أهمية موضوع رقمنة العدالة كون هذا الأخير من بين أهم المرافق الأساسية للدولة و الذي يضمن إستمراريتها بضمان تطبيق القانون ونشر بين الناس، و لذلك من بين الأولويات الوطنية التي حرصت الدولة على تطويره و عصنته لمواكبة التغيرات العميقة التي يعرفها العالم بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة، و هذا من خلال العديد من المحاور التي تهدف إلى تعزيز مصداقية القضاء و تعزيز ثقة المواطنين فيه، عصنة العدالة، تدعيم الهياكل القضائية و تزويدها بوسائل عصرية، إصلاح و أنسنة السجون و تفعيل آليات الإدماج، و من بين هذه المحاور العديدة نلقي الضوء على موضوع رقمنة مرفق العدالة باعتباره الركيزة الأساسية لإصلاح و عصنة العدالة و هذا من خلال أحكام القانون رقم 03/15 المتعلق بعصنة العدالة².

و عليه نطرح الإشكالية التالية: كيف عالج المشرع الجزائري عصنة مرفق العدالة من خلال القانون 03/15 في إطار التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ؟

و انطلاقا من القانون 03/15 تتم دراسة عصنة مرفق العدالة كما يلي:

المحور الأول: المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية.

المحور الثاني: إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني.

المحور الثالث: استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية .

شعيب محمد توفيق، وعيل حكيم، " واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22 العدد 2022، ص 1.73

العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03/15، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7 العدد 1 جانفي 2020، ص 503-504².

المحور الأول: المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق¹

جاء تنظيمها تحت عنوان الفصل الثاني الموسوم ب المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل و الإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية². من خلال قسمين:

أولاً: القسم الأول: المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل حيث نصت المادة 2 على إحداث منظومة معلوماتية مركزية بوزارة العدل من اجل معالجة كل المعطيات المتعلقة بمرفق العدالة و بنشاط وزارة العدل و المؤسسات التابعة لها كمدارس التكوين و المؤسسات العقابية و الجهات القضائية بما في ذلك المحكمة العليا و مجلس الدولة و محكمة التنازع و هذا من أجل عصرنه العمل الإداري لوزارة العدل في إطار ما يسمى بالإدارة الإلكترونية³.

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات

العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومة أصبحت احد محددات النجاح لأي

قطاع، وقد تجسد هذا الطرح من الناحية التطبيقية في قطاع العدالة من خلال جهود الدولة

الجزائرية في مجال العصرنه كوجه لإصلاح القطاع الأمر الذي جعل هذا القطاع نموذجا في

مجال التسيير الإلكتروني للمرفق العام، ومن أهم المكتسبات في هذا المجال القيام بتطوير

المنظومة المعلوماتية بالاعتماد على قواعد معطيات مركزية.

بحيث تتصل هذه العملية بالرقمنة واستخدام الإعلام الآلي في استحداث عدة قواعد

معطيات سواء تلك الخاصة بالأشخاص المتابعين بجرائم، أو تلك الخاصة بصحيفة السوابق

العدلية، وأخرى خاصة بشهادة الجنسية وغيرها بما يسهل من عمل الموظفين وتوفير خدمة

سريعة وأفضل للمواطن، ومن بين الانجازات في هذا المجال وضع نظام التسيير الآلي للأوامر

¹ انظر المادتين 02، 03 من القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنه العدالة.

العيداني محمد، زروق يوسف، رقمته مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03/15، مجلة الباحث للدراسات

الأكاديمية، المجلد 7 العدد 1 جانفي 2020، ص 2.505

بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الذي يسمح لمختلف الأجهزة الأمنية بالاطلاع الفوري على هذه الأوامر والإخطارات.

هذا ويرتبط الأمر كذلك باستحداث المصلحة المركزية للبصمات الوراثية التي سيكون مهامها إنشاء قاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالبصمات الوراثية وتزويدها بجميع العينات البيولوجية المتحصل عليها من طرف المخابر المؤهلة طبقا للقانون¹.

حيث تسمح بالقيام بالإشهاد على صحة مختلف الوثائق الإلكترونية، وتتعلق هذه المنظومة بجميع نشاطات وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، بالإضافة إلى مختلف الجهات القضائية للنظامين القضائيين العادي والإداري وكذا محكمة التنازع.

ثانيا: القسم الثاني: التصديق الإلكتروني لصحة الوثائق

في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات التي شهدتها قطاع العدالة فيما يتعلق بالعصرنة، بادرت وزارة العدل بعدة مشاريع تهدف إلى ترقية أداء مرفق القضاء وتحسين الخدمة العمومية وكذا تقريب العدالة من المواطن وذلك باستعمال تقنيات تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال الحديثة، وفي هذا السياق تم إصدار ترسانة من القوانين نذكر منها: قانون 03/15 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون 04/15 المؤرخ في 01-02-2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني وغيرها من النصوص، كما تم إنشاء هياكل وأجهزة على غرار المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، ومركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني والنظام الآلي للتسيير الإلكتروني للوثائق اعتمادا على التوقيع الإلكتروني².

فخار هشام، مداخلة الإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرنة نموذج عن المرفق العام الإلكتروني، ص 4.1

فخار هشام، المرجع السابق، ص 11.2

نظم المشرع في هذا القسم (قسم التصديق الإلكتروني) نظام التوقيع و التصديق الإلكترونيين للوثائق الإلكترونية الصادرة عن وزارة العدل حيث اعتمد إمكانية إصدار وثائق ممهورة بتوقيع إلكتروني حيث نصت المادة 4: "يمكن أن تمهر الوثائق و المحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل و المؤسسات التابعة لها و الجهات القضائية بتوقيع إلكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة"¹.

كما استحدث شهادة إلكترونية موصوفة لدى وزارة العدل تصدرها هاته الأخيرة لإثبات العلاقة بين معطيات التحقق من التوقيع الإلكتروني و صاحب التوقيع المادة 6، مع افتراض الموثوقية في وسائل التصديق متى كانت هوية الموقع أكيدة و سلامة الموقع مضمونة و هذا لإعطاء الحجية اللازمة للوثائق الإلكترونية ، كما أكدت المادة على أن وزارة العدل تضمن التصديق على التوقيع الإلكتروني بواسطة ترتيب إلكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل إليه و تاريخ صلاحية التوقيع و المعلومات التي يتضمنها، كما تتحمل وزارة العدل المسؤولية تجاه الأشخاص الذين صدقت على توقيعهم و كذا تجاه الغير عن الشهادات التي تصدرها حسب المادة 8 من النص نفسه ، كما أحال عملية ضمان التوقيع الإلكتروني بواسطة تركيب إلكتروني مؤمن إلى صدور نصوص تنظيمية في هذا الشأن² مع العلم أن المشرع الجزائري قد خص موضوع الإمضاء و التصديق الإلكترونيين بقانون خاص كما سبق ذكره و هو القانون 04/15 المؤرخ في 01-02-2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

المادة 4 من القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة¹.

العيداني محمد، زروق يوسف، المرجع السابق، ص 506.²

عرفت المادة 02/01 من القانون 04/15 التوقيع الإلكتروني العادي بأنه بيانات الكترونية في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق¹، وأضافت المادة 07 من نفس القانون التوقيع الإلكتروني الموصوف على التوقيع الإلكتروني العادي والذي ينشأ على أساس شهادة تصديق الكتروني موصوف²، كما تم إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني لدى وزارة العدل، الأمر الذي يسمح بسحب الوثائق القضائية وشهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية ممضاتين الكترونيا عبر الانترنت³. وللمتطلبات أعلاه أنشأت وزارة العدل مركز شخصنة شريحة الإيماء الإلكتروني والذي يعمل كجهة مصادقة تصدر شهادات رقمية لتوقيعات الكترونية تسمح بتحقيق معاملات على الانترنت⁴.

كما يمكن أن تمهر جميع الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها وزارة العدل وكذا المؤسسات التابعة لها، وكذا الجهات القضائية المختصة بتوقيع الكتروني تكون علاقته بالمحرر الأصلي مضمونة عن طريق وسيلة تحقق موثوقة⁵، وهو ما يعرف بالتصديق الإلكتروني ويكون هذا التصديق صحيحا متى كانت هوية الموقع صحيحة وأكد⁶. كما تضمن وزارة العدل التصديق على مثل هذا النوع من التوقيع عن طريق ترتيب إلكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل إليه وتاريخ صلاحية التوقيع وكذا المعلومات التي يتضمنها.

المادة 1 من القانون 04/15 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.¹
 المادة 07 من القانون 04/15 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. حددت هذه المادة شروط التوقيع الإلكتروني الموصوف، ولزيد من التفاصيل انظر تبوب فاطمة الزهراء، "التوقيع والتصديق الإلكترونيين في ظل القانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29 الجزء الثاني، ص 313-314.²
³ السياسة الحكومية في مجال العدالة والحقوق، مطبوعة صادرة عن وزارة العدل للجمهورية الجزائرية، في سبتمبر 2015، ص 06.

فخار هشام، المرجع السابق، ص 11.⁴

⁵ المادة 04 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة.

⁶ المادة 05 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة.

المحور الثاني: إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني¹

خصص المشرع الفصل الثالث من هذا القانون (03/15) لتنظيم إرسال الوثائق و الإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني و هي سابقة في مجال العمل القضائي حيث نصت المادة 9 منه على طرق جديدة للتبليغ و إرسال الوثائق و المحررات إلى جانب الطرق العادية المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و قانون الإجراءات الجزائية، و تتمثل هذه الطرق في المراسلة بالطريقة الإلكترونية و التي أحال المشرع كيفية تطبيقها للتنظيم².

حيث يمكن ان يتم تبليغ وإرسال جميع الوثائق وكذا المحررات القضائية والمستندات بالطرق الإلكترونية و قد حددت المادة 10 الشروط التي يجب أن تضمنها الوسائل التقنية المستعملة في هذه المراسلات بحيث يشترط القانون أن تتم هذه العملية من خلال:

-التعرف الأكيد والموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني.

-سلامة الوثائق المرسله.

-أمن وسرية عملية التراسل.

-حفظ جميع المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام بصورة أكيدة و موثوقة. إذا ما توافرت جميع هذه الشروط فإن هذه الوثيقة الإلكترونية تحوز نفس حجية الوثيقة الأصلية.

المحور الثالث: استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية

لقد أدى التطور في خدمة العدالة الجزائية إلى ظهور ما يسمى بالجلسات الالكترونية، أو ما يصطلح عليه بتقنيات المحادثة المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية، وهي آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن بعد كما يتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع شهادة الشهود والمتعاونين مع العدالة، وكذلك لمحاكمة المتهمين رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام محكمة بعيدة عن هذه المؤسسة العقابية، وبالتالي فهي خروج عن

¹ انظر المادتان 10، 09 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

العيداني محمد، زروق يوسف، المرجع السابق، ص 507.

الأصل والقاعدة العامة في جلسات التحقيق والمحاكمة التي تتم في مكان واحد أو نطاق جغرافي واحد، وباستخدام هذه التقنية أصبح من الممكن امتداد النطاق الإقليمي لجلسة التحقيق أو المحاكمة داخل الدولة هذا وقد تم اعتماد أنواع من تقنيات الاتصال الحديثة في مختلف النظم.¹

و هو ما جاء في المادة 14 من القانون 03/15 المتعلق بعصنة العدالة، حيث نصت على أنه: "إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد."
حيث فصلّ المشرع في هذه التقنية من خلال تحديد شروط استعمالها (أولاً) و الإجراءات الواجب إتباعها (ثانياً)

أولاً: شروط الاستعمال²

حيث يمكن استجواب وسماع الأطراف المتقاضية عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد شرط أن تضمن هذه الوسيلة سرية الإرسال وأمانته، ويتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات، كما يجب تدوين جميع التصريحات وحرفيا على محضر يوقعه كل من القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط.

ثانياً: إجراءات استعمال المحادثة المرئية عن بعد³

حددت المادة 15 من القانون 03/15 نطاق استخدام هذه التقنية، في فقراتها الثلاث، حيث جاءت كما يلي: "يمكن قاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، يمكن لجهة الحكم أيضاً أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء. ويمكن جهة الحكم أن تنظر في قضايا الجرح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك."
يحق لقاضي التحقيق أن يستعمل أسلوب المحادثة المرئية عن بعد من خلال استجواب أو سماع شخص أو إجراء مواجهات بين عدة أشخاص.

فخار هشام، المرجع السابق، ص 7-8.¹

² انظر المادة 14 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصنة العدالة.

³ انظر المادة 15 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصنة العدالة.

كما يمكن أيضا لقاضي الموضوع استعمال هذه التقنية لسماع الشهود والأطراف المدنية وحتى الخبراء، وبحق كذلك لقاضي الجرح أن يلجأ بدوره لهذه التقنية لتلقي تصريحات متهم محبوس شرط موافقة النيابة العامة وكذا المتهم على ذلك.

يتم استعمال هذه التقنية الحديثة بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، لكن بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وكذا أمين الضبط، وما على وكيل الجمهورية إلا التحقق من هوية الشخص الذي تم سماعه ثم يعدّ محضرا لذلك.

أما إذا كان ذلك الشخص محبوسا فتتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها الحبوس¹. وهو ما نصت عليه المادة 16 من القانون 03/15 بحيث حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني، ووردت على النحو التالي: "يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط. يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك. إذا كان الشخص المسموع محبوسا، تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس".

تم تجسيد هذه التقنية على مستوى المحاكم الوطنية أول مرة بتاريخ 7 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة ولم تستعمل هذه التقنية على المستوى الوطني فقط بل استعملت أيضا على المستوى الدولي (محاكمة دولية) وكان ذلك بتاريخ 11 جويلية 2016 بمجلس قضاء المسيلة من أجل الاستماع لشاهد في قضية بفرنسا، وتظهر أهمية المحاكمة عن بعد و لجوء القضاء إلى تكنولوجيا الاتصالات هدفه هو التسريع من وتيرة عمله، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يكون أحد المتهمين فيها أو الشهود منهم في قضية أخرى و يكون مسجوننا على بعد المئات من الكيلومترات و يصعب عليه التنقل خاصة في فترة الحجر الصحي كما كان عليه الحال في جائحة كورونا، لهذا يتم الاستماع إليهم عن طريق وسائل الاتصال الحديثة². وعليه توالى اللجوء لاستخدام آلية التقاضي عن بعد لتصل إلى 153 محاكمة لتزداد نسبة استعمال هذه التقنية و تشهد انتشارا واسعا سنة 2020 بسبب جائحة

بلحارث ليندة، مداخلة "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر"، ص 5. انظر أيضا يوسف مباركة، عكوش حنان، "التقاضي

الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 2022، 1، ص 549-550.

قحموص نوال، بن بريح أمال، "فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة (جائحة كورونا نموذجا)"، مجلة

العلوم الانسانية، المجلد 33 العدد 2 جوان 2022، ص 107.

كورونا و ذلك بمنع نقل المحبوسين من المؤسسات العقابية من طرف قضاة التحقيق إلا في حالات الضرورة القصوى¹.

الخاتمة:

إن الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة يعد جوهر جهود العصرية التي أطلقتها الدولة الجزائرية لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من قبل هذا القطاع، وهو الأمر الذي قطعت فيه الجزائر أشواطاً كبيرة من خلال إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز والاستغناء عن بعض الإجراءات التي تثقل كاهل المواطنين، كما تجسدت العصرية من خلال استعمال الوثائق الالكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية والاعتماد على التصديق الالكتروني الشيء الذي يعزز ثقة المواطن في الإدارة، واعتماد المحادثات المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية، وبذلك يكون قطاع العدالة في الجزائر نموذجاً للتسيير الالكتروني للمرفق العام².

إذ تم تجسيد عديد المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير الدولية، لاسيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، تبسيط و تحسين الإجراءات القضائية، ترقية أساليب التسيير القضائي و الإداري و كذا توفير و تطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن و المتقاضين و مساعدتي العدالة³.

و من بين النتائج و التوصيات التي تم التوصل إليها ما يلي:

-يعتبر الهدف من اللجوء إلى عصرية قطاع العدالة باللجوء إلى وسائل الاتصال الحديثة و الاعتماد على التكنولوجيا هو الرفع من جودة العمل القضائي و تقريب الإدارة من المواطن.

مهدي أسماء ، فاضل إلهام، "تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد الخاص ديسمبر 2021، ص 1343

فخار هشام، المرجع السابق، ص 11.

تم الإطلاع عليه يوم 1022/11/3 على الساعة 3.19 <https://www.mjustice.dz/ar/> موقع وزارة العدل الجزائرية

-تم الاعتماد على استخراج الوثائق القضائية كشهادة الجنسية و شهادة السوابق العدلية و الأحكام القضائية من خلال الانترنت.

-تم اعتماد تقنية التصديق و التوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي من خلال القانون 03/15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني و إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني و تمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع من إظهار الوثائق الإدارية و المحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

-تعتبر تقنية المحاكمة عن بعد إحدى الوسائل الفعالة خاصة في ظل الأوضاع التي يعيشها العالم من تفشي فيروس كورونا، باعتبارها وسيلة تساهم في تسريع الإجراءات.

_ العمل على تثقيف و تشجيع المواطنين على التعامل مع العدالة الإلكترونية من خلال الإعلان عند المستجدات التقنية في قطاع العدالة عبر وسائل الإعلام.

-العمل على التوجه الكلي نحو عدالة رقمية للتخلص تدريجيا من الوثائق الورقية.

قائمة المراجع:

-النصوص القانونية:

-القانون 03/15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة الجريدة الرسمية العدد 6 لسنة 2015.

-القانون 04/15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين الجريدة الرسمية العدد 6 لسنة 2015.

-المقالات

-العيداني محمد، زروق يوسف، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03/15" ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 7 . العدد 1 جانفي 2020

- بوبكر صبرينة، " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية-قطاع العدالة نموذجاً-" ، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية، العدد 2 سنة 2019.

-تبوب فاطمة الزهراء، "التوقيع والتصديق الإلكترونيين في ظل القانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29 الجزء الثاني.

- شعيب محمد توفيق، وعيل حكيم، " واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22 العدد 2022، 2.

- قحموص نوال، بن بريح أمال، " فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة (جائحة كورونا نموذجا)"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 33 العدد 2 جوان 2022، ص 99 113.

-مهدي أسماء ، فاضل إلهام، "تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد الخاص ديسمبر 2021.

-يوسفي مباركة ، عكوش حنان، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 2022، 1.

-المدخلات:

-فخار هشام، مداخلة الإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرية نموذج عن المرفق العام الإلكتروني.

- بلحارث ليندة، مداخلة "عصرية قطاع العدالة في الجزائر.

-مطبوعة:

-السياسة الحكومية في مجال العدالة والحقوق، مطبوعة صادرة عن وزارة العدل للجمهورية الجزائرية، في سبتمبر 2015.

-المواقع الإلكترونية:

موقع وزارة العدل الجزائرية/ <https://www.mjustice.dz/ar> تم الإطلاع عليه يوم 1022/11/3

على الساعة 19

المحاكمة عن بعد كآلية لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر

Remote trial as a mechanism to modernize the justice sector in Algeria

أعراب نادية، أستاذة محاضرة ب، معهد الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي تيبازة

البريد الإلكتروني المهني: arab.nadia@cu-tipaza.dz

الملخص:

لقد شهد العالم مرحلة تطور بفعل التطور العلمي والتكنولوجي في مجال لاتصالات والمعلوماتية، التي ساهمت بشكل كبير في تقريب المسافات بين دول من خلال تطبيقات الفيديو ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد مس هذا التطور المجال العدالة وهذا من أجل تفعيل أو التسريع في الإجراءات القضائية دون الإطالة فيها، ومن أهم تقنيات المعتمدة لعصرنة العدالة المحاكمة عن بعد التي كرس المشرع الجزائري استعمالها بموجب الأمر 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، ثم جاء التعديل الأمر 20-04 الذي يعدل ويتم قانون إجراءات جزائية، وهي تقنية حديثة ولها أهمية كبيرة في الحضور الإلكتروني أي أصبح من خلالها الاستغناء عن الحضور الفعلي في مرحلتي التحقيق والمحاكمة واستبداله بالحضور الإلكتروني عن طريق وسائل إلكترونية متطورة، ويتم تطبيقها إما بسبب عائق بعد المسافة أو لحسن سير العدالة أو في حالة استثنائية ومن بينها وباء كورونا.

الكلمات المفتاحية: عصرنة العدالة، المحاكمة عن بعد، آلية، القضاء، تقييم الآلية.

Abstract

The world has witnessed a stage of development due to the scientific and technological development in the field of communications and informatics, which has contributed significantly to bridging the distances between countries through video applications and social networking sites, and this development has touched the field of justice and this is in order to activate or accelerate judicial procedures without prolonging them, Among the most important techniques adopted for the modernization of justice is the remote trial, which the Algerian legislator dedicated to using under Order 15-03 related to the modernization of justice, then came the amendment to Order 20-04 that amends and complements the Code of Criminal

Procedures, and it is a modern technology and has great importance in electronic presence, that is, it has become through it dispensing with the actual presence in the investigation and trial phases and replacing it with electronic attendance through advanced electronic means, and it is applied either due to an obstacle in distance, for the good course of justice, or in an exceptional case, including the Corona epidemic.

Key words: Modernization of justice, Remote trial, mechanism, judiciary, evaluation Mechanism

مقدمة

عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم عدة تطورات و تغييرات شملت مختلف مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، و نظرا لموجة العولمة التي أثرت على العالم بأسره، فقد أصبح من الضروري مسايرة مختلف التطورات التي أفرزتها ثورة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لا سيما في مجال الخدمة العمومية، و بذلك فإن عصنة الإدارة العامة و التحول نحو إدارة إلكترونية بات ضرورة حتمية، بغية التكيف مع المعطيات و التطورات العالمية الحديثة، و من هذا المنطلق تم الشروع في إعادة النظر في الأساليب الإدارية التقليدية المنتهجة سابقا، لا سيما في قطاع العدالة باعتباره من القطاعات الهامة التي تقدم خدمات هامة للمواطنين و التي تتطلب الدقة و السرعة في الإنجاز في آن واحد، لذلك فقد حرصت الجزائر على تبني مشروع عصنة قطاع العدالة.

وفي هذا الصدد، تم وضع القانون رقم 03-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصنة العدالة¹، إذ نص على آلية المحاكمة عن بعد ضمن الفصل الرابع من خلال المواد 14، 15، 16 منه، وقد فصل الشرع هذه التقنية من خلال تحديده شروط استعمالها و الإجراءات الواجب اتباعها، بحيث يعتمد هذا الإجراء المستحدث على تقنية المحادثات عن بعد بالصوت و الصورة، وذلك بفضل استغلال الشبكة الداخلية التي سمحت بربط الجهات القضائية ببعضها البعض و كذا بالمؤسسات العقابية عبر كامل التراب الوطني عن طريق الألياف البصرية، سمح ذلك بتسهيل الإجراءات والتسريع في وتيرة الفصل في القضايا من خلال اجتناب تحويل المحبوسين وتنقل الشهود من مناطق بعيدة بغرض سماعهم.

¹ - القانون رقم 03-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصنة العدالة، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 6، المؤرخة في 10 فيفري 2015.

وكذا قد أقر المشرع الجزائري هذه الرقمنة بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2015 الصادر بموجب الأمر 15-02¹، ثم تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020 بموجب الأمر 20-04². ومن الناحية العلمية فقد تم إجراء أول محاكمة عن بعد بتاريخ 2015/10/07 على مستوى محكمة القليعة، كما تم إجراء أول محاكمة دولية عن بعد بتاريخ 2016/07/11 على مستوى مجلس قضاء المسيلة أين تم سماع الشاهد المتواجد بمحاكمة نانثير الفرنسية.

ومن خلال هذه المداخلة سوف نحاول الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو النظام القانوني للمحاكمة عن بعد ومدى فعالية هذه الآلية كنموذج لعصرنة العدالة في الجزائر؟ وللإجابة على هذه الإشكالية نقسم مداخلتنا إلى محورين إذ نخصص المحور الأول لنظام القانوني للمحاكمة عن بعد، وإما المحور الثاني نخصصه لتقييم المحاكمة عن بعد.

المحور الأول: النظام القانوني للمحاكمة عن بعد

تعتبر آلية المحاكمة عن بعد الآلية القانونية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية فهي آلية حديثة تقوم على الاتصال المرئي المسموع تستخدم في إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية لاسيما في مجال سماع الشهود ومحاكمة المتهمين في حال تعذر نقلهم الى الجهات القضائية عن طريق إقامة جلسات الكترونية. ولهذا سوف نحاول إعطاء مفهوم للمحاكمة المرئية عن بعد وأساسها القانوني.

أولاً: مفهوم المحاكمة عن بعد

للإلمام بماهية آلية المحاكمة عن بعد تحديد المقصود بها وكذا تبيان أهميتها باعتبارها بديل تقني لشكل المحاكمة التقليدية وذلك على النحو التالي:

1- المقصود بآلية المحاكمة عن بعد

مصطلح آلية المحاكمة عن بعد لغويا يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح *vidéo conférence*، وهو المصطلح الأول الذي عرفت به هذه الآلية، وهذا مصطلح مأخوذ من اللغة الفرنسية والإنجليزية، ويتركب من مصطلحين أولهما مصطلح *vidéo* وتقابله كلمة تلفزيوني باللغة العربية وهي تطلق على كل جهاز يقوم بنقل الصوت

¹ - الأمر رقم 15-02، المؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخة في 23 جويلية 2015.

² - الأمر رقم 20-04، المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 51، المؤرخة في 31 أوت 2020.

والصورة بواسطة موجات الاتصال المختلفة، وأما مصطلح *conférence* وتعني تجمع عدد من الأفراد لإجراء مناقشة أو حوار أو مؤتمر يكون موضوعه محدد ومعين¹.

وتعريف الاصطلاح للمحكمة عن بعد على أنها "تقنية الاتصال المرئي المسموع بأي وسيلة أو آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق، أو المحاكمة الجنائية عن بعد، ويتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع الشهود والمتعاونين مع العدالة لكشف غموض الجرائم الخطيرة، لاسيما المنظم منها بل تتعدى إلى محاكمة المتهمين رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام المحكمة التي قد تبعد عن المؤسسة العقابية مسافة بعيدة"².

أما مدلولها الاصطلاحى التقني والفني غير بعيد عن مدلولها اللغوي باعتبار أن هذه التقنية عبارة عن وسيلة تكنولوجية من وسائل الاتصال والمحادثة المرئية والمسموعة التي يستخدمها مجموعة أفراد فيما بينهم، ويكون ذلك عن طريق إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الأسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية، وبأي وسيلة إلكترونية تضمن الاتصال³.

2- مبررات المحاكمة عن بعد

لم يكن ظهور المحاكمة عن بعد وليد الصدفة بل أن هذا الاجراء جاء بغرض تحسين وتطوير وعصرنة العمل القضائي، كما أن المحاكمة المرئية عن بعد تكون وفق شروط المحاكمة الحضورية مع توفر شروط تقنية تعمل على ضمان المحاكمة العادلة، ونصت المادة 441 مكرر من الأمر رقم 20-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية على أنه "يمكن للجهات القضائية لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن والصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام الآجال المعقولة استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات القضائية مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون".

ومن خلال استقرار نص المادة المذكورة سلفا يظهر أن المشرع الجزائري حدد دواعي استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد مستتباً ذلك من الصعوبات والعراقيل التي واجهت العمل القضائي وهي :

أ- استعمال المحادثة المرئية عن بعد لحسن سير العدالة والحفاظ على الأمن والصحة العمومية

¹ - إدريس سهيل، المنهل "قاموس عربي فرنسي، دار الأدب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2005، صفحة 258.

² - تمور محمد سعيد، أصول الإجراءات الجزائية " شرح لقانون أصول المحاكمات" دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، صفحة 327.

³ - بوخلوط الزين، آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، صفحة 78.

تسعى التشريعات الجنائية المعاصرة في إطار تجسيد دولة القانون إلى عصرنه وتطوير مرفق العدالة؛ باعتباره أحد المرافق التي تقوم عليها الدولة وباعتبار هذا المرفق يحمي الحقوق والحريات العامة، وعلى ذلك إن عصرنه العدالة فرضت استعمال التكنولوجيا التي أصبحت شريان اتصال وتنظيم كافة المرافق الإدارية التي تعتبر جهاز العدالة أحداها.

وكما نعلم أن الجزائر تمتاز بكبر المساحة والبعد بين المدن خاصة الصحراوية؛ جعلت المشرع الجزائري يتجه نحو عصرنه العدالة لاسيما المحاكمة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد إذ أن التأخر عن الحضور عن الموعد غالبا ما يؤدي إلى تأجيل المحاكمة، أو أن ينقض ميعاد اجراءات الطعن التي تؤدي إلى عرقلة سير العدالة أو اهدار الحقوق، كما تم اللجوء إلى تقنية الاتصال عن بعد للحفاظ على حياة وسلامة الشهود والخبراء والمترجمين المتواجدين في أماكن بعيدة لتقليص المسافات وربحا للوقت، و تشجيعا للدور التشاركي للمواطنين من خلال التعاون مع القضاء للحد من الجرائم وللقضاء على جريمة التستر على المجرمين.¹

كما أن اللجوء استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد كانت من أجل الحفاظ على حسن سير العدالة ولحماية الصحة العمومية أثناء الأوبئة - كوفيد19 - والكوارث الطبيعية؛ إذ أنه نظرا لوباء كورونا أدى إلى

عرقلة انعقاد المحاكمات الحضورية ما أدى إلى المساس بحقوق المحبوسين حيث كان لزاما اتخاذ اجراءات للحد من انتشار الفيروس على الرغم من وجود الحد الأدنى من العمل خاصة بالنسبة للموقوفين مؤقتا وذلك بالنظر لحساسية قضاياهم وارتباطها بأجال حبس محددة قانونا لا يجوز خرقها تحت طائلة توقيع عقوبات بجرم الحبس التعسفي، الأمر الذي أدى إلى إعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد للحفاظ على سلامة طاقم العدالة؛ قضاة، أمناء الضبط، والمتقاضين..²

كما أنه من الناحية الأمنية قد تبعد المؤسسة العقابية بمئات الكيلومترات عن المحكمة، الأمر الذي يترتب عليه نقل الموقوفين لمحاكمتهم، والذين يكونون خطرين لذلك فإن المحاكمة عن بعد تؤدي إلى الوقوف سدا منيعا في منع حدوث أي تجاوز .

ب- اللجوء الى استعمال المحاكمة عن بعد لتحقيق السرعة في الاجراءات

إن الحق في سرعة الإجراءات الجزائية وضرورة الفصل خلال أجل معقولة، يعتبر ضمانا أساسية من ضمانات المحاكمة العادلة وفق ما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية لاسيما الإعلان العالمي لحقوق

¹ - يوسف عبد الهادي ، المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنه العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 01 لسنة 2021، صفحة 224.

² - بوساحية أمير، شناتلية وفاء، مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الأمر 20-04: بين الموامة المرحلية لجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 (02)، السنة 2021، صفحة 872.

الإنسان، ذلك أن محاكمة المتهم خلال مدة معقولة هو حق شخصي ذو بعد اجتماعي يعمل على توفير الحماية اللازمة للحقوق الشخصية للمتهم المتعلقة بالحرية؛ الأمنوالانصاف وفي نفس الوقت يتيح للمجتمع تحقيق العدالة، والردع وإعادة إدماج المحكوم عليهم بالبراءة في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى حياة الأحكام الصادرة بالسرعة المناسبة، وكذلك الأجهزة القضائية على ثقة ودعم أفراد المجتمع.

والملاحظ أن مبدأ سرعة الإجراءات قد يتعرض إلى كثير من العراقيل والتي قد تكون الأوضاع الصحية الناجمة عن الأوبئة ومنها جائحة كورونا التي دفعت المشرع الجزائري الى تحيين نظام المحاكمة عن بعد إذ أنه بمقتضى التعليمات الوزارية رقم 20/004 المؤرخة في 31 مارس 2020 التي تختص بتعليق الجلسات في جميع القضايا، ماعدا القضايا الاستعجالية والقضايا الاستعجالية بالنسبة للموقوفين، الأمر الذي أثر سلبا على المواعيد الإجرائية التي هي من النظام العام ما جعل وزارة العدل تلجأ إلى نظام المحاكمة عن بعد متى أمكن ذلك.¹

وأیضا قد تستخدم المحاكمة عن بعد تسهيلا للتعاون الدولي لاسيما المساعدات القضائية بين الدول لاسيما في مجال استجواب المتهمين وسماع الشهود عندما يكونوا مقيمين في دولة غير تلك الدولة التي تتم فيها التحقيق والمحاكمة.

وبعد أن عرفنا المبررات التي تجعلنا نستعين بالمحاكمة عن بعد، فإن هذه الألية تعتمد على عدة أنظمة لسيورها والتي سوف نعالجها في نقطة الموالية.

3-النظم المعتمدة في المحاكمة عن بعد

وتشكل آلية المحاكمة عن بعد خروجاً عن القاعدة العامة في جلسات التحقيق والمحاكمة التي تتم في نطاق جغرافي واحد بخصوص المتهمين والشهود وغيرهم من أطراف الدعوى، بحيث يكون لكل منهم دوره في سير جلسات المحاكمة أو التحقيق من خلال مشاركته فيها. وهذه التقنية تتميز باعتمادها على أربعة أنواع من النظم تختلف باختلاف نوع التحقيق والمحاكمة عن بعد المراد إتباعها وكذا وفقاً للأجهزة الاتصال المستعملة وهي:

أ-نظام الاتصال من مكان إلى آخر: ويشكل أبسط الأنظمة المستعملة في المحاكمة عن بعد، وبموجبه يتم الاتصال المرئي والمسموع بين مكان تواجد جهة الحكم أو التحقيق ومكان تواجد المتهم أو الشهود أو باقي أطراف الخصومة.²

ب-نظام المحادثة المرئية عن بعد الفردية بين أماكن متعددة وقاعة الجلسات أو التحقيق: وفيه تتعدد الأماكن التي يتم بينها الاتصال بتقنية ال *conférence vidéo* كأن تكون جهة الحكم في دولة والشاهد في دولة ثانية والمتهم في دولة ثالثة، ويتطلب هذا النظام ضرورة إعداد هذه الأماكن إعدادا تقنيا وفنيا جيدا بحيث يبدو

¹ - يوسف عبد الهادي ، المرجع السابق، صفحة 225.

² -بوخلوط الزين، المرجع السابق، صفحة 78.

للأطراف كأنهم في مكان واحد، كما أن شاشات العرض في هذه الأماكن تظهر فقط صورة الشخص الأعلى صوتا من بين المتكلمين سواء كانت للقاضي أو المتهم أو الشاهد.

ج- نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد: ويتم الاتصال وفقا لهذا النظام بواسطة ال *conférence vidéo* بين خمسة أماكن مختلفة وبعيدة عن بعضها جغرافيا بما فيها قاعة تواجد جهة الحكم أو التحقيق وأربعة أماكن أخرى يوجد فيها باقي أطراف الدعوى من شهود أو متهمين أو ضحايا وغيرهم، ويوجد في كل مكان شاشة عرض لعرض صور لهؤلاء الأشخاص بالإضافة إلى أجهزة دقيقة يتم بواسطتها سماع صوت المتكلم.¹

د- نظام المحادثة المستمر المتقدم: وفقا لهذا النظام يتم الاتصال المرئي المسموع بين مكان تواجد جهة الحكم أو التحقيق وبين عدد كبير من الأماكن البعيدة عنها، حيث يتم تزويد الأماكن التي تتطلب وجود هذه التقنية بشاشات عرض الصور وأجهزة الصوت التي يتكلم من خلالها المشاركين على أن تقسم كل شاشة إلى أربعة أقسام يعرض في القسم الأول مشهد عام لقاعة الجلسة وقسمين لمكانين من الأماكن المتصلة بهذه القاعة، أما القسم الرابع من شاشة العرض فينقل آليا صورة الشخص المتكلم بصوت أعلى من المشاركين في الجلسة. وهذا النظام من أكثر أنظمة المحاكمة المرئية حداثة وقد اعتمده القانون الايطالي منذ سنة 1998.²

ولا شك أن التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصال والمعلوماتية سينتج حتما أنماطا أخرى لتقنية المحاكمة المرئية أكثر تطورا من الأنماط سالفه الذكر وبتكاليف أقل.

ثانيا- الأساس القانوني للمحاكمة عن بعد

تجد تقنية المحاكمة عن بعد أساسها القانوني في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وكذلك تطرق إليها المشرع الجزائري في العديد من النصوص قبل ظهور الجائحة بسنوات ولأنها ليست إجراء عاديا قيدها بشروط من أجل اللجوء إليها وبين إجراءاتها وكيفية استعمالها، لكنه أعاد تنظيم هذا الإجراء بمناسبة الجائحة تماشيا مع إجراءات الوقاية التي فرضتها هذه الأخيرة.

1- الاتفاقيات الدولية والإقليمية

اهتدت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالتصدي للجريمة وتيسير التعاون الدولي الى اعتماد آلية المحاكمة عن بعد، واعتبرتها وسيلة هامة في تسيير إجراءات المحاكمات الجزائية ومن بين هذه الاتفاقيات:

- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998: يعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من الأنظمة الدولية السباقة لاعتماد آلية المحاكمة عن بعد في جهاز العدالة على المستوى الدولي، إلا أنه قصر

¹ - عبد الحميد عمارة، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10 عدد3 سبتمبر 2018، ص 61.

² - عبد الحميد عمارة، المرجع السابق، ص 61.

استعمالها في سماع شهادة الشهود فقط، بحيث نصت الفقرة 02 من المادة 69 من هذا النظام على أنه: " يدلي الشاهد في المحاكمة بشهادته شخصيا، إلا بالقدر الذي تتيحه التدابير المنصوص عليها في المادة 68 أو في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ويجوز للمحكمة أن تسمح بالإدلاء بإفادة شفوية أو مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو السمعي، فضال عن تقديم المستندات أو المحاضر المكتوبة...."، على أن يتم ذلك وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعروفة¹.

-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن لسنة 2000 : تجد آلية المحاكمة عن بعد لها أساسا قانونيا في هذه الاتفاقية من خلال نص المادة 18 التي أقرت استعمالها في التحقيق القضائي عن بعد وحصرت ذلك في إجرائي سماع الشهود وتبادل تقارير الخبراء بين دول الاتحاد الأوروبي المتعاقدة بينها في مجال التعاون القضائي، وقيد ذلك بشرط ثبوت عدم ملائمة أو استحالة انتقال الشاهد أو الخبير إلى الدولة التي تطلب حضورهما أمام سلطتها القضائية ..، وفي حالة استجواب المتهم اشترطت هذه الاتفاقية موافقته المسبقة وكذا وجود اتفاق خاص بين الدولتين مع مراعاة قوانينهما الجزائية الداخلية في استخدام هذه الآلية. كما أجازت هذه الاتفاقية للدول الأطراف الاتفاق على أن تتولى جلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطالبة وأن تحضرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب.

للإشارة فإن دول الاتحاد الأوروبي وقعت بروتوكولين إضافيين للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المادة الجنائية، آخرهما الذي تم التوقيع عليه في مدينة ستراسبورغ الفرنسية بتاريخ 2001/11/08 ودخل حيز النفاذ بتاريخ 2004/02/01 وهو من أهم النصوص الدولية التي تعنى بموضوع المحاكمة المرئية عن بعد، ذلك أنه يهدف إلى توسيع نطاق آليات ووسائل التعاون القضائي فيما بين الدول الأوروبية بغية الاستفادة من الإمكانيات والوسائل التكنولوجية الحديثة في التحقيق والبحث الجنائي، بحيث يكفل سرعة أكبر ومرونة أعلى وفاعلية أقوى لهذا التعاون على نحو لا يتعارض مع حقوق الإنسان وسيادة القانون.²

-الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية: تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون العربي لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وتوسيع نطاق آليات ووسائل التعاون القضائي بين أعضائها وذلك عبر الاستفادة من الإمكانيات والوسائل التكنولوجية الحديثة بما فيها تقنية المحاكمة عن بعد في التحقيق والبحث الجنائي على نحو يكفل سرعة وفاعلية قصوى لهذا التعاون ولا يتعارض مع حقوق الإنسان

¹ -بوخلوط الزين، المرجع السابق، صفحة 80.

² - بوخلوط الزين، المرجع السابق، صفحة 81.

وسيادة القانون. لذلك فقد أجازت هذه الاتفاقية من خلال نص المادة 36 منها استخدام آلية المحادثة عن بعد في سماع شهادة الشهود الذين يتعذر حضورهم للإدلاء بشهادتهم بصفة شخصية أمام الجهات القضائية.¹

2- المحاكمة عن بعد في القانون الجزائري: أقر المشرع الجزائري إمكانية استعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد لتسيير الإجراءات القضائية بداية بموجب القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، وذلك من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية تابعة لوزارة العدل تسمح باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، وقد نظمت المواد 14-15-16 من القانون السابق ذكره إجراءات وشروط سماع واستجواب الأطراف عن طريق هذه الآلية. فالمحاكمة المرئية وفقا لهذا القانون تقنية تمكن القاضي سواء قاضي التحقيق أو قاضي الحكم من سماع المتهمين أو الشهود أو الخبراء... الخ عن بعد، وقد كرسها المشرع الجزائري وقتها كذلك في قانون الإجراءات الجزائية بموجب المادة 65 مكرر 27 من الأمر 15-02-20 والتي نصت صراحة على جواز أمر جهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف سماع شاهد مخفي الهوية عن طريق وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته.

ومن الناحية العلمية فقد تم إجراء أول محاكمة عن بعد بتاريخ 2015/10/07 على مستوى محكمة القليعة، كما تم إجراء أول محاكمة دولية عن بعد بتاريخ 2016/07/11 على مستوى مجلس قضاء المسيلة أين تم سماع الشاهد المتواجد بمحكمة نانثير الفرنسية.

وتم التوسيع في هذا المجال عبر الأمر رقم 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية والذي أفرده الكتاب الثاني مكرر تحت عنوان " استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات"، والذي احتوى على ثلاث أبواب حيث جاء الباب الأول متكلما على الأحكام العامة، أما الباب الثاني تحت عنوان " استعمال المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق القضائي"، أما الباب الثالث " استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة"، ومن خلال هذا التعديل تتمثل شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد في القانون الجزائري في :

-وجود سبب جدي يتطلب استعمال آلية المحاكمة عن بعد.

-ضرورة مراعاة إجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.

- وجوب تسجيل التصريحات على دعامة لضمان سالمتها وإجراءات أخذها، ترفق بملف الإجراءات .

¹ -المادة 36 المتعلقة بحماية الشهود والخبراء والضحايا من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إدارة الشؤون القانونية الشركة القانونية العربية.

-جوب تحرير محضر عن سير عملية استعمال تقنية المحاكمة عن بعد من طرف امين ضبط المؤسسة العقابية يوقعه ثم يرسل الى رئيس الجهة القضائية المختصة ليظم ملف الإجراءات.

-جوب أن تضمن الوسيلة المستعملة في المحاكمة المرئية سرية الإرسال، وكذا التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراءات المتخذة وفقا لهذه التقنية¹.

كما أن التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية ألغى شرط الموافقة المسبقة للمتهم للسماح بمحاكمته عن بعد، وهو الشرط الذي كانت تنص عليه المادة 14 من القانون 03-15 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية²، ومنح السلطة التقديرية لجهة الحكم وحدها لتقرير استعمال هذه 5 المتعلقة بعصرنة العدالة الآلية لسير إجراءات المحاكمة أو التحقيق، إذ تنص المادة 441 مكرر 8 على أنه عند لجوء جهة الحكم للاستعمال آلية المحاكمة عن بعد فعليها اطالع نيابة الجمهورية وباقي الخصوم بذلك ، وفي حالة اعتراضهم ورأت جهة الحكم عدم جدية الاعتراض، فإنها تقضي باستمرار المحاكمة المرئية بموجب قرار غير قابل ألي طعن.

ولا شك أن اعتماد آلية المحاكمة عن بعد في قانون الإجراءات الجزائية خطوة هامة مكنت من تقادي مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا كما ساهمت في تسريع وتيرة الفصل في مئات القضايا التي كانت متوقفة بسبب الجائحة، كما أن اعتماد هذه الآلية أوجد حلولاً لعدة إشكالات عملية كانت في السابق تحد من وتيرة السير الحسن للعمل القضائي إلا أن الكثير من الانتقادات وجهت وستوجه للمشرع الجزائري بخصوص هذا التعديل لما فيه من مساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.

المحور الثاني: تقييم نظام المحاكمة عن بعد في الجزائر

إن المحاكمة عن بعد كغيرها من الأنظمة وفي بداياتها يختلف في تقييمها الباحثين والمختصين فمنهم من يتحدث عن إيجابياتها، ويتغاضى عن سلبياتها وله مبرراته، ومنهم يهتم بالعكس فيزكي سلبياتها على حساب إيجابياتها وله مبرراته كذلك، وهناك من يتخذون موقفاً وسطاً فيثمنون الإيجابيات ويحاولون الإشارة للسلبيات بغرض تقاديتها وتصحيحها، والتي سوف نتناولها في هذا الجزء.

أولاً-إيجابيات المحاكمة عن بعد

¹ -بن عيود عبد الغاني، بضيفا هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، لسنة 2021، صفحة 19.

² -تنص المادة 14 من القانون 03-15 على أنه " إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في القانون الإجراءات الجزائية ...".

إن الغاية الأساسية لتكريس التقاضي الإلكتروني هو الاستفادة من انعكاساته الإيجابية المتعددة، ما يستدعي التطرق لأهم مميزات وإيجابيات التقاضي الإلكتروني، ثم محاولة تكييف أحكامه مع نظام التقاضي في القانون الجزائري، ومن أهمها:

- توفير الجهد والمال والوقت لأطراف العلاقة القضائية لاسيما المحامين وموكليهم من جهة والمدعين والمدعى عليهم من جهة مقابلة إذا ما فضلوا التقاضي بأنفسهم في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك، ويتم ذلك دون حاجة للتنقل إلى مقر المحكمة بمفهومها الواسع والتي قد تبعد في كثير من الأحيان مئات الكيلومترات إن لم يكن آلاف كما هو الحال بالنسبة للمحكمة العليا ومجلس الدولة بالنسبة لمتقاضي ولايات أقصى الجنوب.
- الحفاظ على كرامة المتهمين في القضايا ذات الطابع الجزائي التي كانت غالبا ما تنتهك من طرف العامة من الناس أثناء نقلهم من وإلى مكان المحاكمة ودخولهم وخروجهم منها، من خلال إهانتهم وشتيمهم وتسميعهم لكلام لا يروق لهم هذا إن لم يصل الأمر لحد الاعتداء عليهم جسديا بالضرب المباشر أو الرشق بالحجارة أو أي أداة أخرى¹.
- المحافظة على المتهمين الذين قد يتعرضون للتهريب أو الهرب أثناء التوجه إلى المحاكمة، وما ينتج عنه من أضرار بالنسبة لأفراد الأمن أو الدرك الناقلين لهم، وبالتالي محاكمتهم في السجن يعد ضمانة لعدم حدوث ذلك.
- السرعة في أداء العمل القضائي ووضوحه.
- الحد من البيروقراطية في القطاع، والرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه.
- تخفيض التكاليف، من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، ما يغني عن وجوب توفير الموارد البشرية والمادية بنفس الشكل المكثف الذي يعرفه العمل التقليدي.
- ترشيد استعمال وسائل أداء العمل القضائي على غرار الورق والأقلام وانعكاسات ذلك على ترشيد النفقات العمومية.
- توفير حيز مكاني كبير داخل المؤسسة القضائية الذي كان مخصصا لأرشيف العمل القضائي من ملفات ومستندات وأحكام وعقود وأوامر لقضايا تم الفصل فيها، ونفس الأمر بالنسبة للمحامين والمحاضرين القضائيين.
- المحافظة على الأرشيف من الضياع والإتلاف بسبب بعض العوامل الطبيعية كالرطوبة والحرارة والفيضانات وغيرها، وكذا سهولة العثور على الوثائق وترتيبها.

¹ مهني وردة، مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، صفحة 298.

-تخفيف الضغط على هيئة القضاء يوم المحاكمة بسبب توافد الجمهور وما يسببه من فوضى تؤدي إلى قطع المحاكمة للحظات قصد إسكاتهم¹.

ثانيا-سلبيات المحاكمة عن بعد

بالرغم من المحاسن والفوائد التي يمكن تحصيلها من خلال التطبيق السليم لهذا النوع من القضاء إلا أنه لا يخلو من بعض السلبيات الناجمة عن بعض الأحكام القانونية المنضمة له من جهة، ومن التكنولوجيا المستعملة من جهة يمكن إجمال البعض منها فيما يلي:

-**الاخلال بمبدأي المواجهة وحق الدفاع** : بلجوء المشرع الجزائري إلى استعمال المحاكمة عن بعد في مرحلة التحقيق من خلال المواد 15 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، والمادة 441 مكرر من الأمر رقم 20-04 أصبح بإمكان قاضي التحقيق استجواب المتهم غير المحبوس بمقر المحكمة الأقرب إلى مكان إقامته، وهذا بحضور محاميه و هو ما بينته المادة 441 مكرر على "...احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون." حيث ضمن المشرع الجزائري لخصوم الدعوى منهم، وطرف مدني الحق في استعانة بمحامي مالم يتنازل صاحب عنه، كما ألزم القانون وضع الملف تحت طلب محامي المتهم قبل الاستجواب ب 24 ساعة وكذلك المدعي المدني وفقا للمادة 105 من قانون الاجراءات الجزائية.²

إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لا تجعل المتهم يعبر فعلا عن حججه وأسانيده، والذي قد لا يتقن التعامل مع التكنولوجيا في كثير من الحالات ويحاول من خلالها إبعاد التهم عنه؛ خاصة مع ضعف وسائل الاتصال التي تربط قاعة الجلسات بالأماكن المتواجده بها المتهم، ففي هذه الحالة يعتبر حضوره شكلي فقط، وبالتالي لا يمكن له الاستفادة من لغة الجسد التي قد يبيدها في الدفاع عن نفسه والتي تلعب دور كبير في هذا الإطار وبالتالي تؤثر هذه التقنية على حق الدفاع الذي تجعله ضعيفا وغير مضمون.³

-**الإخلال بمبدأ العلنية** : حيث أن الأحكام القضائية وبأحكام دستورية صريحة تصدر باسم الشعب وفي جلسات علنية، يحضرها أكبر عدد من المواطنين إن أرادوا ذلك حيث تكون أبواب المحاكم مفتوحة على مصراعها لهذا الغرض.

-تبنى المشرع الجزائري في نظام المحاكمة المرئية عن بعد التي يجب أن تضمن سرية الاتصال وأمانته، حيث لا يمكن أن تجرى على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات غير محمية فهي تتم عبر شبكة مخصصة لهذا الغرض؛ تسمى الشبكة القطاعية لوزارة العدل حيث تراعي هذه الشبكة الخصوصية وحساسية المعلومة

1 - مهني وردة، المرجع السابق، صفحة 299.

2 - يوسف عبد الهادي، المرجع السابق، صفحة 226.

3 - بوسايحة أمير، شناتلية وفاء. المرجع السابق، صفحة 879.

المتداولة في قطاع العدالة، وتضمن الاتصال الإلكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعلومات بين مختلف القطاع وفق نظام الأنترنت إذ تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية. ولكن بالرجوع إلى الواقع العملي إمكانية اختراق المحادثات المرئية عن بعد، أو اتصال المتهم بمحاميه يطرح الكثير من الإشكالات، كما أن مواقع الأنترنت أصبحت عرضة لكثير من الاختراقات، ومما يؤثر على سرية التحقيق.¹

-سهولة فقدان الملفات والمستندات وإتلافها ومن ثمة استحالة استرجاعها في حالات كثيرة عند مسحها عن طريق الخطأ، أو تلف الجهاز، أو إصابته بالفيروسات، أو اختراق نظام أمانه،... أو عن طريق القرصنة التي تمكن المجرم أو من له مصلحة الولوج الى الحسابات والعبث بمحتواها سواء بتعديلها أو إخفائها أو تعطيلها، بالرغم من ضمانات الأمان التي كرسها المشرع الجزائري لأن من لا يملك التكنولوجيا لا يملك أمانها وحلولها.

-كذلك و إن كانت المحاكمة عن بعد تساهم إلى حد بعيد في استمرار أداء مرفق القضاء بانتظام واطراد بحيث يمكن استغلالها ليلا ونهارا وطيلة أيام الأسبوع وفي جميع الظروف، إلا أن ذلك غير ممكن دائما لاسيما وأنها تعتمد في سيرها على شبكة الأنترنت التي تعرف تذبذبا في التغطية في الجزائر، بسبب ضعفها في بعض الأماكن وانعدامها في أماكن أخرى مما يحول من إمكانية تعميمها.

كذلك قد يحدث أن ينقطع الاتصال فجأة فتتوقف بذلك المحاكمة، وقد تستمر بصورة سيئة بسبب انقطاع الصوت وتقطعه ورداءة الصورة مم يحول دون سماع الأطراف وفهمهم بعضهم بعض.²

-قد يعتمد أحد الأطراف قطع الاتصال، ويدعي بعدها أنه إنقطع لأسباب خارجة عن نطاقه، وأيضا اعتماد هذا النظام على تكنولوجيات ليست ملكا للجزائر فقد يحدث أن يتم تعطيلها من طرف المنتج لساعات أو لأيام لعدة أسباب مما يشل عجلة القضاء لو يتم اعتماد هذا النظام كآلية.

-كذلك صعوبة تحكم القاضي في مجريات جلسة المحاكمة عن بعد، حيث أنه في الجلسات المباشرة والحضورية يمكنه توقيف أي شخص، أو إخراجها أو حتى الأمر بحبسه في حالة إخلاله بمجريات الجلسة .

-في المحاكمة الافتراضية يتعذر إحضار أي شخص لم يكن مبرمجا، في حين ظل الجلسات الحضورية كثيرة هي الحالات التي يتم فيها الأمر بإحضار أي شخص ثبت اتصاله بالقضية بصفته شاهدا، أو متهما على جناح السرعة قبل علمه، وفي بعض الأحيان يكون ذلك من داخل الجلسة أين يكون متواجدا فيمنع من الفرار.

-وكأثر سلبي يحس به الجميع عند الاستعمال المفرط للوسائل الإلكترونية على غرار التلفزة، الهاتف، والحاسوب هو التأثير السلبي على صحة مستعمليه حيث يصاب بألم واحمرار العين، آلام الرأس، الأرق... بسبب الأشعة

¹ -يوسف عبد الهادي، المرجع السابق، صفحة 228.

² -عموري سعيدة، مهني وردة، المرجع السابق، صفحة 300.

المنبعثة من تلك الأجهزة على غرار الأشعة الكهرومغناطيسية التي لا تزال الأبحاث بشأن مدى تأثيرها على صحة الإنسان متواصلة.¹

الخاتمة:

وفي الختام يمكن القول أن نظام المحاكمة عن بعد من بين أهم الأنظمة القضائية التي فرضتها طبيعة البيئة الرقمية والتطور العلمي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال قد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- تؤدي المحاكمة عن بعد إلى اقتصاد الجهد والوقت وتقلل من تحمل مرفق العدالة أعباء أثقلته كثيرا، كما يمكنها مساعدة المتقاضين في احترام الآجال القانونية التي هي من النظام العام، وكذلك حماية الشهود والخبراء والمترجمين، كما تعمل المحاكمة عن بعد في ظل الظروف الصحية على غرار جائحة كورونا، وكذا في حال الكوارث الطبيعية حيث تحول دون توقف العمل القضائي خاصة في قضايا الموقوفين.

- أن المحاكمة عن بعد وإن ساعدت على إنقاص الأعباء على مرفق العدالة إلا أن لها اخلالا جسيما بضمانات المحاكمة العادلة على غرار مبدأ العلنية، والوجاهية، والافتتاح الشخصي للقاضي الجزائي، وحق الدفاع التي قد تكون في كثير من الأحيان شكلية في ظل رداءة الشبكة العنكبوتية.

- يجب على المشرع إن يدعم هذا النوع من المحاكمة بنصوص قانونية، وكذا تدعيم هذه الألية بالوسائل سواء المادية أو البشرية لنجاحها.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية

1-الأمر رقم 04-20، المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 51، المؤرخة في 31 أوت 2020.

2-الأمر رقم 02-15، المؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخة في 23 جويلية 2015.

3-القانون رقم 03-15، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 6، المؤرخة في 10 فيفري 2015.

¹ - لعموري سعيدة، مهني وردة، المرجع السابق، صفحة 301.

الكتب

- 1- إدريس سهيل، المنهل "قاموس عربي فرنسي، دار الأدب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2005.
- 2- تمور محمد سعيد، أصول الإجراءات الجزائية " شرح لقانون أصول المحاكمات" دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

المقالات

- 1- بن عيود عبد الغاني، بضيف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، لسنة 2021، صفحة 13-31.
- 2- بوساحية أمير، شناتلية وفاء، مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الأمر 20-04: بين المواءمة المرحلية لجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 (02)، السنة 2021، صفحة 867-900.
- 3- بوخلوط الزين، آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، صفحة 76-92.
- 4- عبد الحميد عمارة، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2018، صفحة 57-75.
- 5- لعموري سعيدة، مهني وردة، مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، صفحة 287-305.
- 6- يوسف عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 01 لسنة 2021، صفحة 218-235.

المفهوم القانوني للخدمة العمومية في قطاع البريد ومدى تأثير التحول التكنولوجي و الرقمنة في تحسين نوعية و شكل الخدمات المقدمة في الجزائر خصوصا في ضل جائحة كورونا

**The legal concept of public service in the postal sector
And the extent of the impact of technological transformation and
digitization in improving the quality and form of services
Introduction in Algeria, especially in light of the Corona pandemic**

بن غانم فوزية أستاذة محاضرة ب كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة

teachfoben@hotmail.com

الملخص:

يعد قطاع البريد في الجزائر من أهم القطاعات الخدماتية ، وهو ذو طابع مزدوج و المتمثل في كونه إدارة عمومية تخضع لقواعد تسيير قطاع الإدارات العمومية من جهة، وفي كونه مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تقوم باستثمار أموال معتبرة وتهدف إلى تحقيق التوازن المالي والتحكم في التكاليف من جهة أخرى، وتقدم خدمة عمومية محاولة مواكبة أشكال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال وتبنيها كإستراتيجية للتسويق وعرض خدماتها مما يسمح لها بفتح خدمات جديدة لزبائنها بهدف عدم تجاوزها من طرف المنافسين الخاصين خصوصا مع اتساع سوق الخدمات في الجزائر و قوة وحدة المنافسة بين القطاع العام و الخاص، ولقد برزت أهمية التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال و الرقمنة كأنجع وسيلة لإدارة الأزمة في ضل جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: الخدمة العمومية - قطاع البريد - تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال - الرقمنة - اللامادية - أزمة كورونا.

abstract

The post sector in Algeria is on of the most Important service sector, it is double character and is represented by a public administration is ander way to conduct the

public administration sector and inbeing an industrial and trading institution that invests significant funds. Aimst to achive financial balance and cost controle.provides a public service attempt to Keep up with modern information and communication .

And adopt the strategy for marketing and presentation of its services allowing them to open new services to its customers with a view to not exceeding the special competitors.

Especially with expansion of the service market in Algeria and the strength of the competition between the public and private sector .

The importance of modern media communication and insuration technologies has been encouraged to manage a means of managing the crisis in the corona pandemic.

words: public service - postal sector - modern information and communication Key technologies - digitization - immaterial - Corona crisis.

مقدمة:

تعيش المجتمعات في العصر الحديث ثورة إلكترونية في مجال تكنولوجيات الاتصال و التحول الرقمي الذي جاء نتيجة للعولمة، إذ أصبح العالم بمثابة قرية واحدة يسهل إطلاع الفرد على ما يجري في العالم بأسره و الحصول على الخدمات التي يحتاجها بمجرد نقرة على جهاز الحاسوب أو الهاتف الذكي.

وباعتبار الدولة كسلطة ذات سيادة مهمتها تلبية الحاجيات العامة للمجتمع من خلال ممارسة وظائف و أنشطة مختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بغرض زيادة رفاهية المجتمع و تحقيق التنمية الشاملة ويتأتى ذلك من خلال الخدمة العمومية التي تقدمها، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنفعة العامة¹

ومن ابرز الخدمات العمومية المقدمة خدمة قطاع البريد.

فما مدى تأثير التحول التكنولوجي و الرقمنة في تحسين نوعية وشكل الخدمات المقدمة في قطاع البريد في الجزائر خصوصا في ظل جائحة كورونا ؟

المحور الأول: المفهوم القانوني للخدمة العمومية في نشاط قطاع البريد

سأتناول في هذا المحور مفهوم الخدمة العمومية بصفة عامة ثم إبراز الخدمة العمومية المقدمة في ظل قطاع البريد كأهم قطاع خدماتي في الجزائر

الفرع الأول: المقصود بالخدمة العمومية بصفة عامة

يتسم مصطلح الخدمة العمومية بالمرونة التي تجعله يحتمل أكثر من معنى لذلك تعددت تعاريف الخدمة العمومية بالنظر إلى تعدد أبعادها¹

ولطالما ارتبط مفهوم الخدمة العمومية بوجود الدولة كسلطة ذات سيادة في إطار ممارستها لوظيفتها لإشباع الحاجات العامة للمجتمع من خلال تقديم الخدمات العمومية خاصة الأساسية منها.

ومن جهته الاتحاد الأوروبي تطرق لمفهوم الخدمة العمومية بشكل مكثف، واعتبرها مفهوما ديناميكيا و مرنا يسهر على إمكانية اتخاذ التزامات المنفعة العامة بعين الاعتبار والتطور السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و التكنولوجي كما يسمح بالتكيف المنتظم لهذه الالتزامات مع تطور احتياجات المواطن.

لذلك يمكن إعادة تعريف الخدمة العمومية باستمرار لتكييفها مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و التكنولوجي

2

وتستمد الخدمة العمومية شرعيتها من المبادئ التالية:

- مبدأ المساواة
- مبدأ الاستمرارية و الديمومة : مما يتطلب من الدولة وضع خطط لتحافظ على استمراريته حتى في حالة القوة القاهرة أو الظروف الاستثنائية.
- مبدأ التطور : ضرورة مواكبة الخدمة العمومية لأشكال التكنولوجيا الحديثة.
- مبدأ المجانية النسبية.
- مبدأ الشمولية.
- مبدأ التكيف و المرونة.

¹ أنظر شيبوتي راضية محاضرات المناجمنت العمومي ماستر علوم إدارية ،جامعة الإخوة منصورى قسنطينة 1 ، 2020 -

2021 ص 5-11

² أنظر شيبوتي راضية مرجع سابق ذكره ص 6.

المشروع الجزائري لم يتطرق عموما لتعريف الخدمة العمومية بل تطرق لطرق تحسينها ، غير أن بعض القوانين الحديثة المنظمة لبعض القطاعات قدمت تعاريف محددة ومثاله القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية (04-18)، حيث جاء في مادته 10 فقرة 16 و 17 " خدمة الاتصالات الالكترونية للجمهور هي كل خدمة تتمثل كليا أو أساسا في تزويد الجمهور بالاتصالات الالكترونية و كذا الخدمات التي تستعمل قدرات شبكات الاتصالات الالكترونية و التي تنص زيادة على خدمة الاتصالات الالكترونية القاعدية وظائف المعالجة و التخزين".

ومن أنواع الخدمات العمومية :

الخدمات الإدارية: والتي تتمثل في الخدمات التي تقوم بها للمواطنين والمرتبطة بأجهزة الإدارة.

وهناك خدمات إلزامية : وهي الخدمات المتعلقة بالتربية و التعليم و الصحة و الأمن العام.... الخ ونجد منها الخدمات المتعلقة بمستلزمات الحياة الضرورية مثل خدمة توفير المياه ،الكهرباء ،الصرف الصحي ، توزيع الوقود وغيرها .

وهذه الخدمات منها ما هو مجاني ، ومنها ما هو مدفوع الأجر .

فالخدمات التي تقدمها الجهة الرسمية كالإنارة العمومية، والأمن العام ، و التربية و التعليم فهي مجانية لا تتلقى مقابله أموال من المواطنين ، أما الخدمات التي يجب أن يدفع مقابلها أموال من المواطن بموجب الاستفادة منها مثل: خدمات الهاتف ، الإنارة المنزلية ،الماء الشروب... الخ

أما الخدمات المدعمة يتحمل تكاليفها جزئيا المواطن المستفيد منها والباقي من الخزينة العمومية مثل السكن، الموارد الاستهلاكية الأساسية¹

الفرع الثاني: المقصود بالخدمة العمومية المقدمة في قطاع البريد

لقد أنشأ بريد الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/43 و جعلها مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري مكلفة بمهمة رئيسية تتمثل في توفير وأداء الخدمة العمومية وفق محورين إثنين وبأقل التكاليف وفي جميع أنحاء الوطن وتتمثل هذه الخدمات في:

- خدمات البريد والطرود البريدية والبريد السريع و الطوابعية .
- الخدمات البريدية المالية بجميع أصنافها.

¹ أنظر موقع وزارة البريد والمواصلات سابق ذكره

وهذه الخدمات وضع لها القانون رسوما يدفعها المستفيد وهي رمزية مقابل توفير هذه الخدمة في جميع مكاتب البريد التي وصلت 3800 مكتب بريدي و أكثر من 20 مليون حساب جاري و بطاقم بشري أكثر من 24 ألف عاملا.

و بالرجوع إلى القانون رقم 2000/03 نجده في مادته الأولى يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية ذات نوعية في ظروف موضوعية وشفافة وبدون تمييز في مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة.

فالمادة 7 منه نصت "يحدد عن طريق التنظيم محتوى الخدمة العامة للبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية والتعريفات المطبقة عليها و كيفية تمويلها عند الاقتضاء من طرف الدولة وبمساهمة المتعاملين وهذا تحت رقابة سلطة الضبط وجاءت عدة مراسيم لتسيير و لتنظيم و تحديد مضمون الخدمة العامة للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية المطبقة عليها وكيفية تمويلها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03/232 بحيث نصت المادة 2 منه على أن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية يحدد إستراتيجية تنمية الخدمة العمومية في إطار السياسة القطاعية و طبقا للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم بعد استشارة سلطة الضبط .

كما نصت المادة 5 من المرسوم سالف الذكر أنه يجب أن تساهم أهداف الخدمة العامة للبريد طبقا لما تقتضيه المادة 18 فقرة 9 من القانون 2000/03 فيما يلي:

- ديمومة النشاط البريدي
- إستمرارية الخدمة العمومية
- تحديد تعريفة بأسعار معقولة¹

المحور الثاني: تأثير التحول التكنولوجي و الرقمنة في تحسين نوعية وشكل الخدمات المقدمة في قطاع البريد في الجزائر خصوصا في ظل جائحة كورونا

الفرع الأول: أهمية إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و الرقمنة في قطاع البريد في الجزائر

إن قطاع البريد والمواصلات الجزائري يعد ذا أهمية بالغة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية و بالتالي فإن تطوره سيساهم لا جرم بقسط وافر في تطوير وتنمية القطاعات الأخرى و أن الطابع المزدوج لقطاع البريد و المواصلات و المتمثل في كونه مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري تقوم باستثمار أموال معتبرة و تهدف إلى تحقيق التوازن المالي و التحكم في التكاليف من جهة أخرى جعل من هذا القطاع

¹ أنظر مقال د.بريار نور الدين و مشري مريم ، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحديث الخدمات المالية : دراسة حالة بريد الجزائر ، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات و وأنظر أيضا موقع وزارة البريد و المواصلات سابق ذكره.

منظمة معقدة التسيير لذا اقتضى التحكم في تسيير قطاع ضخم مثل قطاع البريد و المواصلات وجود نظام فعال للمراقبة للتأكد من تحقيق الأهداف المسطرة و تحسين التسيير

ويتأتى ذلك بتكوين الموظفين و المسؤولين في قطاع البريد و المواصلات في مجالات التسيير الحديث وإشراكهم في تحديد برامج التكوين من أجل تحسيسهم و دفعهم إلى الاهتمام بهذه البرامج التكوينية لتحقيق نتائج مرضية بالإضافة إلى استغلال الإعلام الآلي وتكييفه مع المتطلبات الشرعية وحاجيات الزبائن من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتسهيل انتقال المعلومات والحفاظ عليها¹

ومع انتشار واتساع سوق الخدمات في الجزائر وحدة المنافسة بين القطاع العام و الخاص وبهدف عدم تجاوزها من طرف المنافسين الخاصين وضعت مؤسسة بريد الجزائر بموجب أحكام القانون 03/2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية إستراتيجية التسويق بإدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) والتي احدثت تحولا في ظل المؤسسات خصوصا في معالجة و نقل المعلومات و في عرضها لخدماتها مما سمح لها بفتح خدمات جديدة لزيائنها و جلب الزبائن بولوج أكثر مرونة لمختلف خدمات المؤسسة².

و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال عبارة عن المكونات المادية و البرمجية لأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال وقواعد البيانات التي تعمل على استقبال البيانات و معالجتها و تخزينها و استرجاعها للمستخدم النهائي في الوقت و الزمن المناسبين³.

وإذا كانت تكنولوجيايات الحديثة للإعلام والاتصال قد غزت معظم المجالات في الجزائر من جهة، فمن جهة أخرى قد غيرت من سلوك المستهلك وهذا بعد مرور حوالي 20 سنة من التطور بدأ بقانون 03/2000 السالف الذكر و المستبدل بالقانون 18-04 لسنة 2018 وهو يبين الدعم الاظافي لبرنامج الرقمنة الذي أطلق سنة 2008 إلى غاية 2013 و الذي يهدف إلى رقمنة كل هياكل الدولة وخدماتها العمومية للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تيسير الإجراءات الإدارية و التخفيف من البيروقراطية⁴.

¹ انظر إحدان عثمان ،مدى ملائمة مراقبة التسيير لقطاع البريد والمواصلات ماجستير في علوم التسيير المدرسة العليا للتجارة . 1994

² v Dr Mecelti Ameur ,Dr Larbaa Elhadi l' intégration des NTIC (nouvelle technologies de l' information et de la communication) dans le marketing des services Etude de cas des e-services d' Algérie post,p122 .

ويقصد ب NTIC التكنولوجيايات الحديثة الناتجة عن التزاوج بين الإعلام الآلي والمعالجة والحفظ و نقل المعطيات الرقمية ،وتتميز بالتنوع الكبير في المنتوجات الرقمية والقدرة الهائلة على التجزئة ونقل عبر الشبكات وتجاوز كبير مع المستعملين عبر الشاشات. ³ أنظر مقال بربار نور الدين و مشري مريم، مرجع سابق ذكره ص 58 .

⁴ V Imed CHEIKH member du club D'alger. L'impotence la Monétique et des TIC dans les développements économiques et bancaire en Algérie.

و لقد أدمجت تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال كإستراتيجية لترشيد الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن و السعي للخروج من الإدارة التقليدية لأن الإدارة الالكترونية توفر الكثير من فرص النجاح و الوضوح و الدقة و السرعة في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات و تحسين نوعية و شكل الخدمة لأن الاستثمار في التكنولوجيا المعلوماتية يؤدي بالضرورة إلى تقليص التكاليف و سرعة التنفيذ و جديته و هذا ما تسعى إليه مؤسسة بريد الجزائر .

ومن مزايا استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال للمؤسسة:

- زيادة الإنتاج الفردي
 - ضمان جودة عالية في الخدمات للزبائن.
 - تحسين الفعالية الجماعية
 - تحسين التواصل مع الفرق سواء كانت مستقرة أم متجولة مع الزبائن أو الشركاء التجاريين.
 - ربح أسواق جديدة وزيادة حجم أعمال المؤسسة.
 - تطور تسيير المؤسسة من خلال أفضل رقابة و الولوج السريع للمعلومات الانتقالية.
- وأهداف إدماج تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في قطاع بريد الجزائر خصوصا تظهر في:**
- تقليص الضغوط على مستوى شبابيك الخدمة و تقليص وقت الانتظار.
 - محاولة تبسيط وتسهيل معاملات الأفراد.
 - تقليل التراكم الورقي من خلال الوثائق الالكترونية.
 - تحقيق مبدأ العدالة و الشفافية الكاملة للحصول على الخدمة.
 - محاولة الخروج التدريجي من الأمية الالكترونية
 - و إيجاد بيئة اتصال في ظل اقتصاد المعرفة.
 - محاولة مكافحة البيروقراطية و التي تشكل حاجزا أمام التنمية الفعلية للبلاد و تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة .
 - محاولة تحقيق أهداف السياسة الجوارية و التي تقتضي تقريب الإدارة من المواطن¹.

ومن مساوئ اللجوء إلى التكنولوجيا:

- من بين أخطار التكنولوجيا و الإعلام الآلي التي يمكن مواجهتها في الخدمات هي مبدئيا:
- انقطاع في خوادم التطبيق.

¹ أنظر مقال بربار نور الدين و مشري مريم مرجع سابق ذكره ص 65 .

- انقطاع على مستوى خوادم البيانات.
- فشل الشبكة
- تعدد ملفات تعريف المستخدمين.
- حوادث في المحلات كحرائق ،عطب في المعدات و الخدمات ، الكهرباء و الاتصالات .
- الهجمات لتشبع أو تعطيل الآلات
- الاستخدام غير المشروع لموارد الآلة.
- سرقة أو تعديل المعلومات السرية.
- سرقة الهوية
- انتشار الفيروسات¹.

الفرع الثاني: الآليات التي عرضها بريد الجزائر في سبيل تحسين نوعية وشكل الخدمات

تعرف الخدمة بأنها " أداء خاضع للتبادل و لاكن لا تعطي مجالا لنقل الملكية"، و بريد الجزائر بتبنيه لإستراتيجية الرقمنة و لامادية وسائل الدفع² يكون قد أخرج الخدمة من مفهومها المادي الملموس، فالخدمة المعروضة هي توفير أو إتاحة القدرة التقنية عكس النشاط الصناعي فلا يمكن وصفها بخصائص الملكية الملموسة التي يحوزها الزبون والتي أثرت كما سبق القول في سلوك المستهلك الذي أصبح في أي وقت وفي أي مكان مفرط في التواصل hyper connecté في مكتبه ، في منزله ، في وسائل النقل إلخ...³

ومن بين الآليات المستحدثة خدمة الدفع الالكتروني مع بطاقة الذهبية التي تعد من الخدمات الأكثر ابتكارا المصدرة من طرف بريد الجزائر في متناول زبائنها والتي تسمح بإجراء مختلف العمليات عن بعد .

فهذه البطاقة سهلت عدة أعباء منها :عدم التنقل ، وريح الوقت، والسرعة في المعاملة في دفع المستحقات وسحب و تحويل الأموال عن طريق الدفع الالكتروني، وخدمات أخرى يقوم بها من مقر سكنها.

ومن بين الخدمات التي توفرها بطاقة الذهبية:

- شراء مختلف المنتجات المعروضة من خلال:

La boutique en ligne d'Algérie post et de ses partenaires.

¹Dr Larbaa Elhadi ,Dr Mecelti Ameer ,op,cit.P129

² انظر بن غانم فوزية النظام القانوني للقيم المنقولة الصادرة عن شركة المساهمة دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و الفرنسي ماجستير في القانون الخاص جامعة الجزائر 2006 "في تجسيد مبدأ اللامادية في القيم المنقولة فلم تعد تجسد في وعاء محمول يمكن نقله بمجرد المناولة اليدوية و إنما أصبح القيد في الحساب هو الذي يجسد هذه الحقوق و نقل ملكيتها يتم بالتحويل من حساب لآخر بموجب أمر حركة صادر من المتنازل".

³Imed CHEIKH ,op,cit.

- تسوية فاتورات استهلاك الكهرباء و الغاز و المياه
- تعبئة رصيد المكالمات الهاتفية.
- مكتب بريد افتراضي (en ligne) BARIDINET :يقدم نفس خدمات البريد الجوارية عن بعد دون التنقل من خلال الموقع: WWW .post. dz

RACIMO موجه لزيائن بريد الجزائر

التعبئة الالكترونية لخط GSM موبليس من الحساب الجاري¹.

الفرع الثالث: دور التكنولوجيا والرقمنة في ضل جائحة كورونا

في سنة 2020 أحصت la GIE monétique حوالي 3369892 عملية تجارية منذ إطلاق الدفع الالكتروني سنة 2016 وأكثرها مرتبطة بخدمات الاتصال.

والميل المرتبط بالدفع عبر الانترنت تسارعت وتيرته خلال فترة الأزمة الصحية وهذه الحالة تشهد على تأثير فيروس كورونا covid-19 على سلوك المستهلك².

ففي ضل جائحة كورونا كانت تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال الحل الأمثل لإدارة أزمة فيروس كورونا غير المسبوقة فثبت الدور الحيوي الذي تؤديه التكنولوجيا الرقمية .

وكانت قدرة الشبكات والأشخاص على الصمود منذ ظهور هذه الأزمة استثنائية فقد شهد العالم تسارع رقمنة العديد من الشركات، و الخدمات مثل أنظمة العمل عن بعد، و المؤتمرات الفيديوية في مكان العمل وخارجه، و الحصول على الرعاية الصحية و التعليم و السلع و الخدمات الأساسية، مما أدى إلى انتقال ازدحام الحركة على الانترنت، وزيادة في استخدام البيانات مما يستدعي سد فجوة التوصيلية و تلبية الطلب على الشبكات .

و المجتمع العالمي يدعو إلى المواصلة في الاستثمارات في البنية التحتية و في التوسع في بناء الشبكات و التوصيل بينها.

¹ cit V Dr Mecelti Ameur ,Dr Larbaa ELhadi,op . أنظر أيضا د بربار نور الدين و مشري مريم مرجع سابق ذكره ص 65 و 66
² v Imed CHEIKH ,op.cit

الخاتمة :

خلاصة القول لما سبق تناوله أن قطاع بريد الجزائر من أهم القطاعات الخدمائية في الجزائر ونظرا للطابع المزدوج الذي يمثله من كونه إدارة تقدم خدمة عمومية من جهة، و كونه مؤسسة ذات طابع تجاري وصناعي تسعى إلى جلب أكبر قدر من الزبائن في جو تنافسي و ضل سوق خدماتية في الجزائر تشهد انتشار وتوسع وحدة في التنافس في تسويق الخدمات خصوصا مع ظهور تكنولوجيات حديثة للإعلام والاتصال وتعميم رقمنة مؤسسات الدولة و الشركات و الخدمات وتغير مفهوم الخدمات مع تبني لامادية وسائل الدفع.

وضعت مؤسسة بريد الجزائر إستراتيجية لتسويق خدماتها و جلب أكبر عدد من الزبائن بتبنيها لتكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال والرقمنة بوضعها آليات جديدة تتماشى مع تغير سلوك المستهلك الجزائري الذي أصبح مفرط في التواصل hyper- connecté كالدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية) خصوصا في ضل الأزمة الصحية فيروس كورونا إذ أثبتت التجربة الدولية والوطنية أن تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال كانت الحل الأمثل لإدارة الأزمة بالرغم من وجود بعض العقبات.

وفيما يلي جملة من التوصيات لتحسين نوعية وشكل أداء قطاع البريد كقطاع يوفر خدمات عمومية في ضل الرقمنة:

- الاستثمار في تكنولوجيات المعلوماتية
- تلبية الطلب على شبكة الانترنت
- سد فجوة التوصيلية
- توسيع شبكات الانترنت وحماية نظام المعلوماتية بصف عامة
- تكثيف الإعلام حول الخدمات المعروضة من مؤسسة البريد لتحسين نوعية وجودة تسويقها
- زيادة سرعة تدفق الانترنت
- ترسيخ ثقافة لامادية الأدوات المالية وتعزيز الثقة فيها
- الإسراع في رقمنة الشركات و الخدمات عموما
- سد فجوة نقص الموزعات الآلية على مستوى مكاتب البريد وتقريب هذه الأخيرة من المواطن.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- إحدان عثمان ،مدى ملائمة مراقبة التسيير لقطاع البريد والمواصلات ماجستير في علوم التسيير المدرسة العليا للتجارة . 1994 .
- بن غانم فوزية النظام القانوني للقيم المنقولة الصادرة عن شركة المساهمة دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و الفرنسي ماجستير في القانون الخاص جامعة الجزائر 2006.
- شيبوتي راضية محاضرات المناجنت العمومي ماستر علوم إدارية ،جامعة الإخوة منصوري قسنطينة 1 ،2020 - 2021 .
- المقالات:
- د.بريار نور الدين و مشري مريم ، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحديث الخدمات المالية : دراسة حالة بريد الجزائر ، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات.

Imed CHEIKH member du club D'alger. L'impotence la Monétique et des TIC dans les - développements économiques et bancaire en Algérie.

Dr Mecelti Ameer ,Dr Larbaa Elhadi l' intégration des NTIC (nouvelle technologies de l' - information et de la communication) dans le marKeting des services Etude de cas des e-services d' Algérie post

موقع الانترنت:

- موقع وزارة البريد والمواصلات <http://www.facebook.com/mtp.gov.dz>

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

ينظّم الملتقى الوطني الموسوم بـ

المرفق العمومي والتحول التكنولوجي والرقمنة

يوم 06 نوفمبر 2022

استمارة المشاركة

د. سمية بهلول

أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2.

الهاتف: 06.72.92.52.99

soumia.bahloul@hotmail.com

محور المداخلة: المحور الثاني: دور التحول التكنولوجي والرقمي في تطوير المرفق

العمومي

عنوان المداخلة

تأثير التوجه نحو نظام البلدية الإلكترونية في تطوير وعصرنة خدمة المرفق

العمومي المحلي

ملخص المداخلة

أصبح تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى قطاعات الخدمات العامة والخاصة يشكل ثورة خدمتية ويمثل توجهها حتميا لا غنى عنه في عصر التكنولوجيا ورقمنة كافة مجالات الحياة، وترتب عنها تطوير وعصرنة العديد من القطاعات العامة والخاصة على حد سواء، ولما كانت الجماعات الإقليمية من أهم الهيئات الإدارية في الدولة باعتبارها همزة الوصل بين الحكومة والمواطن على المستوى المحلي والمسؤول الأول عن تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين عن طريق ما تقدمه مرافقها العمومية فإن الاهتمام بها وبتطويرها وعصرنة خدماتها أصبح من أولويات الحكومة الجزائرية، التي سعت إلى تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية ومرافقها العمومية برسم مشاريع وبرامج حكومية على رأسها مشروع "البلدية الالكترونية" والتي حرصت الدولة على أن تسخر لها كافة الإمكانيات المادية، التقنية والعلمية في سبيل ضمان تجسيدها على أرض الواقع من جهة، وتأديتها لمهامها وفق المنهج المرسوم لها بصورة تضمن الوصول إلى خدمات محلية ذات مستوى عصري ومتطور من جهة أخرى، لتكون بذلك أبرز صور تطوير ورقمنة المرفق العام المحلي، وهو ما سنتناوله بالدراسة في هذه الورقة البحثية التي سنحدد من خلالها تأثير التوجه نحو نظام البلدية الإلكترونية في تطوير وعصرنة خدمات المرفق العام المحلي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، البلدية الالكترونية، الرقمنة، العصرنة، الوثائق

الإلكترونية البيومترية.

Abstract

The application of E-Administration, at the level of public and private services sectors has become a service revolution. And represents an inevitable and indispensable trend in the age of technology and the digitalization, and it has resulted in the development and modernization of many public and private sectors. And since the Local communities are among the most important administrative bodies in the state, as they are the link between the government and the citizen at the local level and are primarily responsible for providing administrative services to citizens, taking care of them, developing them and modernizing their services has become one of the priorities of the Algerian government. Which sought to implement E-administration at the level of local communities, by drawing governmental projects and programs on top of which is the "electronic municipality" project.

for which the state was keen to harness all material, technical and scientific capabilities in order to ensure its realization on the one hand, It performs its tasks according to the approach set for it in a way that ensures access to modern and advanced local services on the other hand.

Key Words: Electronic administration, electronic municipality, digitization, modernization, and

biometric electronic documents.

مقدمة

مع اتساع مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبروز دور الإدارة الالكترونية كمدخل للإصلاح الإداري وزيادة استخدامها من طرف الدول والحكومات بهدف تطوير وعصرنة مختلف الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية وتطوير الخدمات العمومية زاد الاهتمام بالبلدية في صورتها التقليدية وظهرت الضرورة الملحة لإدراجها ضمن خطط الإصلاح والتطوير الإداري. إن البلدية الالكترونية كمشروع فرضت نفسها كضرورة أكثر من كونها خيارا دفع الجهات المسؤولة عن برامج الإصلاح والتطوير الإداري إلى العمل على وضعها على رأس قائمة هذه البرامج والخطط لما أثبتته أنظمة التعامل الالكتروني من دور فعال وإيجابي في القضاء على المشاكل الإدارية التقليدية الأمر الذي جعل البلدية الالكترونية تتحول من مجرد مشروع إلى واقع تعمل الحكومات على تحقيقه وضمان نجاحه.

يعتبر مشروع البلدية الالكترونية من أكثر المشاريع التي أثبتت نجاحاتها في مجال التحول الالكتروني والانتقال من الصور التقليدية في تقديم الخدمات والقيام بالمعاملات الإدارية الأمر الذي زاد من أهميتها ورسخ مبادئها وجعلها تدخل ضمن المشاريع الكبرى لتطبيق نظامي الإدارة والحكومة الالكترونية، وهو الأمر الذي سارت وفقه الجزائر منذ وضع استراتيجية الجزائر الالكترونية والتي ضمت ضمن مشاريعها الكبرى لتطبيق النظام الالكتروني مشروع البلدية الالكترونية، وأخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ الإفصاح عن المشروع على عاتقها مسؤولية العمل على إنجاح هذا المشروع وجنّدت في سبيل ذلك كافة السبل والوسائل الممكنة والتي كانت بداياتها بالعمل على ضمان أدنى الخدمات التي تقدمها الإدارة البلدية في صورة الكترونية معربة عن عزمها للمضي قدما في إنجاح المشروع بكافة السبل والوسائل والعمل على الوصول إلى خدمات بلدية الكترونية يتم تقديمها عن طريق الشبكات الالكترونية والذي سيختزل على المواطن والإدارة الكثير من الإشكالات التي يعاني منها الطرفان في إطار البلدية التقليدية.

من هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الورقة البحثية التي سنحاول من خلالها الإجابة على إشكالية رئيسية مفادها: ما هو الدور الذي تلعبه البلدية الالكترونية في مجال عصرنة وتطوير المرفق العام المحلية في الجزائر؟ وهو الأمر الذي سنوضحه وفقا لما يلي:

المطلب الأول

مفهوم البلدية الإلكترونية.

سنعرض من خلال هذا المطلب إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية وذلك بتناول كل من تعريف البلدية الإلكترونية (الفرع الأول) ومن ثم بيان أهميتها وأهدافها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تعريف البلدية الإلكترونية.

إن حداثة مفهوم البلدية الإلكترونية وغموضه جعل من وضع تعريف لها أمراً معقداً نوعاً ما الأمر الذي جعل المحاولات الفقهية في هذا المجال محتشمة وقليلة وقد ذهب البعض من الباحثين إلى القول بأنها: "نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والاعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين.

وتحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية مثل الانترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة وفعالية عالية".⁽¹⁾

كما تعرف بأنها: "المنصة المتكاملة التي يتم عليها تأسيس الشبكات الإدارية والاجتماعية حيث يتم توفير إمكانية اتصال المواطنين مع البلدية التي ينتمون إليها من خلال قنوات مختلفة وبالتالي توفير إمكانية اتخاذ القرارات الأفضل عن طريق مديري البلديات في الوقت الحقيقي".⁽²⁾

ومن خلال التعريفين نخلص إلى أن البلدية الإلكترونية هي "مشروع الكتروني رقمي كامل ومتكامل يستهدف تطوير كافة مجالات البلدية الكلاسيكية الورقية بصورة تسمح بتطوير وعصرنة خدمات الجماعات المحلية على النحو الذي يؤدي إلى تأديتها لمهامها المرفقية على أحسن وجه وتمكن المواطنين من الاستفادة من خدمات سريعة وعصرية دون الاضطرار الى مواجهة الصور السلبية للبيروقراطية الإدارية المعهودة خاصة على مستوى الجماعات المحلية". ويعتبر البنك الدولي من السباقين في وضع تعريف للإدارة الإلكترونية حيث يذهب إلى القول بأنها: "مصطلح يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة

¹ - البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) متوفرة على الموقع الإلكتروني:

www.sure.com.sa/ar/mediacenter/casestudies.aspx

² - مقال بعنوان "لماذا البلدية الذكية؟" متوفر على موقع نظام التشغيل الآلي للمدن الذكية التركية:

www.sampas.com.tr/ar/akos.asp

وفعالية وشفافية مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"⁽¹⁾

لتأتي بعده التعاريف الفقهية عديدة حيث ركز كل فقيه وباحث على وضع تعريف للإدارة الإلكترونية بما يخدم تخصصه ومجال بحثه، فذهب البعض إلى تعريفها بأنها: "استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارة الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة"⁽²⁾ وهناك من عرفها بأنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الاتصال من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الإدارة"⁽³⁾ وفي تعريف آخر: "يقصد بالإدارة الإلكترونية تلك الوسيلة التي تستخدم لرفع مستوى الأداء والكفاءة، وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، وهي إدارة تلبى متطلبات جامدة وتعتمد أساساً على عمال المعرفة"⁽⁴⁾

في حين ذهب البعض إلى تعريفها انطلاقاً من طبيعة الخدمات التي تقدمها وكيفية تقديمها، فكان تعريفهم بأنها: "إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت، دون أن يضطر العملاء إلى الانتقال إلى الإدارات شخصياً لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترتب عن ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقة"⁽⁵⁾ كما أنها "القدرة على توفير الخدمات للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر الإنترنت بسرعة ودقة وبتكاليف ومجهود أقل ومن خلال موقع واحد على الشبكة

1- متوفر على الموقع الإلكتروني: data.albankaldawli.org

2- هيثم الفلكاوي، الحكومة الإلكترونية، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد التاسع عشر (19)، السنة الخامسة، نوفمبر 2002، ص50.

3- محمد سمير، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص43.

4- محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، د.س.ن، ص13.

5- علي حسن باكير، المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية

المتحدة، العدد الثالث والعشرون (23)، 2006، ص14.

بغرض تعزيز الوصول للحصول على المعلومات وتوصيل الخدمات للمواطنين والهيئات من خلال جعل التفاعل أكثر سهولة وكفاءة"⁽¹⁾

وما يسجل على مختلف التعاريف أنها وبالرغم من تركيز كل منها على زاوية مختلفة فمنها من ركز على الجانب العضوي ومنها من ركز على الجانب الوظيفي إلا أنها ساهمت في تحديد الإطار العام لهذا المفهوم والذي من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الإدارة الالكترونية هي "النسخة المحدثة والمتطورة من الإدارة العمومية التقليدية وتقوم الإدارة الالكترونية على مجموع الوظائف الإدارية التقليدية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة واتصال ورقابة يتم انجاز كافة هذه الوظائف بصورة رقمية الكترونية تقوم بالدرجة الأولى على تقديم الخدمات للمرتفقين عن طريق الانترنت بشكل يساهم في تطوير وتسريع وتيرة الخدمات المقدمة وزيادة كفاءتها وجودتها بعيدا عن المعاملات الورقية التقليدية التي تضطر المواطن الى الانتقال الى مقر الإدارة ومواجهة مشاكل البيروقراطية ورداءة تقديم الخدمات".

الفرع الثاني

أهميتها وأهدافها.

أولا- أهمية البلدية الالكترونية: تحتل البلدية الالكترونية أهمية كبرى سواء من الناحية الإدارية، المالية، التقنية أو الخدماتية وذلك لكونها مشروعا متكاملًا ذو علاقة مع مختلف المجالات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية في الدولة علاوة على كونها أحد أهم الحلول الواقية من انتشار الفساد بجميع أنواعه ومستوياته في الدولة، هذا إضافة الى كون مقتضيات الإصلاح الإداري والمالي في الدولة يستلزم خضوع البلديات الالكترونية لنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، ويلزمها بان تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من اعمال للمواطنين وأجهزة الرقابة المختلفة وليس فقط استجابة لطلباتهم.⁽²⁾

هذا وتعتبر البلدية الالكترونية من الناحية الخدماتية أهم وسيلة من شأنها تحسين نوعية ومستوى الخدمات المقدمة لفئة المرتفقين لكونها المسؤولين الأول عن هذه الخدمات وذات العلاقة المباشرة بالمواطنين وهمزة الوصل بينهم وبين مختلف أجهزة وهيئات الإدارة الالكترونية، الذي يسمح في حال التطبيق السليم لها من تجنيبهم العديد من الإشكالات العويصة التي تعانيها البلدية

1- أحمد إبراهيم حسن، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على الخدمات العامة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، أكاديمية السادات، 2012، ص80.

2- عبد القادر موفق، البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 40، جوان 2015، ص177.

الإلكترونية التي لازالت ولحد اليوم تقدم خدمات ذات مستوى عال من البيروقراطية والرداءة في التعامل والأداء.

المطلب الثاني

خصائص الإدارة الإلكترونية

إن من أهم مبررات إدراج الإدارة الإلكترونية ضمن السياسة الوطنية لمكافحة الفساد الإداري وجعلها أهم وسيلة لتحقيق هذا الهدف جملة الخصائص والمميزات التي تخولها لتكون وسيلة جد ناجعة وفعالة لاحتواء أغلب المشاكل السلبية المترتبة عن الفساد الإداري على مستوى الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية في الدولة، ولغاية كتابة هذه الأسطر لا تزال خصائص الإدارة الإلكترونية في تطور مستمر يجعلها تأخذ مكانة هامة على مستوى القطاعين العام والخاص باعتبارها إدارة حديثة مقارنة بالخصائص التقليدية التي تتميز بها الإدارة الورقية الكلاسيكية أو القديمة.

إن خصائص الإدارة الإلكترونية مقارنة بالإدارة الورقية عديدة ومتنوعة الأمر الذي جعل الفقهاء والباحثين يختلفون في بعضها ويتفقون في بعضها الآخر ومن أهم هذه الخصائص: (1)

- 1- تركيز نقطة اتخاذ القرار في مراكز العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
- 2- التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا وتسهيل متابعة كافة الموارد.

- 3- تسهيل التواصل الدائم سواء بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية أو بين مختلف الإدارات والمواطنين على اعتبارها إدارة بلا زمان وتفتح مجال التواصل 24 ساعة متواصلة، الأمر الذي يخفف من البيروقراطية ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

- 4- المرونة والتنظيم المحكم وهو الأمر الذي يعكسه طابع المؤسسات الإدارية الشبكية والمؤسسات أو ما يصطلح عليه بالمؤسسات الإدارية الذكية باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة.

- 5- إضفاء المرونة على التنظيم الإداري وتوفير الخدمات بشكل مباشر والسماح بالتخلص من التبعية الملتصقة بالمؤسسات العمومية الإدارية، وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها

1- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2010، ص 17.

تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق الإدارية وتحقيق نوعية رفيعة في معالجة البيانات وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة.

وبناء عليه فإن الإدارة الإلكترونية تحقق مزيدا من الترابط في إنجاز المعاملات والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيدا من التشاركية بين مختلف القطاعات الحكومية ويعمل على زيادة المصداقية في تقديم الخدمات الإدارية وتفعيل الشفافية إذا ما تم تعزيز علاقة المواطن بالإدارة من خلال الخدمات الإلكترونية.

وانطلاقا من جملة هذه الخصائص يمكن القول بأن التحول إلى الإدارة الإلكترونية أصبح يشكل حتمية تفرضها موجة التغير العالمي في مجال تقديم وإيصال المعلومات وتتحكم فيها العديد من الأسباب والدوافع والتي تختلف وتتعدد بتعدد الأهداف المرجوة منها وباختلاف التوجهات الإدارية، المالية، الاقتصادية وحتى السياسية ويمكن إجمال هذه الدوافع والأسباب في: (1)

أولاً: تبسيط الإجراءات وترقية الخدمات: وذلك في سعي نحو تقديم الخدمات للمواطنين والمرتفقين بصورة ملائمة لدور الإدارة والقيام بفتح قنوات جديدة للاتصال بين المسؤولين الإداريين والمواطنين، الأمر الذي يزيد الثقة بين الطرفين ويزيل الكثير من العوائق والصعوبات القائمة في طريق المواطنين الأمر الذي يجعلهم يشعرون براحة أكثر وثقة في تعاملهم مع الإدارة ومسؤوليها.

ثانياً: الشفافية في عمل الإدارة: تلعب الإدارة الإلكترونية دورا مهما في مساعدة الموظفين للحصول على معلومات جديدة عن طريق الاتصال بالمؤسسة التي يعمل بها والمؤسسات الأخرى، كما أنها تعتبر من الأهمية بما كان بالنسبة للمواطنين والمرتفقين بحيث أنها تفتح لهم المجال للاطلاع على كافة الإجراءات الإدارية أثناء اتصالهم بالإدارة وممارسة سلطتهم الرقابية كمرتفقين لضمان مساواتهم في الحصول على الخدمات.

هذا إضافة إلى: (2)

- ❖ تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به.
- ❖ توجهات العولمة نحو تقوية الروابط البشرية.

1- أم السعد فتيحة-يحيوي نعيمة، "دور تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصال في تحسين الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية"، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد 11، تشرين الثاني، جهار، 2014، ص 09.

2- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2010، ص ص 183-184.

- ❖ تزايد الضغط الشعبي من الحكومات.
- ❖ حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي.
- ❖ الكفاءة في تقديم الخدمات العامة.
- ❖ تقديم خدمات جديدة ومتنوعة.
- ❖ انتشار الثقافة الإلكترونية.

بناء على ما سبق يمكننا أن نسجل بأن كلا من الصور الواسعة لجرائم الفساد الإداري المجرمة بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته من جهة وجملة الخصائص التي تتمتع بها الإدارة الإلكترونية مقارنة بالإدارة الورقية الكلاسيكية يشكلان أهم مبررات إدراج الإدارة الإلكترونية ضمن أهم وسائل مكافحة الفساد والوقاية منه والمنظمة بموجب السياسة الوطنية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية، ذلك أن الإدارة الإلكترونية ولما تتمتع به من خاصة التواصل عن بعد من شأنها التقليل من الكثير من الممارسات غير المشروعة والأفعال المجرمة التي كان أغلبها يرتكب بحكم التواصل المباشر بين المواطن طالب الخدمة العمومية والموظف العمومي الذي يقدمها.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على دور البلدية الإلكترونية في تطوير وتحسين الخدمة العمومية وعصرنة وترقية خدمات المرفق العام المحلي نخلص إلى أن مشروع البلدية الإلكترونية على الرغم من الخطوات الهامة التي خطتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مجال تنفيذه وتجسيده مختلف أهدافه إلا أنه لا زال يشهد تأخرا ونقصا واضحين خاصة وأن الدراسات النظرية أثبتت أن النموذج النهائي للبلدية الإلكترونية لا بد أن يقوم على الانتقال الفعلي والكلي من نظام الشباك الورقي إلى نظام الشباك الإلكتروني والذي يركز على العمل من خلال قاعدة بيانات الكترونية توفرها مختلف الإدارات البلدية عبر كامل التراب الوطني ويتم من منطلقها تسليم كافة الوثائق للمواطنين دون الحاجة إلى تقديم أو إيداع أي وثائق ورقية ولا حتى التنقل إلى مقرات الإدارات البلدية، حيث يكتفي المواطن من خلال الانتقال الفعلي لنظام البلدية الإلكترونية بتقديم رقمه الوطني التعريفي الوحيد ليتم من خلاله استخراج كافة الوثائق التي يحتاجها في وثق قياسي وبدقة، وهو الأمر الذي لا يزال بعيدا نوعا ما من الناحية التطبيقية، فرغم قائمة الخدمات الإدارية التي أصبحت تقدمها الجماعات الإقليمية في الجزائر إلا أن هذه الخدمات لا زالت جد متواضعة مقارنة بالخدمات التي يطلبها المواطنون وهو الأمر الذي يتوجب تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحويل الخدمات الإدارية من تقليدية إلى ورقية بصورة تضمن الانتقال الفعلي الكلي والنهائي لنظام البلدية الإلكترونية.

الملتقى الوطني حول المرفق العمومي والتحول التكنولوجي والرقمنة

عنوان المداخلة

المركز الوطني للسجل التجاري والرقمنة

د/ مشتي أمال، أستاذة محاضرة ب جامعة الجزائر 1

أ/ شامي انيسة، أستاذة مساعدة أ جامعة الجزائر 1

الملخص :

إن تطور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات اثر على كل القطاعات والمرافق الادارية، وأدى الى ظهور الحكومة الإلكترونية في الجزائر والتي أصبحت من الضرورات الحتمية من أجل دوله عصرية، ويعتبر قطاع التجارة من بين القطاعات التي استطاعت أن تواكب عصر الرقمنة وتفرض التعامل باستخدام المعلوماتية والرقمية لما لها من ايجابيات في خدمة الأفراد، ومواكبة تطورات الدول الاخرى وتحسين أداء مرافقها ومؤسساتها، كالمركز الوطني للسجل التجاري الذي استطاع كمرفق عمومي أن يتوافق ومتطلبات البيئة الرقمية وتفعيل استخدام الانترنت في الاتصال والتواصل مع المتعاملين الاقتصاديين والمهنيين في النشاط التجاري، وبالتالي رقمنة الإدارة بإنشاء بوابة الكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري تضمن العديد من الخدمات، وتبني السجل التجاري الإلكتروني، ما من شأنه أن يحقق السرعة في الإنجاز وتبسيط الاجراءات وتخفيض التكاليف وتحقيق الشفافية في المرفق العمومي، وإستجابة لتداعيات التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات الهيئات الاقتصادية الدولية من أجل رقمنة الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية:الرقمنة –المركز الوطني للسجل التجاري- المرفق العمومي- سجل

كوم.

Le résumé :

Le développement des technologies de l'information et de la communication a eu un impact sur tous les secteurs et les services administratifs, ce qui a permis l'apparition du gouvernement électronique en Algérie ,qui est devenu une nécessité pour un état moderne. Le secteur du commerce est considéré comme l'un des premiers secteurs à se moderniser et connaître l'aire de la numérisation et imposer l'utilisation de la technique de l'informatisation et la numérisation, en raison de ses atouts au service des individus, et suivre les développements des autres états et améliorer l'activité de ses services et de ses institutions, comme le centre national du registre du commerce qui a pu autant que service public à s'harmoniser avec les exigences de l'environnement numérique et activer l'utilisation de l'internet dans sa communication avec les agents économiques et les professionnels de l'activité commerciale, donc il y a eu la numérisation de l'administration en créant le portail électronique du centre de registre de commerce qui garantit plusieurs services, aussi l'adoption du registre du commerce électronique, ce qui permettra la rapidité de l'exécution, et de simplifier les procédures administratives ,ainsi que réduire le couts d'opérations et faire montrer plus de transparence dans la gestion des services publics pour pouvoir s'adapter aux exigences des nouvelles technologies, et aux demandes des institutions économiques internationales afin de numériser l'économie.

Mots clés : numérisation- centre national du registre de commerce-service

public-sidjilcom.

مقدمة

بات من الضروري أن تتكيف الإدارة وتحديات النهضة الرقمية وتطور استعمال التكنولوجيا المعلوماتية من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، وتسيير التواصل معه وتعميم الآليات الحديثة للتسيير و تبني أسلوب الادارة الالكترونية، من أجل تحسين أداء الخدمة العمومية في كل المؤسسات والهيئات العمومية و في مختلف القطاعات بما فيها قطاع التجارة، فهذا القطاع وعلى غرار القطاعات الأخرى قد عكف على عصرنة مختلف أجهزته في مقدمتها المركز الوطني للسجل التجاري، الذي يلعب دورا فعالا في الحياه التجارية والاقتصادية لما يقدمه من خدمات للمتعاملين الاقتصاديين ولأسيما فيما يتعلق بعملية القيد في السجل التجاري ومباشرة الأنشطة التجارية.

إذا استطاعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقق تغييرات جذرية في نمط تسيير الإدارة بتطبيقها في أعمالها ونشاطاتها وخدماتها المختلفة من أجل تحسين أداء الهيئات الإدارية بغرض الارتقاء بالمرفق العام، والمركز الوطني للسجل التجاري كأحد المرافق العمومية الحيوية في النشاط الاقتصادي كان من أول الهيئات الإدارية التي بادرت الى تكريس مشروع الحكومة الإلكترونية الذي أطلقته الجزائر في سنة 2013.

فقد سارع إلى تبني تحولات تنظيمية، قانونية، وتقنية تواكب متطلبات البيئة الرقمية من أجل التطبيق الواقعي والفعلي للإدارة الالكترونية وتقريب المتعامل الاقتصادي منه وتسهيل وتبسيط الإجراءات عليه.

وهكذا قد قام المركز الوطني للسجل التجاري بإرساء الإطار القانوني من خلال الترسانة القانونية التي أوجدها المشرع الجزائري، إذ نجد القانون 13-06¹ المتضمن تعديل القانون 04-08 المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية، وكذا المرسوم ال تنفيذي 15-111² الذي حدد كفاءات القيد والشطب والتعديل في السجل التجاري، إضافة إلى صدور المرسوم 18-112³ الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الالكتروني.

¹ القانون 13-06 المؤرخ في 23 جويلية 2013 المعدل والمتمم للقانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، جريدة رسمية رقم 39، المؤرخة في 31 جويلية 2013.

² المرسوم التنفيذي 15-111 المؤرخ في 3 ماي 2015 الذي يحدد كيفية القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، جريدة رسمية رقم 24 ، المؤرخة في 13 ماي 2015.

³ المرسوم التنفيذي 18-112 المؤرخ في 05 ابريل 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، جريدة رسمية رقم 21، المؤرخة في 11 ابريل 2018.

كما تم تبني استخدام تقنيات التكنولوجيا للمعلومات والاتصالات الحديثة في التسيير بإنشاء بوابة على الشبكة العنكبوتية من أجل تحسين أداء خدماته، واعتمد على تفعيل السجل الإلكتروني حتى يتوافق مع التحولات الاقتصادية ومتطلبات الوقت الحالي.

ومن هذا المنطلق فتكون إشكالتنا على النحو التالي:

ما مدى تفعيل رقمنة المركز الوطني للسجل التجاري من أجل مواكبة الإدارة الإلكترونية من أجل تحسين أداء الخدمة العمومية؟ وما مدى استجابة المتعاملين الاقتصاديين لاستخدام السجل التجاري الإلكتروني؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على أسلوب المنهج التحليلي الوصفي ونعتمد تقسيماً ثنائياً بمبحثين أولها رقمنة المركز الوطني للسجل التجاري أما المبحث فتخصه للسجل التجاري الإلكتروني كأبرز مظهر لرقمته هذا المرفق العمومي.

المبحث الأول: رقمنة المركز الوطني للسجل التجاري

يعتبر المركز الوطني للسجل التجاري محرك عجلة التنمية للاقتصاد الوطني، ووسيلة لحماية التجار والمتعاملين الاقتصاديين بإعطاء الصورة الواقعية للحركة التجارية لبعث الثقة والاطمئنان في نفوس المتعاملين، من خلال تنظيمه لوظيفتي القيد في السجل التجاري والإشهار القانوني، كما يضمن الرقابة على الأنشطة التجارية، وبالتالي التخطيط الاقتصادي وتوجيه النشاط التجاري للدولة وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

هو الذي يتولى تسيير السجل التجاري كهيئة إدارية تعمل تحت رقابة القضاء وإشراف وزير التجارة وقد عرف منذ نشأته وإلى اليوم تغيرات في تنظيمه، تسييره مما جعله يمر بعدة مراحل نستخلصها من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة به، وأن يكون اليوم مساهراً للحكومة الإلكترونية ويمثل للعصرنة المعلوماتية وتطور استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصالات ويندرج في الإدارة الإلكترونية للتقرب من المتعاملين الاقتصاديين.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المطلب الأول: الإطار القانوني للمركز الوطني للسجل التجاري، أما المطلب الثاني: مظاهر رقمنة المركز الوطني للسجل التجاري.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمركز الوطني للسجل التجاري

تعد مهام المركز الوطني للسجل التجاري ذات أهمية قصوى في الرقابة على ممارسة الأنشطة التجارية بهدف تأمين حزمة من الوظائف التي ترتبط بالمحافظة على النظام التجاري والاقتصادي

الوطنى، فهو يتولى مهام ضبط الأنشطة التجارىة ، وضبط السجل التجارى والسهر على احترام الأحكام والواجبات المتعلقة بالقيد فى السجل التجارى، وتنظيم الاجراءات القانونىة المرتبطة بالنشاط التجارى والكيفيات التطبيقىة المتعلقة بهذه العمليات حسب الأحكام التشرىعية والتنظىمىة السارىة المفعول، فهو مؤسسه عمومىة تتعامل مع التجار ومع غير التجار مما يستدعى معرفة طبيعته القانونىة وهوما سنبينه فى هذا المطلب من خلال تعريفه وتحديد طبيعته القانونىة.

الفرع الأول: تعريف المركز الوطنى للسجل التجارى

يمكن لنا أن نعرف المركز الوطنى للسجل التجارى على أنه مؤسسه مستقلة تتكفل خصوصا بضبط وتسليم السجل التجارى، ويحرص على امتثال الخاضعين له للالتزامات المتعلقة بالقيد، ويضمن الرقابة على ممارسة الأنشطة التجارىة وتنظيم الكيفيات التطبيقىة المتعلقة بها، بغرض إعلام الغير بمختلف التغيرات التى تحدث على الحالة القانونىة للمتعاملين الاقصاديين والقواعد التجارىة، ومن أجل المحافظة على سير النظام والاقتصادى وكذلك إعداد قاعدة معطيات عامة¹.

أنشئ المركز الوطنى للسجل التجارى بموجب المرسوم التنفيذى 63- 248 المؤرخ فى 10 جويلية 1963 تحت تسميه الديوان الوطنى للملكىة الصناعىة ومنذ نشأته وإلى اليوم شهد المركز الوطنى للسجل التجارى التى عدة مراحل اختلفت فيها أهدافه التى يرغب فى تحقيقها واختصاصاته ونشاطاته وهياكله وهذا وفقا للنظام القانونى الذى حكمه فى كل مرحله وتبعاً للجهات الوصىة التى تداولت عليه من جانب، وتبعاً للتطورات السياسىة والاقتصادىة من جانب آخر.

ويمكن أن نقسم المراحل التى مر بها المركز الوطنى للسجل التجارى إلى خمسة مراحل:

- المرحلة الأولى للفترة الممتدة من 1963 إلى غاية 1973: خلال هذه المرحلة أنشئ الديوان الوطنى للملكىة الصناعىة بمقتضى المرسوم 63-248 المؤرخ فى 10 جويلية 1963² وقد وضع تحت وصاية وزارتى الطاقة والصناعة ووزارة التجارة واعتبر مؤسسه عمومىة تتمتع بالشخصىة المعنوىة والاستقلال المالى، حيث أسندت لهذا الديوان مهام تسيير العناصر للصناعىة والإشراف على السجل التجارى والمتمثلة فيما يلى:

✓ استلام وفحص طلبات ايداع الرسوم والنماذج وتسجيلها ونشرها.

¹ sidjilcom .cnrc.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 نوفمبر 2022 ، على الخامسة مساء.

² المرسوم التنفيذى 63- 248 المؤرخ فى 10 جويلية 1963 المتضمن إنشاء الديوان الوطنى للملكىة الصناعىة، جريدة رسمىة رقم 49، المؤرخة فى 19 جويلية 1963.

✓ تطبيق أحكام الملكية الصناعية وحمايتها، ومركزة إيداع وتوفير كل الوثائق التقنية والقانونية المتعلقة بالملكية الصناعية.

✓ استلام وتسجيل جميع العقود المتعلقة بالملكية الصناعية والسهر على تطبيق الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الجزائر المرتبطة بالملكية الصناعية.

✓ الإشراف على التسجيلات المركزية للتجارة والمهن ومركزة المعلومات التي تتعلق بالتسجيلات التجارية والمهنية.

✓ استلام وتسجيل وإيداع العقود المؤسسة والمعدلة للشركات.

✓ تسيير النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

- المرحلة الثانية للفترة الممتدة من 1973 إلى غاية 1990 : حيث تم إنشاء المعهد

الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية بصدور الأمر 73-62¹ المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 موضوع تحت إشراف وصاية الوزارة المكلفة بالصناعة و عد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية بحيث تكفل بمهمة تسيير الملكية الصناعية لجميع عناصرها والتي كانت من قبل من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية إلى أن صدر المرسوم التنفيذي 73-188 الذي تضمن تعديل تسميه الديوان الوطني للملكية الصناعية ليحل محله المركز الوطني لسجل التجاري تحت وصاية وزير التجارة و يتولى تسيير عناصر السجل التجاري دون سواها . إلى غاية صدور المرسوم 86-248² المؤرخ في 30 سبتمبر 1986 الذي تضمن نقل الوصاية على المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية وتحويل جميع الأعمال المتعلقة بعلامات الطراز والرسوم والنماذج الصناعية إلى المركز الوطني للسجل التجاري، باستثناء براءات الاختراع وكذا تحويل الهياكل والوسائل والأمالك إليه.

- المرحلة الثالثة للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1997: وتعتبر هذه المرحلة مهمة في

حياة المركز الوطني للسجل التجاري بدءا بصدور القانون 90-22³ وما جاء به من إصلاحات جديدة، كما تم ترقية الأعوان المؤهلين لتسيير السجل التجاري الى ضباط عموميين يتمتعون بصفه مساعدي القضاء تحت تسمية مأموري المركز الوطني للسجل التجاري، وتحولت الوصاية على

¹ الأمر 73-62 المؤرخ 21 نوفمبر 1973 يتضمن إحداث المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية، جريدة رسمية رقم 95 المؤرخة في 27 نوفمبر 1973.

² المرسوم 86-249 المؤرخ في 30 سبتمبر يحول المركز الوطني للسجل التجاري الهياكل والوسائل والأمالك والاعمال والمستخدمين الذين كان يحوزهم او يسريهم الى المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية، جريدة رسمية رقم 40، المؤرخة في 1 أكتوبر 1986.

³ القانون 90-22 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري، جريدة رسمية عدد 36 المؤرخة في 20 أوت 1990.

المركز الوطني للسجل التجاري إلى وزير العدل بدل وزير التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي 90 - 350 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990.

وفي إطار تطبيق القانون 90-22 المتعلق بالسجل التجاري، صدر المرسوم التنفيذي 92-68 المؤرخ في 18 فبراير 1992 والذي جعل من المركز الوطني للسجل التجاري تاجرا في علاقاته مع الغير كما أناطه بمهام تسيير السجل التجاري وعناصر الملكية الصناعية ماعدا براءة الاختراع.

- المرحلة الرابعة المرحلة الممتدة من 1997 إلى غاية 2004: عرفت هذه المرحلة عودة

الوصاية على المركز الوطني للسجل التجاري إلى وزارة التجارة بموجب المرسوم التنفيذي 97-90 المؤرخ في 17 مارس و تلاه صدور المرسوم التنفيذي 97-91 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 92-68 المتضمن القانون الأساسي للمركز الوطني للسجل التجاري.

من خلال التمعن في هذين المرسومين والمقارنة بينهما يتبين لنا الوضوح أنه الفرق ينحصر في عبارة واحدة وهي وزير التجارة بدل وزير العدل كما شهدت هذه المرحلة انشاء المعهد الجزائري للملكية الصناعية الذي حل المركز الوطني للسجل التجاري في بعض أنشطته واختصاصاته المتعلقة بالعلامات والنماذج الصناعية والتسميات الاصلية وبالتالي تقلص الهدف التجاري للمركز الوطني للسجل التجاري باعتباره تاجرا في علاقاته مع الغير.

- المرحلة الخامسة للفترة الممتدة من 2004 الى يومنا هذا: حيث صدر القانون 04-08

¹المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية والذي يميزه الانتقال من نظام الرقابة السابقة.

المثقل بالوثائق الإدارية المطلوبة في ممارسة الأنشطة التجارية الى نظام يرتكز على تصريح التجار والمتعاملين الاقتصاديين وبذلك تخفيف الملف الاداري المطلوب في مختلف في عمليات التسجيل.

وعرفت هذه الفترة صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-43 المتضمن القانون الأساسي للمركز الوطني للسجل التجاري وتنظيمه المعدل للمرسوم التنفيذي 92 - 68 والذي أورد إمكانية إنشاء ملحقات على المستوى المحلي لتمثيل المركز الوطني وتسييرها من قبل مأمور المركز، بالتجانس مع الكثافة الاقتصادية والتجارية للولاية المعنية بالفرع المحلي ، كذلك ووفقا للأمر 96-90 المتعلق بالاعتماد الإيجاري فلقد تم تكليف المركز ببعض المهام الجديدة كمسك الدفتر العمومي لعقود

¹ القانون 04-08 المؤرخ في 14 اوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية جريدة رسمية عدد 52 المؤرخة في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم .

الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة، كما أصبح يتولى أيضا مهمة تسجيل ونشر الحجوزات التحفظية على المحلات التجارية.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه اليوم أصبحت الصلاحيات الرئيسية للمركز الوطني للسجل التجاري وهو مسك السجل التجاري وتنظيمه.

الفرع الثاني: الطابع الإداري للمركز الوطني للسجل التجاري

يعد المركز الوطني للسجل التجاري هو مؤسسه إدارية مستقلة مكلفة خصوصا بتسليم السجل التجاري وتسييره، كما يتطلع المركز وتحت وصاية وزير التجارة بالخدمة العمومية، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد أيضا تاجر في علاقاته مع الغير.

إن الاعتراف بالطبيعة القانونية المزدوجة للمركز الوطني للسجل التجاري قد يثير التساؤل بخصوص تصنيفه، هل يندرج ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؟ أولا؟

للإجابة على هذا التساؤل وتحديد الطبيعة القانونية للمركز فلا بد من الرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة ببيان مقوماته ومظاهر الطابع الإداري للمركز الوطني فعلى سبيل المثال نجد القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري أي أحكام المرسوم التنفيذي 92-98 التي تبين لنا على أنه مؤسسة إدارية مكلفة خصوصا بتسليم السجل التجاري وتعمل تحت إشراف وزير التجارة وتؤدي مهمة الخدمة العمومية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي اعتمادا على هذا التعريف والمعنى القانوني فيمكن لنا فعلا أن نقول بأنه مؤسسة عمومية إدارية لاحتوائه على مقومات وعناصر المرفق العام الإداري،

الذي يعرف بأنه كل هيئة أو منظمة إدارية مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وترتبط بالسلطات الإدارية المركزية بعلاقة الوصاية الإدارية أو تختص للقيام بأهداف معينة يحددها القانون.

كذلك يتجلى الطابع الإداري من خلال ترأس وزير التجارة لمجلس إدارة المركز الوطني للسجل التجاري بصفته الإدارية وكوزير يشرف على تنظيم التجارة.

كما يظهر الطابع الإداري للمركز الوطني للسجل التجاري من خلال النظام القانوني المطبق عليه وكيفية سيره وعمله ودوره في تقديم الخدمة العمومية والمنفعة العامة، وتبرز الصفة الإدارية بشكل واضح جدا أيضا لما اعتبر المشرع الجزائري مأموري المركز كضباط عموميين متمتعين

بامتيازات السلطة العامة حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 92-69 المؤرخ في 18/2/1992 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بأمور المركز الوطني للسجل التجاري¹.

إذن من خلال ما سبق يتبين لنا أن المركز الوطني للسجل التجاري يتميز بمميزات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري مما يضفي عليه الصبغة الإدارية ويعتبر مرفق من المرافق العمومية. وهو ما استقر عليه الفقه القانوني في العديد من المؤلفات كما أوردته أستاذة القانون التجاري الأستاذة نادية فضيل والأستاذة فرحة زواوي صالح على أنه هيئة إدارية مستقلة².

وما يدعم هذا القول هو موقف القضاء الجزائري الذي أكد في أكثر من مناسبة على الصفة العمومية الإدارية للمركز الوطني للسجل التجاري حيث جاء في قرار المحكمة العليا بتاريخ 1 أكتوبر 2003 ما يلي: لكن حيث استقر اجتهاد المحكمة العليا على أن المركز الوطني للسجل التجاري مؤسسة إدارية، وهو ما نصت عليه المادة 2 من المرسوم 68/92 المتضمن القانون الأساسي وتنظيم المركز الوطني للسجل التجاري المعدل و المتمم، من خلال مضمونها بأن المركز له مهمة المرفق العمومي ولو أنها اعتبرته تاجرة في معاملته مع الغير فإن هذا الأخير لا يؤثر على كونه مؤسسة إدارية وبالتالي فإن النزاعات المتعلقة به تكون من اختصاص القضاء الإداري بما فيها المنازعات المتعلقة بالمادة الاجتماعية.

وتطبيقا للمادة 3 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المعدل والمتمم والمتعلق بعلاقات العمل التي أخضعت مستخدمي المؤسسات العمومية ذات طابع إداري كلهم من دون استثناء لأحكام تشريعية وتنظيمية خاصة وبالتالي فقد استثنتهم من القضاء الاجتماعي، ومن تم فإن قضاة المجلس لما أيدوا الحكم القاضي بعدم اختصاص النوعي لم يخطئوا في تطبيق القانون مما جعل من الوجه غير مؤسس³.

و هو ما قضى به أيضا مجلس الدولة في أحد قراراته، الصادر في 25 فيفري 2003 تحت رقم 794600 بصفته جهة استئناف في الخصام القائم بين المركز الوطني للسجل التجاري وبين إحدى موظفاته العاملة في ملحق بومرداس، بعد أن صدر بشأنها قرار يتضمن توقيفها من المركب

¹ المرسوم التنفيذي 92-69 المؤرخ في 18 02 1992 المتضمن القانون الاساسي الخاص بأمور المركز الوطني للسجل التجاري، جريدة رسمية رقم 14 المؤرخة في 20 مارس 1992.

² فرحة الزواوي صالح الكامل في القانون التجاري الجزائري، الطبعة الثانية، ابن خلدون للنشر والتوزيع 2003، ص 375 .

³ نورالدين قاستا القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعات التقليدية والحرف، دراسة مقارنة، دار بغداد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 130.

بسبب تحريك دعوى عمومية ضدها، وهو ما يعني أن مجلس الدولة من خلال هذا القرار يكون قد قضى بأن المركز الوطني للسجل التجاري مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وبالتالي يكون قد ساير المحكمة العليا باعتباره تاجرا في مواجهة الغير لا يؤثر على الطبيعة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري.

المطلب الثاني: مظاهر رقمنة المركز الوطني للسجل التجاري

لم تعد هيكلية وتنظيم المركز الوطني للسجل التجاري تتماشى ونماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية، فكان لابد عليه من إعادة النظر في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والاجراءات والأساليب التي تتلاءم وتتجاوب مع مبادئ الحكومة الالكترونية، وعليه فقد قام المركز الوطني للسجل التجاري بإعادة النظر في الاجراءات والعمليات الداخلية، كما استحدث بعض المهام والصلاحيات للمديريات المركزية بما يضمن توفير الظروف المناسبة للتجسيد الفعلي للإرادة الإلكترونية والتطبيق الفعال الذي يكفل السرعة والكفاءة في الأداء .

الفرع الأول: تحيين مديريات المركز الوطني للسجل التجاري

من أجل تحقيق التوافق والانسجام والتناسق ما بين مختلف الوحدات وتفادي التداخل والازدواجية في المهام ومن أجل المساعدة على تنفيذ المخطط المسطر من المركز الوطني للسجل التجاري من خلال نشاطه، فإن الهيكل الإداري للمركز الوطني يقوم على المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري، التي تضم مجموعة من المديريات المركزية من جهة والتي تحتوي على مديريات فرعية تعمل تحت إشرافه من جهة أخرى. كما يشرف على المركز الوطني للسجل التجاري هيئتان للتسيير: وهما المدير العام و مجلس الإدارة، يرأسه الوزير المكلف بالتجارة.

تقتضي الإدارة مواكبة تكنولوجيا المعلومات والأعمال الالكترونية فالهيكل التقليدية ما عادت ملائمة لهذه الإدارة، فهي تتميز بالهيكل التنظيمية للأعمال الالكترونية والتي هي عبارة عن مصفوفات وشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبطة بنسيج الاتصالات، ويستدعي أيضا تفعيل الإدارة الالكترونية القيام بتغييرات في الأطر الهيكلية والتنظيمية والاجراءات والأساليب حتى تتلاءم ومبادئ الإدارة الالكترونية وهذا بواسطة استحداث إدارات جديدة، أو إلغاء بعضها، أو حتى دمج بعض الإدارات مع بعضها البعض، كما يتطلب إعادة النظر في الاجراءات والعمليات الداخلية بما يضمن الظروف المناسبة لتفعيل الإدارة الالكترونية بشكل سريع وفعالية أكبر¹، لهذا عرفت هيكلية وتنظيم المركز الوطني للسجل التجاري استحداث مهام جديدة للمديريات المركزية والفرعية من

¹ رابحي مصطفى عليان، البيئة الالكترونية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة النشر، ص ص 27 - 34.

أجل الاستجابة لمتطلبات الحكومة الالكترونية أو تفعيل الإدارة الالكترونية بشكل حقيقي وفي الوقت نفسه، وأمام هذا التطور المستمر فإنه يقتضي على المركز الوطني للسجل التجاري أن يسخر كافة الامكانيات سواء كانت مادية أو بشرية التي تكون قادره على تحسين أداء مهامه بما يحقق الأهداف المرجوة وينسجم مع المقتضيات الجديدة.

لأن الإدارة الالكترونية هي استراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال مصدر المعلومات المتاحة من خلال التوظيف الموارد المادية والبشرية الموجودة، وتحقيق للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة ولأجله فلقد تم استحداث بعض المهام لبعض المديريات أو حتى استحداث مديريات جديدة:

أ-المديرية الفرعية للتسيير الالكتروني للوثائق والترتيب:

إن إدارة الوثائق تهدف إلى توثيق وسهولة الحفظ والاسترجاع في إطار الأمان والسرية المتعلقة بحفظ وثائق المركز وتقوم هذه المديرية وتتكفل بالسهر أساسا على¹:

- ✓ تطبيق برنامج التسيير الالكتروني للوثائق.
- ✓ الترقيم المنتظم لملفات التسجيل في السجل التجاري.
- ✓ تنظيم وترتيب وحفظ ملفات القيد في السجل التجاري.
- ✓ الاستغلال والاطلاع على المعطيات.
- ✓ تحيين مختلف البطاقات.

ب-مديرية خدمات الاعلام الالي:

تسعى الى تخطيط مهام المركز والتقييم الشامل لأدائه وإدارته حسب ضوابط علميه سليمة، والتي من أهمها الدقة في إنجاز المطلوب والانهاء من العمل المقرر سالفًا في الوقت المناسب، مما يساعد على تحسين العائد ومراقبه أداء المركز ويتم وذلك بشكل الكتروني.

تتولى هذه المديرية ما يلي:

- ✓ تسطير أهداف المركز في مجال إعداد مخططات تطوير نظام الإعلام الالي وتسيير نظامه.
- ✓ ضمان السهر على تمكين الغير من الحصول على كل المعلومات الإحصائية المتوفرة على مستوى المركز.

¹ نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016، ص 306 ص 308.

- ✓ تتكفل بالمساعدة التقنية لمختلف الهياكل المركزية والفروع المحلية.
- ✓ تكييف نظام الاعلام الآلي للمركز مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وتتضمن هذه المديرية ثلاث مديريات فرعية وهي:

- أ. المديرية الفرعية للدراسات ومتابعة الإعلام الآلي: تهدف إلى تصميم وتطوير التطبيقات الجديدة وضمان الاستشارة والمساعدة والتكوين لصالح الهياكل الأخرى حول البرامج وكيفية تشغيل التطبيقات، كما تتابع سير حظيرة الإعلام الآلي وتقييمها والقيام بأعمال الصيانة.
- ب. المديرية الفرعية للشبكات والصيانة: تتكفل بالعمل على السير الحسن لشبكات الإعلام الآلي والربط ما بين المواقع لنقل المعلومات بين المركز وفروعه ومختلف المستعملين وبإنجاز أنظمة وهندسة الشبكة في مجال إرسال المعطيات كما تتولى ضمانه صيانة أجهزة الاعلام الآلي.
- ج. المديرية الفرعية للإحصائيات: تتولى إعداد المجلات الإحصائية الدورية وتزود الهياكل التابعة للمركز وكذلك الغير بالمعلومات الإحصائية.

الفرع الثاني: مؤشرات رقمنة المركز الوطني للسجل التجاري

إن تهيئة المركز الوطني للسجل التجاري لتطبيق الحكومة الإلكترونية يتطلب فرض الرقمنة وعصرنة أجهزته وموارده البشرية، وتوفير الاتصالات في غاية السرعة والكفاءة لتسهيل التعاملات للتجار، وتسييره بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء الخدمات وتحقيق وظائفه باستبدال الأساليب التقليدية البيروقراطية بالأساليب الحديثة الأكثر ديناميكية وفعالية وذلك من أجل تحسين خدمة أدائه كمرفق عمومي.

وعليه سنتحدث في هذا الفرع عن كيفية عصرنة المركز الوطني للسجل التجاري، ونبرز أهم مظاهرها من خلال ما يلي:

أولاً: عصرنة مرفق المركز الوطني للسجل التجاري

حتى يتكيف المركز الوطني للسجل التجاري مع برنامج عصرنته وتكريس أسس الحكومة الإلكترونية، أحدث تغييرات كثيرة بما يتناسب مع متطلباتها وبما يكفل أداء وظائفه في ظل عصر المعلوماتية، بالإطار القانوني الملائم لهذه العملية وتهيئة المرفق بالآليات الهيكلية والبشرية المناسبة الكفيلة بإنجاح عملية التحول من الإدارة العادية إلى الإدارة الإلكترونية، وتتجلى مظاهر العصرنة فيما يلي:

- إرساء الإطار القانوني الذي يحكم الإدارة الإلكترونية بسن مجموعة من القوانين والأنظمة التي تيسر عملية التحول الإلكتروني وضبط الترسانة القانونية لأجل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف تهيئة المناخ الذي يشجع على إقامة الإدارة الإلكترونية ، فصدرت العديد من النصوص التي تتضمن القواعد القانونية الأساسية لرقمنة القطاع عموما والمرتبطة بنشاط المركز السجل التجاري خصوصا وهذا من أجل إضفاء المشروعية والمصدقية لهذه العملية، و أول هذه النصوص نجد ما تضمنه القانون 13-06 المعدل والمتمم للقانون 08/04 المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية من خلال المادة 3 منه التي أقرت إمكانية القيد في السجل التجاري بالطريقة الإلكترونية، و صدور المرسوم التنفيذي 18-112 المؤرخ في 05 أفريل 2018¹ الذي يحدد نموذج مستخرج السجل الإلكتروني لتفادي التحايل والغش في السجلات التجارية. إضافة إلى التأطير القانوني للتجارة الإلكترونية وكل ما هو مرتبط بالمعاملات التجارية من خلال وضع النصوص القانونية في هذا المجال، إجراء التعديلات على القوانين المتصلة به مثل القانون التجاري، القانون المدني، وقواعد الاثبات والقوانين المتعلقة بالإشهار والتوثيق كذلك قوانين النشاط البنكي، وأيضا القوانين الخاصة بسوق المال والبورصة.

- تأهيل العنصر البشري حتى يكون قادرا على التعامل مع المعطيات التقنية وذلك بإجراء دورات تكوينية لإطارات المركز الوطني للسجل التجاري على مستواه أو على مستوى الهيئات المشرفة على قطاع التجارة من أجل التكيف مع البيئة الرقمية والاعتماد على التقنية الجديدة، وتقديم التدريب المناسب لهم لاستخدام أنظمة المعلوماتية، وإعادة وضع الإجراءات والطرق المستخدمة في مختلف الأجهزة الإدارية للدولة والاجتهاد على تحسين سبل استخدام وتبادل المعلومات.²

- نشر المعلومات المتعلقة بالنشاط التجاري عبر الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري، حيث يمكن للأشخاص الولوج إليها عبر شبكة الإنترنت مما يسمح بخدمتهم دون عناء الانتقال إلى المركز وبالتالي ربح الوقت في الأداء والاستفادة من خدمات تكنولوجيا الاتصالات وبكل ما تتميز به من خصائص.

- تجسيد الرقمنة على المعلوماتية يقتضي الأمر حتمية توافر الآليات المناسبة والتخلي عن الدعامة الورقية بغية تقديم الخدمات العمومية عن بعد وهذا بالاعتماد على برنامج عصري يقوم

¹ المرسوم التنفيذي 18-112 المؤرخ في 05 أبريل 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، جريدة رسمية رقم 21، المؤرخة في 2018/4/11.

² سامية حساين، القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وانجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة، إدارة العدد 44، ص

أساسا على نظام الاتصالات عن بعد و نظام تسيير الكتروني للوثائق، باسراك وزارة البريد والتكنولوجيا والاعلام والاتصال في الخدمات التي يقدمها المركز الوطني للسجل التجاري في تكريس وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية من أجل استغلال شبكة المركز الوطني للسجل الرقمي، الاعتماد على نظام NTIC الذي يكفل تقديم تقنيات تكيف العمل مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا يربط المصالح الخارجية والمركزية بالإنترنت وأيضا بإنشاء مواقع لكافة المصالح الإدارية المختلفة.

إن نظام NTIC يمكن من تجميع المعلومات وتخزينها، فرض الرقابة عليها وأيضا لإنتاج المعلومات وبالتالي تتشكل لدينا قاعدة بيانات ومعطيات متاحة لجميع الهيئات أو المصالح الإدارية وحتى للتجار وأيضا المتعاملين، كما يمكن هذا النظام بتكوين شبكات للاتصال بين مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق التوصيل بالإنترنت¹.

- تحسين طرق الأداء بتطوير استخدام التكنولوجيات الحديثة بإعادة تصميم أنظمة الاتصالات وتوظيف المعطيات التقنية وإنشاء شبكة الإنترنت وطنية للسجل التجاري تتجسد في توفير شبكة الاتصالات على أبعادها لتوصيل الأجهزة الطرفية ببرامج الخدمات على الشبكة من خلال شبكة ADSL وخط ISDN للاتصال الهاتفي وهو ما يتطلب إرساء مقومات أساسية للبنى التحتية للرقمنة.

- إبرام اتفاقية تعاون ما بين وزارة التجارة ممثلة في شخص مدير المركز الوطني للسجل التجاري ووزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال بتاريخ 26 جانفي 2011 من أجل إنجاز مشروع السجل الإلكتروني وتحديد كفاءات التنسيق في مجال تسييره، وتطوير المنظومة المعلوماتية للمركز الوطني للسجل التجاري تجسيدا لعصرنة النظام الإداري والإعلامي².

- الشروع في عملية القيد في السجل التجاري بالطريقة الإلكترونية طبقا للمادة 5 مكرر من القانون 08/04 المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية، بإطلاق التجربة النموذج في 16 مارس 2014 لطبع الرمز الإلكتروني على مستخرج السجل التجاري الورقي على مستوى ولاية الجزائر العاصمة، ثم تعميمها على كافة ولايات الوطن قبل الانطلاق الفعلي للعمل بالسجل الإلكتروني.

ثانيا: إنشاء البوابة الإلكترونية "سجل كوم"

¹ سولم سفيان، مسياد أمينة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مؤسسات الخدمة العمومية، مجله الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2012، ص 52.

² سامية حساين، القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وانجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة، إدارة العدد 44، ص 67.

تتجلى مظاهر مؤشرات الرقمنة لدى المركز الوطني للسجل التجاري من خلال إنشاء بوابة تفاعلية على موقعه الرسمي على الإنترنت، تقدم مجموعة من الخدمات للمتعاملين الاقتصاديين والمهنيين على حد سواء، وحتى للجمهور والتي تشكل بمثابة بنك للمعلومات والمعطيات التجارية من أجل تبسيط الإجراءات وتسهيلها والقيام بها عن بعد وتفادي مشقة التنقل للأشخاص.

هذه البوابة تسمح للمركز الوطني للسجل التجاري في تحسين أداء دوره في تحريك الحياة التجارية بتفعيل الرقمنة ميدانيا، كما أنها تساعده في تحقيق وظائفه: القانونية حيث يعد وسيلة لإثبات من هو مقيد بالسجل التجاري أنه تاجر الى أن يثبت العكس، والإحصائية بمعرفة حجم النشاط الاقتصادي السائد في الوطن وأخيرا الوظيفة الإعلامية أو الإشهارية والتي تسمح للغير بمعرفة كل ما يتعلق بالتاجر و الاطلاع على مركزه القانوني المالي ، فالوظيفة الإشهارية تمنح صورة حقيقية على الحياة التجارية للمتعامل الاقتصادي مما يدعم مبدأ الائتمان التجاري، ويزرع الثقة لدى المتعاملين معه.¹

إن المعلومات والخدمات التي تقدمها هذه البوابة تساعد المتعاملين بها سواء التجار، الغير، أو حتى المهنيين في تسهيل الإجراءات الإدارية على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري بواسطة الإنترنت، والاطلاع على الوضعية القانونية للمؤسسات والتجار وبالنتيجة تتيح لهم إمكانية توفير الوقت وحتى الجهد وتجسيد الإدارة الإلكترونية في تسيير هذا المرفق العمومي كما تضمن الشفافية والنزاهة.²

ومن أهم الخدمات التي توفرها هذه البوابة للمتعاملين والغير هي:

- ✓ الاطلاع عن بعد على المعطيات المتعلقة بالنشاطات التجارية وتوزيعها الجغرافي على المستوى الوطني.
- ✓ إمكانية تقديم الطلبات للتسجيل وتأسيس الشركات.
- ✓ الإشارات القانونية.
- ✓ طلب نسخ الوثائق.
- ✓ المعطيات المتعلقة بالمحاسبة المالية للشركات المسجلة في السجل التجاري.
- ✓ فهرس خاص بالتجار.
- ✓ مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري.
- ✓ الأسماء التجارية والقرض التجاري.

¹ انظر حول وظائف السجل التجاري، باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول منشورات دار الحكمة، بغداد، 1987.

² sidjilcom .cnrc.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 نوفمبر 2022 ، على الخامسة مساء.

✓ التحقق من المعلومات المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين وأنشطتهم والتحقق من هويتهم.

✓ الاشتراك في النشرة الرسمية للإعلانات الإخبارية القانونية.

✓ حجز التسميات وإيداع الحسابات الاجتماعية.

✓ رقمنة ملفات التجار لإتمام عملية التسجيل الإلكتروني.

وأما الخدمات الخاصة بالمهنيين وعلى رأسهم الموثقين فقد جاءت في إطار التعاون ما بين

المركز الوطني للسجل التجاري والغرفة الوطنية للموثقين وفقا للاتفاقية المبرمة بينهما بتاريخ 8

جويلية 2013، امتثالا لتعليمات البنك الدولي من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتطبيقا

للمقترحات التي قدمتها لجنة تحسين مناخ الاعمال المنشأة على مستوى وزارة الصناعة في مارس

2013.¹

حيث أنه هذه الاتفاقية تتضمن جملة من الأهداف لعل أهمها هي:

✓ تسهيل الإجراءات لتشجيع إنشاء المؤسسات.

✓ توظيف تكنولوجيا الاعلام والاتصال من أجل تقليص مدة دراسة الملفات.

✓ استحداث قناة ذات امتياز تربط ما بين المركز الوطني للسجل التجاري والموثق من

أجل اتمام الاجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات.

وبالتالي ومن أجل تكريس هذه الاتفاقية، فإنه لكل موثق حساب مؤمن يتيح له الولوج إلى

البوابة كمتصفح ويب والقيام عبر الانترنت بمجموعة من العمليات التي تندرج ضمن مهامه التي هي:

✓ نشر الاعلانات في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

✓ إيداع الحسابات الاجتماعية.

✓ تسجيل التسميات.

✓ البحث في بنك المعطيات الخاصة بالمعلومات عن التجار.

✓ إمكانية الاطلاع على مدونة النشاطات الاقتصادية.

✓ الاطلاع على النشرة الرسمية للإعلانات القانونية والحسابات الاجتماعية.

ويمكن للموثق ان يستكمل هذه العمليات بواسطة الاجراءات الإلكترونية التي تتم على ثلاثة

مراحل: أولا اختيار العملية، ثانيا ملء الاستمارة، وأخيرا إرسال الاستمارة أو الوثائق.

¹ نصيرة بلحاج ، جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية ، مجلة الدراسات القانونية، المجلد

بينما يكون تتبع التبادلات بين الموثق والمركز الوطني للسجل التجاري عن طريق قائمة الملفات المرسله والتي تحتوي على مجموعة من المعلومات وهي: عناصر تحديد الإشهار، الفاتورة، وصل الاستلام، وضعية الملف، والإضافات إن وجدت.

المبحث الثاني

السجل التجاري الالكتروني نموذجا

ساهمت الرقمنة في تغيير مسار الإطار القانوني و المؤسساتي، حيث تجسد ذلك في مجموعة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية من أجل مطابقة قواعد منظمة التجارة العالمية من جهة، و تحقيق أهداف مشروع "الجزائر الالكترونية" من جهة أخرى، و عليه هيا المشرع الجزائري البنية التشريعية للبيئة الرقمية قبل اقراره للتجارة الالكترونية؛ من خلال مجموعة من النصوص القانونية فكانت من بين المواقف التي كرس فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ هو عملية القيد في السجل التجاري الكترونيا بموجب القانون رقم 06-13 المؤرخ في 13 يوليو 2013 المعدل و المتمم – للقانون 08-04 رقم المؤرخ في 14 اوت 2004 المتعلق بشروط الممارسة التجارية.¹ وتولت النصوص القانونية

وتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين الأول: التأطير القانوني للسجل التجاري الالكتروني (تعداد كبير تعقيد ام تبسيط). بالتطرق الى النصوص القانونية والتنظيمية للسجل التجاري الالكتروني، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه رقمنة إجراءات القيد في السجل الالكتروني (مدى استعمال التكنولوجيا في جميع المراحل)

¹ مزور صورية، فيلالي بومدين، السجل الالكتروني في القانون الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06 – العدد 2 ديسمبر 2021، ص 460 الى 477. ص 461.

المطلب الأول:

التأطير القانوني للسجل التجاري الإلكتروني (تعداد كبير تعقيد ام تبسيط).

أدرج المركز الوطني للسجل التجاري مند شهر جوان 2014 في مستخرج السجل التجاري الإلكتروني رمزا مؤمنا، يهدف هذا الرمز إلى تأمين مستخرج السجل التجاري، وإثبات صحة ومراقبة المعطيات على الخط.

وتتم قراءة الرمز المؤمن عن طريق قارئ السجل التجاري الإلكتروني المتمثل في تطبيق يتم تحميله على أجهزة مزودة بنظام التقاط الصور (هواتف ذكية، لوحات الكترونية)، فهو يسمح بقراءة وإثبات صحة المعلومات الخاصة بالسجل التجاري والتعرف على التاجر، أو المؤسسة على الخط مع ضرورة الربط بشبكة الانترنت.¹

حيث يتم تحديد: رقم السجل، التسمية، مكان ممارسة النشاط، طبيعة القيد أساسي أو ثانوي، ويعمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالرقابة الاقتصادية من طرف الأعوان أثناء المراقبة الميدانية، كما يتم تحيين المعلومات الموجودة في رمز "س ت إ" بانتظام من طرف مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.

و يوجد هذا الرمز المؤمن في التطبيق بنسختين، الأولى موجهة للجمهور العريض حيث تسمح هذه النسخة بالتعرف على هوية صاحب السجل التجاري، أما النسخة الثانية فهي موجهة إلى كل من المراقبين والبنوك ومصالح والضرائب والجمارك، إذ تسمح هذه النسخة لهم بالوصول إلى معلومات كاملة حول المؤسسة، وصاحب السجل التجاري.²

وتجدر الإشارة الى أن المشرع لا يسمي السجل التجاري الإلكتروني انما ينص السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء الكتروني، لكن في عدة تقارير ووثائق يستعمل مصطلح السجل الإلكتروني لا سيما تقارير واحصاء المركز الوطني اخر إحصاء صادر في ماي 2022.

الفرع الأول النصوص القانونية للسجل التجاري الإلكتروني

تعددت النصوص القانونية لتي أسست لفكرة السجل التجاري الإلكتروني ومنها:

¹ السجل التجاري مؤشرات وإحصاءات، إحصائيات 2021، ص 28.

² السجل التجاري مؤشرات وإحصاءات، إحصائيات 2021، ص 28.

أولاً: القانون 06-13 المعدل والمتمم للقانون رقم 08-04 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية¹.

كما سبقت الإشارة في مقدمة المبحث الثاني اول تأطير لفكرة السجل التجاري الالكتروني كان من خلال القانون 06-13 حيث بموجب المادة 3 من هذا القانون تتم القانون 08-04 بالمادة 5 مكرر: يمكن القيد في السجل التجاري بالطريقة الإلكترونية. يمكن إصدار مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء إلكتروني يحدد نموذجه عن طريق التنظيم".

وقد تضمن هذا القانون بعض النصوص العقابية بموجب المادتين 31 مكرر و35 مكرر و35 مكرر 1 والمادة 41 مكرر وتعديل الحكم العقابي الوارد في المادة 37: "يعاقب على عدم تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري تبعا لتغيرات طارئة على الوضعية او الحالة القانونية للتاجر بعرامة من 10000 عشرة ألف الى 50000.

ثانياً: قانون التجارة الالكترونية

ساهم قانون التجارة الالكترونية 18-05² في تفعيل المواقف التشريعية الخاصة بالسجل التجارية على سبيلها القانون رق 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل و المتمم، الذي ترتب عنه إصدار المرسوم التنفيذي رقم 11218-11 الذي يحدد -نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني المعدل والمتمم و الذي يفرض مطابقة كل التجار غير الحائزين على الرمز الالكتروني مطابقة سجلاتهم.

الفرع الثاني: النصوص التنظيمية للسجل التجاري الالكتروني

أولاً: المرسوم 15-111

حيث تجسدت النقلة الالكترونية في المرسوم التنفيذي 15-111 المؤرخ في 3 ماي 2015 الذي يحدد كيفيات القيد و التعديل و الشطب في السجل التجاري ، و قد تضمن هذا المرسوم تنظيم القيد الالكتروني في المادة الثالثة منه؛ التي جاء فيها صراحة: " طبقاً لأحكام المادة 5 مكرر من القانون 08_04 يمكن أن يتم - التسجيل في السجل التجاري وإرسال الوثائق المتعلقة بها بالطريقة

¹ القانون 13-06 ممضي في 23 يوليو 2013 يعدل ويتمم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الم 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

² القانون 18-05 مؤرخ في 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28 مؤرخة في 16 مايو 2018،

الإلكترونية وفقا للإجراءات التقنية للتوقيع والتصديق الإلكترونيين"، كما صرح في الفقرة الثانية من ذات المادة أنه يمكن تسليم مستخرج السجل الإلكتروني بواسطة إجراء إلكتروني.¹

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المرسوم قد عرف تأخر منذ صدور القانون 06-13 حتى سنة 2015 وصدور القانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

ثانيا المرسوم 18-112 يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء إلكتروني

آخر مرسوم نظم العمل بالسجل التجاري الإلكتروني هو المرسوم المعدل والمتمم للمرسوم 18-112 حيث جاء في المادة الأولى منه: "يمدد أجل مطابقة مستخرجات السجلات التجارية المنصوص عليه في أحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي 18-111 إلى غاية 30 جوان ولا يمكن الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية أن تقبل في معاملتها التجارية، بعد انقضاء هذا الأجل، إلا مستخرجات السجلات التجارية الصادرة بواسطة إجراء إلكتروني".²

وطرأت عدة تعديلات على هذا المرسوم آخرها في سنة 2022:

مرسوم تنفيذي رقم 19-251 ماضي في 16 سبتمبر 2019 الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 18 سبتمبر 2019

مرسوم تنفيذي رقم 20-154 ماضي في 08 يونيو 2020 الجريدة الرسمية عدد 35 المؤرخة في 14 يونيو 2020، الصفحة 15

المرسوم تنفيذي رقم 22-50 ماضي في 23 يناير 2022 الجريدة الرسمية عدد 7 المؤرخة في 25 يناير 2022،

ثالثا: المرسوم تنفيذي رقم 19-89 ماضي في 05 مارس 2019 يحدد كفاءات حفظ سجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وإرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري.

إضافة إلى المراسيم والقرارات الآتية:

¹ مزور صورية، فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص 469.

² المرسوم تنفيذي رقم 18-112 ماضي في 05 أبريل 2018 الجريدة الرسمية عدد 21 مؤرخة في 11 أبريل 2018، الصفحة 7، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني. معدل ب:

-مرسوم تنفيذي رقم 19-251 ماضي في 16 سبتمبر 2019 الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 18 سبتمبر 2019، الصفحة 9 مرسوم تنفيذي رقم 20-154 ماضي في 08 يونيو 2020 الجريدة الرسمية عدد 35 المؤرخة في 14 يونيو 2020، الصفحة 15.

- مرسوم تنفيذي رقم 22-50 ماضي في 23 يناير 2022 الجريدة الرسمية عدد 7 المؤرخة في 25 يناير 2022، الصفحة 5

- المرسوم تنفيذي رقم 16-142 ممضي في 05 مايو 2016 يحدد كفاءات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-248 ممضي في 03 يونيو 2021 يحدد مبلغ المقابل المالي المطبق على مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-110 ممضي في 14 مارس 2022 يضبط مبادئ تحديد تعريفات خدمات التصديق الإلكتروني.
- قرار مؤرخ في 29 محرم عام 1438 الموافق 31 أكتوبر سنة 2016 يحدد التعريفات التي يطبقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسك السجلات التجارية والإعلانات القانونية، عدل هذا بالقرار رقم 22 المؤرخ في 8 نوفمبر 2020.

المطلب الثاني

رقمنة إجراءات القيد في السجل الإلكتروني

تعد عملية القيد في السجل التجاري بالشكل الإلكتروني عملية إلكترونية مركبة ويمكن تقسيم هذه العملية إلى مرحلتين: الأولى تتعلق بتقديم الطلب والطلب وارسال الوثائق والثانية ترتبط بعملية الأشهار وتسليم مستخرج السجل التجاري الإلكتروني .

الفرع الأول: رقمنة طلب القيد في السجل التجاري الإلكتروني.

تمر عملية التسجيل في السجل التجاري بعدة مراحل من تقديم الطلب وتقديم الوثائق ودفع الرسوم والتي يمكن ان تتم بطريقة إلكترونية.

أولا تقديم طلب التسجيل في السجل التجاري باستعمال تقنيات تكنولوجية

ويظهر استعمال التكنولوجيا في هذه المرحلة من خلال الاستمارة الموجودة مستوى البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري على الموقع <https://sidjilcom.cnrc.dz/ar> في شكل PDF وتأخذ هذه الاستمارة أشكال مختلفة تبعا لطبيعة الطلب المقدم سواء قيد أو تعديل أو شطب سواء كان لشخص طبيعي أو معنوي. كما يظهر استعمال التكنولوجيا في إمكانية طلب موعد على الانترنت.¹

¹ كريم كريمة ، استعمال تكنولوجيا المعلوماتية وعملية القيد في السجل التجاري ، مجلة معارف قسم العلوم القانونية السنة 13 العدد 24 جوان 2018، ص ص 67-84، ص 70.

وتجدر الإشارة الى ان الاستمارة تملأ بطريقة عادية تقدم مع باق الوثائق الى مقر ملحقة المركز الوطني للسجل التجاري المختص بالمصادقة عليه، عكس بعض التشريعات التي تسمح باستعمال التقنية الالكترونية في كل المراحل حتى عند تقديم الطلب كالمشع التونسي مثلا، وحتى عملية الامضاء على الطلب قد تتم الكترونيا.¹

و كان من المفترض أن يتم الحصول على نسخة إلكترونية لطلب التسجيل في شكل استمارة يوفرها موقع المركز الوطني للسجل التجاري ، ثم يتم ملأ الاستمارة على جهاز الحاسوب من قبل المعني بالأمر ويتم تزويدها بتوقيعه الإلكتروني تمهيدا لإرسالها رفقة الوثائق المطلوبة. شرط أن يكون التوقيع الإلكتروني موصوفا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 7 من القانون 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. اما المعمول به حاليا في الجزائر هو أن طالب القيد يقوم بملأ طلب القيد في السجل التجاري من خلال تعبئة المعلومات الواردة في الاستمارة المعدة مسبقا من طرف المركز، الوطني للسجل التجاري.

والتي تتضمن مجموعة من البيانات المتعلقة بهوية المترشح طالب القيد، ومسكنه وجنسيته وحالته وكفاءته، والهدف الاجتماعي من العمل التجاري الذي يقوم به، وعنوان مكان ممارسة النشاط التجاري سواء كان واحدا أو تعدد. كما يجب ان يحتوي طلب القيد زيادة على البيانات السابقة معلومات مختصرة تتعلق بنوع الأعمال الأخرى المحتملة التي يمارسها المترشح للقيد.

ويتحمل المترشح للقيد في السجل التجاري المسؤولية الكاملة عن المعلومات التي قيدها في الاستمارة. ولا تحمل مأمور السجل التجاري أي مسؤولية عن المعلومات التي صرح بها المترشح، ولكن يلتزم بمطابقة المعلومات المصرح بها في الاستمارة مع الوثائق المسلمة، وله رفض أي ملف غير مطابق.² مثل الشخص الطبيعي فإن الشخص المعنوي ملزم عن طريق ممثله بالتصريح بكل المعلومات المطلوبة قانونا، مثل شكله التجاري واسمه، وعنوان مقره الاجتماعي، ورأس ماله، بالإضافة إلى معلومات عن مسيري الشخص المعنوي.³

ثانيا استعمال التكنولوجيا في تقديم واسال واثائق التسجيل

¹ هامش : كريم كريمة ، مرجع سابق ، 71.

² نبيلة كردي السجل التجاري الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، المجلد 15 العدد الأول جوان 2022، ص ص 224 - 242 / ص 235.

³ نفس المرجع ، ص 235.

يتم تقديم الطلب مع الملف الإداري الذي يتكون من مجموعة من الوثائق والتي يمكن تقسيمها الى وثائق ترتبط بصاحب الطلب وأخرى بمكان ممارسة النشاط ووثائق تتعلق بالنشاط الاقتصادي الممارس، فهذه الوثائق تتنوع بين وثائق صادرة عن الإدارة واخرى عن الموثق:¹

1_ الوثائق الصادرة عن الإدارة

يمكن ارسالها الكترونيا وتتمثل هذه الوثائق في وثيقة اثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط اقتصادي، التراخيص في بعض الأنشطة والمهن المقننة يمكن ان تتم بطريقة الكترونية شرط تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات على مستوى جميع الاجراءات كما هم الحال بالنسبة لإدارة الضرائب. قس على ذلك وثيقة الحالة المدنية المرسله بطريقة الكترونية التي أصبحت لها نفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الاصلية....

2 – الوثائق الصادرة من الموثق:

تتمثل في عقد ملكية المحل او مكان ممارسة النشاط او العقد التأسيسي او التعديلية للشركة وايجار المحل التجاري وايجار تسيير المحل التجاري، والعقد التأسيسي للشركة وغيرها فيمكن القول ان المشرع الجزائري ساوى بين الكتابة الرسمية العادية والكتابة الالكترونية ومن الناحية العلمية يمكن التوقع اعتماد التكنولوجيا المعلوماتية في التعاملات الرسمية من خلال وضع مواقع لموثقين على الشبكة وتدعيم وتنشيط دور هيئات التصديق الالكتروني، خاصة ع توجه الجزائر نحو عصنة العدالة.²

اما بالنسبة لوصولات دفع حقوق التسجيل التي لا بد ان تقدم مع الطلب فان المركز الوطني للسجل التجاري ابرم اتفاقية مع البنك الوطني من اجل تزويد المركز بنهائيات للدفع الالكتروني terminale de paiement électronique اي ان العملية تتم على مستوى الفرع دون الحاجة الى تقديم وصل لان العملية تكون مسجلة على مستوى الفرع.

الفرع الثاني: رقمنة الاشهار القانوني والحصول على مستخرج القيد.

بعد تقديم الطلب مرفقا بالوثائق الضرورية يحصل التاجر على عل مستخرج السجل التجاري بعد القيام بعملية الاشهار القانوني.

أولا: الاشهار القانوني بطريقة الكترونية

¹ كريم كريمة ، نفس المرجع ، 73.

² كريم كريمة ، مرجع سابق ، ص 77.

يختص السجل التجاري الإلكتروني بتدوين البيانات المتعلقة بالتجار، أشخاص طبيعيين أو معنويين، ويترتب على عملية القيد الإشهار القانوني طبقا للمادة 11 وما بعدها من قانون 04 - 08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ويهدف الإشهار القانوني الإلزامي إلى إعلام الغير بوضعية التاجر ونشاطه سواء تعلق الأمر بالتاجر كشخص طبيعي أو معنوي، ويشمل الإشهار القانوني بالنسبة للشخص المعنوي، إطلاع الغير على الأعمال التأسيسية للشركة والتعديلات التي تمس قانونها الأساس ي وتلك التي تمس رأسمالها، والتصرفات التي تقع على ممتلكاتها من رهن أو بيع أو إيجار.¹

بالنسبة للنشر القانوني وفق القانون الجزائري

يجب نشر خلاصة لما تم قيده في السجل التجاري في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وهو الاشهار القانوني والذي يتم عبر النشرة الرسمية للإعلانات القانونية بصفة منتظمة، والتي يتولى المركز الوطني للسجل التجاري اعدادها ونشرها ، كما يمكن ان تتم العملية بطريقة الكترونية على مستوى الموقع، وذلك بموجب المادتين 3 و 5 من المرسوم التنفيذي 16-163.²

بالإضافة الى النشر القانوني الزم المشرع في المادة 14 من القانون 04-08 القيام بالإشهار القانوني في الجرائد وذلك مهما كانت الوسيلة المتبعة المهم ان تكون مكتوبة أي يمكن النشر عبر شبكة الانترنت في الواقع الخاصة بالجرائد اليومية الالكترونية.³

ثانيا: الحصول على مستخرج السجل الإلكتروني

بعد الانتهاء من عملية تقديم الوثائق يقوم مأمور الضبط بملحقة المركز الوطني للسجل التجاري بتدوين بيانات ونشاط كل شخص طبيعي اكتسب صفة التاجر وكل شخص معنوي يرغب في اكتسابها وفق رقم تسلسلي ورمز نشاط مشترك. حيث يتم القيد في سجل خاص معد مسبقا من قبل المركز الوطني للسجل التجاري 18 مرقم ومؤشر عليه منقبل القاض وذلك بعد أن يقوم بمطابقة كل الوثائق المقدمة مع افتراض أنها صحيحة ثم يقوم بتسليم وصل يثبت أن ملفه مقبول

¹ بوزانة ايمن ، حمدوش وفاء، التجارة الالكترونية في سياق القانون رقم: 18 - 05 والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني في الجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية - المجلد 06 - العدد 01 - جوان 2021، ص ص 1832-1863، ص 1848.

² المرسوم التنفيذي 16-163 المؤرخ في 25 ابريل 2016 المحدد لكيفيات ومصاريف الإشهارات القانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ، ج ر ج ع 27 بتاريخ 4 ماي 2016.

³ كريم كريمة ، المرجع السابق، ص 79.

ويطلب منه إعادة التقرب من ملحقة المركز الوطني للسجل التجاري في تاريخ لاحق للحصول على مستخرج السجل التجاري.¹

وقد سعى المشرع في استعمال تكنولوجيا المعلومات للقيود في السجل التجاري من اجل تمكين التاجر من الحصول على مستخرج للسجل التجاري الالكتروني بعد اتمامه عملية التسجيل حتى وان كانت الإجراءات المتبعة تقليدية الا ان هذا المستخرج يكون في شكل ورقي يحمل شريحة الكترونية...²

حيث يتسلم مقدم طلب التسجيل نسخة عن مستخرج السجل التجاري تحتوي على رمز "س.ت.إ" أعلى جهة اليمين باللون الأسود وعلى خلفية بيضاء وداخل إطار أسود في شكل شريحة مرفقة مع السجل الورقي التقليدي تحتوي على بيانات مشفرة خاصة بالتاجر المعني. وقد تم اعتماد هذا الرمز الموجود على شريحة بعد اتفاقية تم إبرامها بين المركز الوطني للسجل التجاري والمؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي التي أوكل إليها مهمة إعداد البرنامج الخاص بهذا الرمز وإدخاله حيز التطبيق.

يمثل هذا الرمز المشفر السجل التجاري الإلكتروني والذي يسمح بالاطلاع على كل البيانات الخاصة بالتاجر من خلال التقاط صورة له عبر تطبيق مجاني مخصص لذلك يتم تحميله على الهاتف أو الجهاز اللوحي من الموقع cnrc_public.aps. فور التقاط صورة للرمز تظهر جميع البيانات الخاصة بالتاجر بالقدر المسموح به مثل إثمه ومكان مزاولة نشاطه ورأس المال ونوع النشاط وعنوان الشركة إلى غير ذلك، على أن تتمكن بعض الهيئات الأخرى كإدارة الضرائب أو المراقبين والبنوك من الاطلاع على بيانات أكثر من تلك التي يطلع عليها الجمهور.³

في حالة تلف السجل الإلكتروني بتلف الرمز "س.ت.إ" الموجود على السجل الورقي يجب أن يلتحق التاجر المعني بملحقة المركز الوطني للسجل التجاري لتقديم طلب للحصول على نسخة ثانية من السجل التجاري الإلكتروني.⁴

الخاتمة

¹ نبيلة كردي ، مرجع سابق ، ص 236 ، 237.

² نفس المرجع ، ص 80 ، 81.

³ نبيلة كردي ، مرجع سابق ، ص 237.

⁴ المادة 6 من المرسوم التنفيذي 18 - 112 المؤرخ في 5 أفريل 2018 الذي يحدد مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني

إن الإصرار على اعتماد السجل التجاري الإلكتروني بصفة رسمية في الجزائر، دليل على تمسك الدولة بتنفيذ مشروع الحوكمة الإلكترونية للوصول إلى التحكم الأمثل في الموارد الحكومية واستخداماً تحصيلياً، وذلك بسن مجموعة من المراسيم التنفيذية، أين تضمن آخر تمديد، قرارات صارمة بشطب كل تاجر غير مسجل في السجل التجاري الإلكتروني، كما سعت وزارة التجارة إلى تعزيز الحكومة الإلكترونية، من خلال خلق التواجد على شبكة الأنترنت، انطلاقاً من إنشاء بوابة خاصة بالمركز الوطني للسجل التجاري والتي تقدم خدمات الكترونية متعددة بحسب موقعها الرسمي؛

وقد شهدت درجة استجابة التجار للتسجيل في السجل التجاري –ارتفاعاً ملحوظاً خاصة مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-154، حيث قدرت نسبة المسجلين ب 68.8% لآخر سنة 2021 لكن في نفس الوقت عرفت نسبة الاستجابة على المستوى الوطني (الوسط الشرق الغرب الجنوب) تفاوتاً في النسب وهذا راجع إلى عدد التجار المتواجدين في كل ولاية والمجموع الوطني الجهوي، ويبلغ عدد المسجلين او عدد السجلات الإلكترونية 1,502.701. من اص 2.183.389 سجل تجاري في الجزائر .

لكن يبقى الاشكال المطروح هو ووفقاً للمرسوم 22-50 فقد انتهى العمل بالسجلات العادية بتاريخ 30 جوان 2022 مما يطرح التساؤل حول مصير أصحاب السجل التجاري العادي، هل تطبق العقوبات ام يصدر تمديد اخر؟

كما خلصنا الى ان المشرع الجزائري أورد نصوصاً متعددة في تشريعات مختلفة تتعلق بالقيود في السجل التجاري بالطريقة الإلكترونية من دون ان يخصص نصاً تشريعياً خاصاً بالقيود بطريقة الكترونية عكس تنظيمه لمسك محاسبة بطريقة الكترونية بموجب المرسوم 09-110.

التوصيات :

- العمل على انجاح مشروع الحوكمة الإلكترونية، ورقمنة كل المعاملات والأنشطة التجارية لكسب الوقت وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة.
- العمل على بناء بنية تحتية رقمية متطورة، والزيادة سرعة تدفق الأنترنت وتخفيض تكلفتها، توفير الكيانات المادية، وتطوير أنظمة المدفوعات، لضمان تسهيل وتسريع القيام بعمليات الدفع الإلكتروني؛
- التجسيد الفعلي لكل من قانون التجارة الإلكترونية والتصديق الإلكتروني والسجل التجاري

الالكتروني بهدف إعطاء الثقة للمعاملات الرقمية . مع ضرورة تشجيع استخدام أجهزة الدفع الالكتروني في أماكن تقديم الخدمات كالمطاعم والفنادق من أجل تشجيع انتشار البيئة الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع:

1 المصادر:

أ- القوانين:

1. الأمر 73-62 المؤرخ 21 نوفمبر 1973 يتضمن إحداث المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية، جريدة رسمية رقم 95 ، المؤرخة في 27 نوفمبر 1973 .
2. القانون 90-22 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري ، المؤرخة في 20 أوت 1990 جريدة رسمية 17 المؤرخة في 26 مارس 1990 .
3. القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، جريدة رسمية عدد 52 المؤرخة في 14 أوت 2004 .
4. القانون 13-06 المؤرخ في 23 جويلية 2013 المعدل والمتمم للقانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، جريدة رسمية رقم 39 المؤرخة في 31 جويلية 2013 .

ب- المراسيم التنفيذية :

1. المرسوم التنفيذي 63-248 المؤرخ في 10 جويلية 1963 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للملكية الصناعية، جريدة رسمية رقم 49 ، المؤرخة في 19 جويلية 1963.
2. المرسوم التنفيذي 92-69 المؤرخ في 18 فيفري 1992 المتضمن القانون الأساسي الخاص بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري، جريدة رسمية رقم 14 ، المؤرخة في 20 مارس 1992 .
3. المرسوم التنفيذي 15-111 المؤرخ في 3 ماي 2015 الذي يحدد كيفية القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري ، جريدة رسمية رقم 24 ، المؤرخة في 13 ماي 2015.
4. المرسوم التنفيذي 18-112 المؤرخ في 05 ابريل 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطه إجراء الكتروني، جريدة رسمية رقم 21 ، المؤرخة في 11 ابريل 2018.

2-المراجع :

أ-الكتب:

1. باسم محمد صالح ، القانون التجاري ، القسم الأول، منشورات دار الحكمة، بغداد، 1987 .
2. رابحي مصطفى عليان، البيئة الالكترونية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة النشر.
3. فرحة الزواوي صالح ، الكامل في القانون التجاري الجزائري الطبعة الثانية ابن خلدون للنشر والتوزيع 2003.

ب - الأطروحات :

1. نور الدين بن حميدوش، الاطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراة علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015 - 2016 .

ج - المقالات :

1. بوزانة ايمن ، حمدوش وفاء، التجارة الالكترونية في سياق القانون رقم: 18 - 05 والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسجل التجاري الالكتروني في الجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية - المجلد 06 - العدد 01 - جوان 2021، ص ص 1832-1863،
2. سامية حساين مجلة ، القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود إنجازات الحكومة الالكترونية في الجزائر، سامية حساين مجلة، إدارة العدد 44 .
3. سوالم سفيان مسياد أمينة ، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مؤسسات الخدمة العمومية، ، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية العدد 07، ديسمبر 2021 .
4. كريم كريمة ، استعمال تكنولوجيا المعلوماتية وعملية القيد في السجل التجاري ، مجلة معارف قسم العلوم القانونية السنة 13 العدد 24 جوان 2018، ص ص 67-84.
5. مزوز صورية، فيلاي بومدين، السجل الالكتروني في القانون الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06 – العدد 2 ديسمبر 2021، ص ص 460 الى 477.
6. نبيلة كردي السجل التجاري الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، المجلد 15 العدد الأول جوان 2022، ص ص 224 - 242

7. نصيرة بلحاج ، جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية المجلد 07 عدد 02 السنة جوان 2021 .

د - المواقع الإلكترونية :

1. الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري www.cnrc.dz.
2. تقرير على الموقع الإلكتروني للسجل التجاري : السجل التجاري مؤشرات وإحصاءات، إحصائيات 2021.

الملتقى الوطني الحضوري و الافتراضي الموسوم بالمرفق العمومي و التحول التكنولوجي الرقمي، المنعقد بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ، يوم الأحد 06 نوفمبر 2022.
ضمن المحور الرابع: المرفق العمومي الرقمي بين تحديات الواقع و رهانات المستقبل.

عنوان المداخلة: دور الرقمنة في تعزيز السلامة المرورية ، الجزائر نموذجا.

المتدخل: الدكتور/ سلاوي يوسف ، أستاذ محاضر بكلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة بالجزائر ، رئيس فرقة بحث التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي ،

الهاتف : 0670.49.30.01 ، البريد الإلكتروني : Yojosef84@gmail.com

المخلص :

يعرف العالم تطورا متسارعا في مجال العولمة في مختلف المجالات ، وأصبحت الكرة الأرضية قرية صغيرة بتطور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ، ونظرا للاستعمال المتزايد والكثيف لوسائل النقل ، خاصة في مجال النقل البري بواسطة المركبات ، فقد أدى إلى بروز ظاهرة خطيرة على المجتمع الدولي عامة وعلى الجزائر خاصة ، والمتمثلة في ارتفاع حوادث المرور الجسمانية والمادية ، والتي أدت إلى تشكيل خسائر بشرية ومادية جسيمة على الأشخاص والممتلكات ، ومنه تم التفكير في حل هذه الإشكالية المرورية عن طريق تشريع قانون المرور و سن الآليات الوقائية والردعية للحد من هذه الآفة الاجتماعية ، عن طريق إدخال التكنولوجيات الحديثة و ابتكار الرقمنة لتعزيز السلامة المرورية وضمان حماية الأشخاص والممتلكات .

الكلمات المفتاحية : الرقمنة ، السلامة المرورية ، حوادث المرور .

summary

The world is witnessing a rapid development in the field of globalization in various fields, and the globe has become a small village with the development of information and communication technologies, and due to the increasing and intensive use of means of transportation, especially in the field of land transportation by vehicles, it has led to the emergence of a dangerous phenomenon for the international community in general and for Algeria in particular, represented by the increase in physical and material traffic accidents, which led to the formation of huge human and material losses to people and property, and from there it was thought to solve this traffic problem by legislating the traffic law and enacting preventive and deterrent mechanisms to reduce this social scourge, by introducing modern technologies and innovating digitization to enhance traffic safety and ensure the protection of people and property.

Keywords: Digitization, traffic safety, traffic accidents.

مقدمة

أصبحت الرقمنة في عالمنا المعاصر جزءاً أساسياً في مختلف جوانب الحياة اليومية، ومن بين هذه الجوانب يأتي دورها في مجال السلامة المرورية التي تعتبر من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والمجتمعات، حيث يشهد القطاع المروري في الجزائر تحديات كبيرة تتعلق بحوادث السير، فإن إدخال التكنولوجيا والرقمنة قد يمثل حلاً واعداً لتحسين الوضع.

السلامة المرورية بمفهومها الواسع تهدف إلى تبني كافة الخطط والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية للحد أو منع وقوع الحوادث المرورية، ضماناً لسلامة الإنسان وممتلكاته وحفاظاً على الأمن في البلاد ومقوماته البشرية والاقتصادية. ويشتمل محور السلامة المرورية في ثلاث عناصر هي: المركبة، الطريق، العنصر البشري¹.

تسعى الرقمنة إلى تحسين إدارة المرور من خلال أدوات وتطبيقات متعددة، تشمل نظم المراقبة الذكية، والأنظمة التنبؤية، وتقنيات التحليل البياني، وبما أن الجزائر تشهد زيادة في حركة المرور وتوسعاً في البنية التحتية، فإن الاستفادة من الرقمنة قد تساهم في تحسين السلامة على الطرق وتقليل الحوادث.

يتمثل الهدف من هذا البحث في تحسين فعالية إدارة المرور والحد من الحوادث عن طريق أنظمة المراقبة الذكية، فأنظمة المراقبة بالكاميرات يمكن من مراقبة حركة المرور في الوقت الحقيقي، مما يساعد في الكشف عن المخالفات مثل السرعة الزائدة أو تجاوز الإشارات الحمراء، تساعد البيانات التي يتم جمعها في تحليل أنماط الحوادث وتحديد المناطق ذات المخاطر العالية إضافة إلى التطبيقات الرقمية، تتوفر تطبيقات الهواتف الذكية التي تقدم معلومات حول حالة المرور، وتساعد السائقين على اختيار الطرق البديلة لتجنب الزحام والحوادث، وقد توفر بعض التطبيقات إشعارات حول الطقس وحالة الطرق مما يعزز من القدرة على اتخاذ قرارات قيادة أكثر أماناً.

يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المرورية الكبيرة، مما يساعد في التنبؤ بالمشاكل المحتملة وتحسين إستراتيجيات إدارة المرور، تُستخدم البيانات لتحسين تصميم الطرق واللافتات المرورية بناءً على أنماط الحوادث وسلوك السائقين، تساهم الأنظمة التلقائية في تنظيم تدفق حركة المرور بشكل أكثر فعالية، من خلال التحكم في إشارات المرور وفقاً لحالة الإزدحام.

1- فاتح بوفروخ، فواعل الشراكة المجتمعية والسلامة المرورية في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16 العدد 02،

تواجه الجزائر تحديات متعددة في هذا المجال على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي توفرها الرقمنة ، من أبرز هذه التحديات: عدم تكافؤ البنية التحتية الرقمية بين المدن الكبرى والمناطق الريفية، نقص الوعي التكنولوجي لدى بعض مستخدمي الطرق، وقصور في تكامل أنظمة الرقمنة مع النظم المرورية الحالية ، تكمن إشكالية البحث فيما يلي :

هل يمكن للرقمنة أن تساهم بشكل فعال في تقليل الحوادث المرورية وتحسين إدارة المرور في الجزائر؟

لغرض حل هذه الإشكالية إرتأينا إتباع المناهج العلمية الثلاثة المتمثلة في المنهج التحليلي و المنهج الإستقرائي و المنهج الإستنباطي ، وذلك بتقسيم خطة البحث إلى مبحثين ، نتطرق في المبحث الأول الجانب الوقائي لقانون المرور بالجزائر ، وفي المبحث الثاني نتناول فيه الجانب الردعي لقانون المرور .

المبحث الأول : العوامل المؤدية لحوادث المرور

يعرف حادث المرور بأنه : " كل ما يحدث للمركبة أو يحد منها أثناء سيرها مما ينتج عنه إزهاق للأرواح أو إصابة في الأجسام وخسائر في الممتلكات، و يُستثنى من ذلك الحوادث المتعمدة إذ أنها تعد من الجرائم الجنائية، وكذلك ما يحدث للسيارة أو منها أثناء وقوعها في المكان المخصص لوقوفها¹ ، هناك عدة عوامل وظروف تؤثر سلبا في سير حركة المرور ، وبالتالي وقوع نتائج سلبية و ومخاطر ضارة بالأشخاص والممتلكات .

المطلب الأول :العوامل المباشرة لحوادث المرور

لقد أكدت جل الدراسات والإحصائيات أن الأخطاء البشرية التي يتسبب في وقوعها سائقي السيارات تمثل قرابة (85%)، وهذه الأخطاء كثيرة ومتعددة، و هناك بعض الصفات السلبية التي يتصف بها السائقون كونهم يمثلون محور مشكلة المرور و تؤثر سلبًا في وقوع الحوادث المرورية وتفاقم الأخطار الناتجة عنها .

حصر المشرع الجزائري صور الخطأ غير العمدي وألزم القاضي بإثباتها في حكمه بإدانة المتهم إحتراما لمبدأ الشرعية الجنائية، قد تكون في شكل سلوك إيجابي أو في شكل سلوك سلبي، وقد ذكرها المشرع في بعض نصوص قانون العقوبات مثل المادة 288 الناصة على أنه

1 - عبد الرحمان بن عبد الله الربيعة ، الأحكام الموضوعية والإجرائية في نظام المرور السعودي (دراسة تحليلية تطبيقية) رسالة الماجستير في العدالة الجنائية، قسم العدالة الجنائية ، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المملكة العربية السعودية، 2005، ص

"كل من قتل خطأ أو تسبب في ذلك برعونته أو عدم إحتياطه أو عدم إنتباهه أو إهماله أو عدم مراعاته الأنظمة..."¹ .

الفرع الأول: الرعونة

الرعونة هي التصرف بطيش ولا مبالاة عن نقص في المهارة وسوء تقدير، أو عن جهل بما يلزم العلم به، أو هي القيام بسلوك دون إدراك لخطورته وتوقع نتائجه، مثل من يرمي بحجارة من نافذة منزله لا يبالي على من وقعت، أو من يقوم بتقليم شجرة في ساحة عمومية فيقع فرع منها على أحد المارة، وهو ما يُسمى الرعونة المادية، أو كمن يقوم بتحريك آلة عن جهل بطريقة تشغيلها فيتسبب في جريمة، أو كخطأ المهندس المعماري في تصميم البناء فيتسبب في تهدم البناء وإصابة أشخاص أو وفاتهم، وهو ما يُسمى الرعونة الفنية².

الفرع الثاني: عدم الحيطة

عدم الحيطة هو قيام المخالف بممارسة بعض الأعمال الخطرة مع نقص الحذر والإحتراز اللازم، رغم علمه وتوقعه لنتائجها، أو هو الإقدام على فعل بطريق الإستخفاف والإستهتار مع إدراك مخاطر الفعل ودون التبصر بعواقبه، فعدم الحيطة هو نقص الحذر اللازم للقيام بتصرفات خطيرة، مثل قيادة السيارة بسرعة أمام المدرسة، أو توقيفها في مكان ممنوع التوقف فيها، ونوم المرضعة أمام رضيعها ومن ثم قتله خنقاً بإنقلابها عليه، أو من يهدم مباني دون إتخاذ الإحتياطات اللازمة أو من يُطلق البارود في عرس ويُصيب به شخصاً أو من يلقي سيجارة من نافذة السيارة في أحد الحقول فيحترق³.

الفرع الثالث: الإهمال وعدم الإنتباه

الإهمال و عدم الإنتباه هو عدم إتخاذ المخالف تدابير الواجب العام لقواعد الخبرة الإنسانية تجنباً لأية نتيجة مضرّة، فهو موقف سلبي من الجاني بإغفال واجب إتخاذ التدابير اللازمة والوسائل المناسبة لتفادي وقوع جريمة، كمن يحفر حفرة ولا يضع إشارة لوقاية المارة من السقوط فيها، أو كالأُم التي تترك طفلها يلعب أمام موقد الغاز فيسقط على الموقد ويُصاب بحروق، حيث تدان الأم بجريمة القتل الخطأ، لأنها لم تتوقع موته رغم كونها بإمكانها توقع النتيجة، ومثل مالك الشقة المؤجرة الذي يهمل واجب الصيانة وتفقد عيوب العين المؤجرة مما

¹ -المادة 288 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية العدد 49 الصادرة في 11/06/1966.

² - فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام(النظرية العامة للجريمة والجزاء الجنائي) ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف (2) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2024 ، ص 133.

³ - فريد روابح ، مرجع سابق ، ص 134.

يؤدي إلى وفاة المستأجر بتسرب الغاز أو يتهدم المبنى أو مثل عدم قيام حارس ممر السكة بتنبيه المارة عن وصول القطار، فيتسبب بذلك في حادث مميت يسأل فيه عن جريمة القتل الخطأ¹.

الفرع الرابع :عدم مراعاة الأنظمة والقوانين

هذا الخطأ الخاص مصدره في القوانين المتضمنة قواعد المهنة أو السلوك والنصوص التنظيمية كالمراسيم والقرارات، مثل عدم مراعاة قواعد المرور وظروف تطبيقها، كمن يخالف الإشارة الحمراء فيقع حادث سير.

المطلب الثاني : العوامل غير المباشرة لحوادث المرور

تتمثل العوامل غير المباشرة لحوادث المرور في كل من الطريق والمركبة و العوامل الطبيعية ، فالطريق هو المسار الذي تسلكه المركبة ، و يجب أن يتوفر على جميع الشروط القانونية والفنية و الهندسية الملائمة لضمان السلامة المرورية ، كما أن المركبة هي كل وسيلة نقل مصنوعة لغرض إستعمالها من طرف السائق في السير ، وهذه الأخيرة تتطلب مجموعة من المعايير القانونية و الفنية ، أما العوامل الطبيعية فهي متعددة منها : الفيضانات ، الزلازل ، الضباب ، الثلوج ، الرياح القوية ، الجليد ، الخ .

الفرع الأول: الطرق

تعتبر الطريق من الأسباب المؤدية إلى حدوث حوادث المرور ، حيث أن عدم متابعة أعمال الصيانة للطرق ، يؤثر بصورة سلبية على حركة المرور، وبالتالي قد يؤدي إلى وقوع الحوادث ، لذا يتطلب على قاندي السيارات ضرورة الإنتباه وإتباع الإرشادات السليمة للقيادة ،ومراعاة عدم القيادة في الأماكن أو الإتجاهات الممنوعة حتى لا يفقد السيطرة و يؤدي هذا إلى الحوادث المرورية ، ففي جميع البلدان التي تخطط شبكات الطرق و تصمم معظم الطرق إلى حد كبير ، مراعاة لمصالح مستخدمي السيارات ، أما فيما يتعلق بالمرتجلين و راكبي الدراجات فإن الجمع بينهم و بين السيارات القادرة على السير بسرعات عالية يُمثل أهم مشكلة فيما يتعلق بالسلامة ، هذا و الطرق المعدة على أساس دراسات علمية متخصصة تكون فيها حوادث المرور أقل عرضة لحوادث المرور².

الفرع الثاني : المركبة

يؤكد البعض أن عدم إجراء الصيانة الدورية على أجزاء السيارة، قد يؤدي إلى وقوع مشكلات عديدة أثناء القيادة و من ثمة إقتراف الحوادث ، لذا يُنصح سائق السيارة بضرورة

¹ - المرجع نفسه ، ص 135.

² - علي عثمانى ، علي سعودي ، الآليات القانونية للوقاية من حوادث المرور من خلال أحكام القانون رقم 14-01 المعدل والمتمم، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - المجلد 07 ، العدد 01، 2022 /12/20، ص 54 (ص 50-66).

إجراء الفحص الشامل على السيارة بصورة منتظمة لتحقيق السلامة الشخصية و للآخرين أيضا داخل المجتمع¹.

الفرع الثالث :العوامل الطبيعية

العوامل الطبيعية هي مجموعة العوامل المناخية المؤثرة سلبا في الحالة العامة للطريق و السائق والمركبة ، مثل الصقيع والمطر والضباب ، الفيضانات ، الزوابع الرملية الرياح القوية ، الحرارة الشديدة ، ... إلخ ، وكل هذه الظروف إذا لم يتمكن السائق من التحكم فيها ستؤدي إلى وقوع حوادث مرور خطيرة .

المبحث الثاني : التدابير الوقائية للوقاية من حوادث المرور

تتمثل التدابير الوقائية من حوادث المرور في مجموع القواعد و التعليمات و الإرشادات التي يجب على السائق إتباعها لمنع العوامل المؤثرة في حوادث السير السالفة الذكر من الوقوع ، تجنا للمخاطر و الخسائر ، إضافة إلى تعزيز السلامة المرورية عن طريق الرقمنة و إستعمال التكنولوجيات الحديثة .

يمكن تقسيم التدابير الوقائية للوقاية من حوادث المرور إلى تدابير وقائية تقليدية في المطلب الأول ، وتدابير وقائية حديثة في المطلب الثاني .

المطلب الأول : التدابير الوقائية التقليدية

تتمثل التدابير الوقائية التقليدية في مجموعة الإجراءات التي يتدخل فيها الإنسان للوقاية من حوادث المرور ، من أهمها تصحيح السلوك البشري ، المراقبة الدورية للمركبة وصيانتها ، الصيانة الدورية للطرق ، التربية المرورية.

الفرع الأول : تصحيح السلوك البشري

يعد الإنسان القيمة الحقيقية المطلوب الحفاظ عليها لذلك تصبح المسألة المركزية في المشكلة المرورية هي السلامة المرورية، ونظرا لتعدد عناصر المشكلة المرورية وتشابكها كان لابد من توعية مختلف الأطراف والجهات المعنية بها ونشير إلى أنه يرى العديد من الباحثين أن للوعي نوعين، ووعي فردي والذي يتمثل في أنه يتصل بادراك الفرد للأبعاد المختلفة لأمر من الأمور، ووعي جماعي والذي يتمثل في أنه مجموعة من الأفراد تربطهم صلة معينة وهناك علاقة وطيدة من النوعين، حيث يتأثر كل منهما بالآخر ولا يمكن فهم أي منها بمعزل عن الآخر²، كما يدخل في إطار تصحيح السلوك البشري كل إجراء وقائي سابق لمنع وقوع حادث المرور مثل : التكوين والتدريب الجيد على قواعد السياقة من الناحية القانونية والتقنية ، المعرفة

¹-بن الشيخ عياش، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بسلوك المخاطرة لدى السائقين، دراسة ميدانية على عينة من السائقين بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علم النفس تنظيم وعمل، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية : 2007-2008 ، ص 14.

² - علي عثمانى ، علي سعودي ، مرجع سابق ، ص 58.

الجيدة لحالة المركبة والطريق ، تجنب تعاطي الخمر و المخدرات و الأقراص المهلوسة ، الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للسائق أثناء القيادة ، التركيز الذهني في القيادة وعدم تشتيت الانتباه.

الفرع الثاني : المراقبة الدورية للمركبة وصيانتها

إن الإختلالات الميكانيكية التي تتعرض لها المركبة من أهم العوامل التي تؤدي إلى حوادث المرور، لاسيما بالنظر إلى نقص قطع الغيار في الأسواق نظراً للطلب المتزايد عليها، فضلاً عن النوعية الرديئة لبعضها، إضافة إلى نقص المراقبة التقنية للسيارات وإهمالها والتي تعتبر كأحد أهم العناصر المؤثرة في الوقاية من حوادث المرور، وتعتبر صلاحية المركبة من العناصر الأساسية والمهمة لضمان السلامة المرورية والسائق هو المسؤول الأول والأخير عن هذه الصلاحية، وذلك بإجراء الفحوصات الدورية، وتفقد التجهيزات الفنية مثل الإضاءة والفرامل والمقود، وكذا التقيد بالحمولات المسموح بها وزناً وحجماً ، حيث ألزم المشرع الجزائري أن تتوفر كل مركبة على مواصفات ومقاييس معينة تتعلق بكل أجزائها وإطاراتها وزجاجها، وأضوائها ... إلخ¹.

المراقبة التقنية هي المعاينة التقنية المخصصة للتأكد من حالة صيانة السيارة ومدى قابليتها للسير في الطريق بدون خطر، يمكن أن تأخذ المراقبة التقنية شكل مراقبة دورية أو مراقبة غير دورية أو معاينة مضادة مثلما هي منصوص عليها في أحكام هذا المرسوم، طبقاً لأحكام المادة 43 من القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 /08/ 2001 والمذكور أعلاه تكون المراقبة التقنية للسيارات إجبارية، وتقوم لاسيما بما يأتي الوقاية والأمن في الطرقات المساهمة في تقليل حوادث المرور والتكاليف الناجمة عنها بالنسبة للجماعة الوطنية الحفاظ على الصحة العمومية وحماية البيئة، تمديد عمر الحظيرة الوطنية للسيارات².

الفرع الثالث :الصيانة الدورية للطرق

يعتبر الطريق والبيئة المحيطة به سببا لوقوع الحوادث ويُمثل ذلك في الأخطاء المتعلقة بقصور التخطيط عند إنشاء الطرق، فنجد الأخطاء الهندسية المتمثلة في وجود المنعطفات الحادة، وضيق الطريق، وعدم الإهتمام بالبنية التحتية كإيجاد أماكن لتصريف المياه على الطريق في فصل الشتاء ، والحاجة إلى تأمين الطرق بوسائل السلامة في الظروف المختلفة كالضباب والزوابع الرملية والثلوج، والحاجة إلى تأمين الطريق بأدوات الضبط المروري المختلفة، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن الجانب الهندسي يلعب دوراً كبيراً في السلامة المرورية

1 - علي عثمانى ، علي سعودي ، مرجع سابق ، ص 59.

2 -المادتين 02 و 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-223 المؤرخ في 10/06/2003، يتعلق بتنظيم المراقبة التقنية للسيارات وكيفية ممارستها الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في 15/06/2003.

ويتضمن هذا التخطيط الجيد والإدارة المرورية السليمة والصيانة والتقييم المستمر، وزيادة التفاعل والمشاركة بين مهندسي المرور في القطاعات الهندسية المختلفة، والاعتماد على الجانب الفني في العملية المرورية أسوة بالدول المتقدمة التي إستطاعت الحد من حوادث المرور، وذلك من خلال تطبيق التقنيات الحديثة و تشمل أيضا المشاركة بوضع المواصفات الفنية، وتنظيم عملية النقل العام الجماعي والتركيز على إستخدامه، وكذا وضع وسائل السلامة واللافتات التحذيرية¹.

يُعتبر الطريق أحد العناصر الثلاثة الأساسية في المفهوم الإستراتيجي للسلامة المرورية، فإن هندسة الطريق - كما اشرنا سابقا - تعتبر أن نظام الطرق يتكون من السائقين والمشاة والمركبة والطريق ويشمل التصميم الهندسي للطريق وملحقاته من حواجز الطرق وأرصفة ومعابر للمشاة وتصريف المياه وأعمدة الإضاءة وما إلى ذلك. وكلما اكتملت هذه العناصر من المقاييس المطلوبة فإن الحوادث تقل وتخف حدتها، ويكون السائق في وضع أكثر انسجام مع البيئة².

الفرع الرابع: التربية المرورية

كشفت ممثل مكتب الوقاية والأمن عن الطرقات بوزارة النقل عن وجود مشروع لإدراج مادة السلامة المرورية في برامج الأطوار التعليمية الثلاث للمنظومة التربوية، وقال ذات المسؤول في ندوة إحتضنها منتدى جريدة "الشعب" حول موضوع إدراج مادة التربية المرورية في البرامج التربوية، أنه "سيتم قريبا تنصيب لجنة تضم عدة قطاعات من أجل تجسيد المرسوم التنفيذي الذي يحدد كفاءات تعليم قواعد السلامة المرورية والوقاية والأمن عبر الطرق في المؤسسات المدرسية"، وفي ذات السياق، شدد الخبير الدولي في مجال السلامة المرورية، محمد كواش، على أهمية التربية المرورية في معالجة ظاهرة حوادث المرور، مشيرا إلى أن إدراج هذه المادة في المنهج المدرسي وتعميمها على الأطوار التعليمية الثلاثة "ينبغي أن يتم بأساليب بيداغوجية مختلفة وبآليات متطورة وذلك وفقا لمفاهيم ومخططات علمية مدروسة"³، وقد نصت المادة 60 من القانون رقم 05-17 على أنه: "يكون تعليم القواعد الخاصة بحركة المرور والوقاية والأمن في الطرق، إجباريا في المؤسسات المدرسية"⁴.

المطلب الثاني : التدابير الوقائية الحديثة

1- سعيدة لعموري ، الوقاية من حوادث في التشريع الجزائري ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس عشر ، سبتمبر 2017 ، ص302.

2- المرجع نفسه ، ص 303.

3 - مشروع لإدراج مادة السلامة المرورية في البرامج التربوية ، الجريدة الإلكترونية للإذاعة الجزائرية ، الجزائر ، 2024 ص

02.الموقع الإلكتروني : <https://news.radioalgerie.dz> ، تاريخ النشر : 2024/04/20 ، تاريخ الإطلاع : 2024/08/25.

4-المادة 60 من القانون رقم 05-17 المؤرخ في 16 /02/ 2017، يعدل ويتم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 /08/

2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية العدد 12 الصادرة في 2017/02/22.

تتمثل التدابير الوقائية الحديثة في تعزيز السلامة المرورية عن طريق الرقمنة وإستعمال التكنولوجيات الحديثة ، في عصر التكنولوجيا المتقدمة، أصبح ضمان سلامة الطرق أمراً بالغ الأهمية، ومع زيادة حركة المركبات وتزايد تعقيد العمليات اللوجستية، أصبح الحفاظ على معايير السلامة الصارمة أمراً ضرورياً، ومن ضمن الوسائل التقنية الحديثة لضمان السلامة المرورية لدينا أجهزة قياس السرعة الرقمية ، إستخدام الابتكار الرقمي والتكنولوجيا لتعزيز السلامة على الطرق، رقمنة البنية التحتية للطرق من أجل السلامة والاستدامة إعتاد نظام التنقيط في رخصة السياقة.

الفرع الأول :أجهزة قياس السرعة الرقمية

أجهزة قياس السرعة الرقمية هي أجهزة إلكترونية مثبتة في المركبات التجارية لتسجيل بيانات القيادة، تلتقط هذه الأجهزة معلومات مثل وقت القيادة والسرعة والمسافة المقطوعة مما يضمن الامتثال للوائح التي تهدف إلى منع إجهاد السائق وتعزيز السلامة على الطرق وعلى عكس أجهزة قياس السرعة التناظرية التقليدية، توفر أجهزة قياس السرعة الرقمية تخزيناً دقيقاً للبيانات وإسترجاعها، مما يعزز قدرات المراقبة والتنفيذ، فهي تهدف إلى تسجيل البيانات ، تحديد هوية السائق ،تخزين البيانات ونقلها ، مقاومة للتلاعب، ضمان الامتثال للقواعد، منع الحوادث ، البيانات للتحليل والتحسين ، الأدلة القانونية ، تعزيز القيادة المسؤولة ، الدقة والموثوقية ، أمان معزز، سهولة الوصول إلى البيانات ، الامتثال التنظيمي ، الفعالية من حيث التكلفة ، تقليل العبء الإداري¹.

الفرع الثاني :إستخدام الابتكار الرقمي والتكنولوجيا لتعزيز السلامة على الطرق

إن إستخدام التكنولوجيا الجديدة مثل إشارات المرور الذكية وأنظمة التحكم في المرور والذكاء الاصطناعي و إستخدام الإتصالات عن بعد وتكنولوجيا السيارات، يمكن أن يساهم في منع وتقليل عدد الحوادث المتعلقة بالطرق وتحسين السلامة على الطرق، يمكن إستخدام شبكة الهاتف المحمول وحلول نقل البيانات السريعة، على سبيل المثال، لجمع البيانات عن المركبات على الطريق وحالة الطرق، وكذلك لتوفير معلومات الطقس والتحذيرات في الوقت الفعلي، أكد السيد دينج بين، مدير مركز الدعاية التابع لشرطة المرور التابعة لمكتب الأمن العام في شنغهاي، أن الأدوات الرقمية تلعب دوراً مهماً في إدارة شنغهاي والإشراف على المركبات الآلية على الطرق، يوجد في شنغهاي حوالي 8 ملايين مركبة آلية مسجلة، بما في ذلك السيارات الخاصة والشاحنات التجارية والدراجات النارية، مع حوالي 5 ملايين منها قيد الإستخدام كل يوم، قال دينج: "يتم ضبط حوالي 40 ألف حالة مخالفة مرورية في شنغهاي كل يوم، وتساهم الشرطة

¹ -The Role of Digital Tachographs in Modern Traffic Safety , CHINA, 2024 , p02.

الإلكترونية عن طريق تكنولوجيا الكشف والقياس التلقائي للقبض على مخالفات المرور أو الحوادث كثيرًا في العمل". "حاليًا يتم استخدام حوالي 38 نوعًا من الشرطة الإلكترونية في جميع أنحاء المدينة".¹

الفرع الثالث :رقمنة البنية التحتية للطرق من أجل السلامة والإستدامة

سيكون التحدي الأكبر في السنوات القادمة في إدارة البنية التحتية هو تحسين تدفق حركة المرور من خلال تطبيق التقنيات الجديدة التي تضمن أقصى قدر من السلامة وحالة البنية التحتية المثلى وسوف يصبح هذا النهج أكثر أهمية في المستقبل القريب ، والتي تسمى بالطرق الذكية ، من ناحية أخرى، تتعرض المدن لضغوط متزايدة للتعامل مع الازدحام المروري، والمشاكل البيئية التي يسببها، والحاجة إلى وضع خطط لتحسين البنية الأساسية بحيث يصبح النقل العام أيضًا بديلًا جيدًا للسيارة الخاصة، ولكن استخدام المركبات الخاصة على الطرق يجب أن يوفر تجربة أفضل على الإطلاق فهو إتصال بين البنية الأساسية والسيارات ومستخدميها غيرت الثورة التكنولوجية جميع القطاعات التي تم تطبيقها فيها، والبنية التحتية للطرق ليست سوى مسار آخر يمكن تحسينه بفضل عناصر تكنولوجية مختلفة².

تشكل أنظمة مساعدة السائق المتقدمة (ADAS) مثالاً رائداً التي تستخدم الذكاء الاصطناعي ، ويعتمد هذا النوع من التكنولوجيا على جمع البيانات وتحليلها في الوقت الفعلي ،وقد صُممت هذه الأنظمة، التي كانت تُوفّر في السابق من خلال شبكة شاملة من أجهزة الاستشعار والكاميرات والرادارات، لمساعدة السائقين وتمكينهم من اتخاذ قرارات أكثر أمانًا وكفاءة واستنارة على الطريق، تُعرف هذه الأنظمة باسم(SAACS)، وهي تستخدم الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتفسير مجموعة متنوعة من ظروف الطرق وحركة المرور والاستجابة لها، ومن بين الوظائف الأكثر شيوعًا التي تتضمنها هذه الأنظمة تحذير مغادرة المسار ، الذي ينبه السائق إذا انحرفت السيارة عن مسارها دون إشارة؛ والفرملة التلقائية في حالات الطوارئ والتي يمكنها إيقاف السيارة إذا تم اكتشاف خطر الاصطدام؛ ونظام تثبيت السرعة التكيفي ، الذي يضبط سرعة السيارة تلقائيًا للحفاظ على مسافة آمنة من المركبات الأخرى؛ وتحذير الاصطدام الأمامي ، الذي ينبه السائق إذا كان هناك خطر الاصطدام³.

¹ - USING DIGITAL INNOVATION AND TECHNOLOGY TO ADVANCE ROAD SAFETY, China , 2019 p01. Site web : <https://www.unitar.org/> , date of publication :26/04/2019 , date of view : 25/08/2024.

² - Digitizing-road-infrastructure-for-safety-and-sustainability, China, 2024 , p 03.

Site web : <https://www.openvia.io> , date of publication :20/06/2024 , date of view : 25/08/2024.

³ -Ibid , p 04

الفرع الرابع: إتماد نظام التنقيط في رخصة السياقة

تسارع الجزائر لتفعيل العمل بنظام التنقيط في رخص السياقة، والذي يعد خطوة استباقية وضرورية تهدف إلى تحسين السلامة المرورية وتقليص حوادث الطرقات المميتة التي تشهدها البلاد بشكل متزايد، وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود حكومية متواصلة لتعزيز القوانين المرورية وتحسين ثقافة السلامة بين السائقين لاسيما وأن حوادث الطرقات أصبحت تشكل مشكلة جسيمة تؤثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين، حيث تسجل الإحصاءات أعدادا مرتفعة من الوفيات والإصابات سنويا بحسب تقارير رسمية، يعود الكثير من هذه الحوادث إلى سلوكيات غير آمنة للسائقين وعدم الالتزام بالقوانين المرورية الصارمة¹.

أكد المندوب الوطني للأمن عبر الطرق على أنها سيكون في أواخر سنة 2024 وذلك بعد إختيار ولايات نموذجية لإطلاقه، كاشفا عن انجاز أكثر من ألف سؤال على مستوى المندوبية، ستشمل جميع برنامج التكوين المقرر قانونا، منها ما يتعلق بالأولويات إشارات المرور، الميكانيك وحتى السياقة الدفاعية، وهو ما يبرز التطور الذي شهده برنامج التكوين الذي أمضى عليه وزير الداخلية شهر مارس الماضي وهو في صدد التفعيل على مستوى مصالح الأمانة العامة للحكومة، وأشار محدثنا إلى أن دولا مثل الأردن اعتمدت هذا النظام وحقق نتائج رائعة، موضحا أن النظام يمنح السائق 24 نقطة، وفي حالة ارتكاب المخالفات، تخصم نقاط بناء على نوع المخالفة، وفي حال نفاذ النقاط تُسحب الرخصة بشكل نهائي أو مؤقت²، وهذا ما نصت عليه المادة 62 من القانون رقم 05-17 السالف الذكر³.

خاتمة :

نستخلص من خلال هذا البحث أن ظاهرة حوادث المرور بالجزائر أصبحت مشكلة وطنية معقدة ، تحتاج إلى مشاركة جميع الفاعلين العموميين والخواص على السواء من أجل وضح حد لمخاطرها المتعددة ، والتي سببت خسائر بشرية في الأرواح و إعاقات جسمانية وعقلية مزمنة ، وخسائر مادية في الأموال والممتلكات بالملايير الدينارات وخسائر إقتصادية و إجتماعية ، مما تركت آثار سلبية على التنمية في جميع المجالات لذلك تدخل المشرع الجزائري و السلطة التنفيذية بوضع قوانين و تنظيمات ملائمة لتنظيم حركة المرور وتحقيق السلامة المرورية ، فقد تم إصدار القانون رقم 05-17 المؤرخ في 16 /02/ 2017، يعدل ويتمم القانون

1 - ندى عبروس، الحكومة تراهن عليها للتقليل من السلوكيات المتهورة للسائقين ومخالفة قوانين المرور ، الجريدة الإلكترونية لأخبار الوطن الجزائر ، 2024 ، ص 03. الموقع الإلكتروني: <https://akhbarelwatane.dz> ، تاريخ النشر 2024/06/24 ، تاريخ الإطلاع : 2024/08/30

2- المرجع نفسه ، ص 04.

3 - المادة 62 من القانون رقم 05-17 ، مصدر سابق .

رقم 01-14 المؤرخ في 19 / 08 / 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها .

يبقى هذا القانون مطبق بصفة جزئية في إنتظار العمل بنظام التنقيط برخصة السياقة الإلكترونية التي لم تتجسد إلى يومنا الحالي ، وهذا مرتبط بإنشاء أنظمة معلوماتية رقمية متخصصة في هذا المجال ، يقوم بإنشائها المختصين والخبراء في الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال و العلوم القانونية والإدارية ، وإصدار مراسيم تنفيذية تبين كيفية تطبيق هذا القانون . لغرض تعزيز السلامة المرورية في الجزائر و التقليل من حوادث المرور نقترح التوصيات التالية :

-الإسراع في تفعيل تطبيق القانون رقم 05-17 المعدل والمتمم و إصدار المراسيم التنفيذية له .

-الإلتزام بتعليم مادة التربية المرورية في جميع أطوار التعليم الإبتدائي و المتوسط والثانوي و الجامعي و حتى مؤسسات التكوين المهني والتمهين ، فالجميع معني بثقافة السياقة السليمة والسلامة المرورية .

- الإستعانة بالرقمنة وتكنولوجيات الإعلام و الإتصال لتعزيز السلامة المرورية في جميع الإدارات العمومية والخاصة المعنية بتنظيم حركة المرور و التكوين فيها.

-التشجيع على إنشاء جمعيات تنشط في مجال نشر الثقافة المرورية للتعريف بمخاطرها و محاسنها والحفاظ على السلامة المرورية لتحقيق المنفعة العمومية، والحد من آثارها السلبية على جميع المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه ، حيث أصبحت حوادث المرور مجزرة بشرية و مأساة مادية .

-الإعتناء بصيانة المركبات و الترخيص بسيرها وفق الشروط والمعايير القانونية السليمة و صيانة الطرق و توسيع البنية التحتية لها ، خاصة وأن الحظيرة الوطنية للسيارات في تزايد مستمر ، وأصبحت الطرق الحالية معظمها مهترئة و ضيقة لا تستجيب للمعايير الدولية الحديثة .

- الإهتمام بالتكوين الجيد من الناحية القانونية والميكانيكية والتقنية للسواق ، وعدم منح رخص سياقة غير مؤهلة ، فمعظم حوادث المرور يعود سببها إلى عدم التأهيل البشري للسائق .

قائمة المصادر والمراجع :

أولا-المصادر :

1-القوانين :

-القانون رقم 05-17 المؤرخ في 16 / 02 / 2017، يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في

19 / 08 / 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية العدد 12

الصادرة في 22/02/2017.

2-الأوامر :

- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية العدد 49 الصادرة في 11/06/1966.

3-المراسيم التنفيذية :

- المرسوم التنفيذي رقم 03-223 المؤرخ في 10/06/2003، يتعلق بتنظيم المراقبة التقنية للسيارات وكيفية ممارستها الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في 15/06/2003.

ثانيا-المراجع :**1-الكتب العربية :**

- فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام(النظرية العامة للجريمة والجزاء الجنائي) ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف (2) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2024.

2-الرسائل الجامعية :

- عبد الرحمان بن عبد الله الربيعة ، الأحكام الموضوعية والإجرائية في نظام المرور السعودي (دراسة تحليلية تطبيقية) رسالة الماجستير في العدالة الجنائية، قسم العدالة الجنائية ، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المملكة العربية السعودية، 2005.

-بن الشيخ عياش، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بسلوك المخاطرة لدى السائقين، دراسة ميدانية على عينة من السائقين بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علم النفس تنظيم وعمل، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية : 2007-2008.

3-المقالات :

- فاتح بوفروخ، فواعل الشراكة المجتمعية والسلامة المرورية في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 16 العدد 02 ، 2018/10/27 ، ص.ص.61-73.

- علي عثمانى ، علي سعودي ، الآليات القانونية للوقاية من حوادث المرور من خلال أحكام القانون رقم 14-01 المعدل والمتمم، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - المجلد 07 ، العدد 01، 2022 /12/20، ص.ص 50-66.

- سعيدة لعموري ، الوقاية من حوادث في التشريع الجزائري ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس عشر ، سبتمبر 2017 ، ص.ص. 300-315.

3-المواقع الإلكترونية العربية :

-مشروع لإدراج مادة السلامة المرورية في البرامج التربوية ، الجريدة الإلكترونية للإذاعة الجزائرية ، الجزائر ، 2024 ص 02.الموقع الإلكتروني : <https://news.radioalgerie.dz> ، تاريخ النشر : 2024/04/20 ، تاريخ الإطلاع : 2024/08/25.

4-المواقع الإلكترونية الأجنبية:

-The Role of Digital Tachographs in Modern Traffic Safety , CHINA, 2024 .

Site web :<https://www.hboiot.com/digital-tachographs-in-modern-traffic> , date of publication 22/06/2024 , date of view : 25/08/2024.

USING DIGITAL INNOVATION AND TECHNOLOGY TO ADVANCE ROAD SAFETY , China , 2019 . Site web : <https://www.unitar.org/> , date of publication :26/04/2019 , date of view : 25/08/2024.

- Digitizing-road-infrastructure-for-safety-and-sustainability, China, 2024 .

Site web : <https://www.openvia.io> , date of publication :20/06/2024 , date of view : 25/08/2024.